

مركز دراسات الوحدة العربية

الفرنكوفونية

أيديولوجيا، سياسات، تحدٍّ ثقافي ـ لغوي

حلقة نقاشية

نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية

تحرير: عبد الإله بلقزيز

هذا الكتاب

يضم هذا الكتاب دراسة وتعقيبات ومداخلات الحلقة النقاشية التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية. وارتكزت على ورقة رئيسية أحاطت بالفرنكوفونية بما تمثله من أيديولوجيا وسياسات وتحدّ ثقافي. كما أشارت الورقة إلى التأثيرات السلبية لهذه الأبعاد في النطاق العربي عامة، وأقطار المغرب خاصة. وبدا أن الورقة حرصت على وجوب وعي الفارق بين الفرنسية كلغة وثقافة والفرنكوفونية كأيديولوجيا. وتُولي الورقة، علاوة على ذلك، أهمية خاصة لتاريخ الاستعمار الفرنسي، وكيفية محاولة الدولة الفرنسية تجاوز تدهور هذا الاستعمار، فانحساره نهائياً، عبر الفرنكوفونية كمؤسسة وشبكة مفاهيم ونشاطات. وتركّز الورقة في هذا السياق على التداعيات السلبية لهذه الاستراتيجيا الجديدة، خاصة في المغرب العربي، ومقاومة بلدانه ومثقفيه عبر تعميق المشاعر الوطنية، وتبنّي سياسات التعريب.

وكشفت التعقيبات عن: (١) تحديد أكثر وضوحاً بين الفرنسية كلغة وثقافة والفرنكوفونية، باعتبار أن لهذه الأخيرة أبعاداً أيديولوجية سلطوية. (٢) النظر إلى الفرنكوفونية لا كإيديولوجيا بل كموقع لـ «حوار بين الحضارات».

ودلّت المناقشات والمداخلات أن الفرنكوفونية كمؤسسة وخطاب ثقافي ما تزال تثير الكثير من الجدل والأخذ والرد، وتحتاج إلى المتابعة الدائمة، لما لها من تأثير في المسارين الثقافيين العالمي العربي.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ٦ دولارات
أو ما يعادلها

ISBN 978-9953-82-402-4

9 789953 824024

الفرنكوفونية

أيديولوجيا، سياسات، تحدٍّ ثقافي ـ لغوي



مركز دراسات الوحدة العربية

الفرنكوفونية

أيديولوجيا، سياسات، تحدٍّ ثقافي - لغوي

حلقة نقاشية

نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية

تحرير: عبد الإله بلقزيز

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الفرنكوفونية: أيديولوجيا، سياسات، تحدٍّ ثقافي ـ لغوي، حلقة نقاشية
نظمها مركز دراسات الوحدة العربية/ تحرير عبد الإله بلقزيز.

١٢٠ ص.

ISBN 978-9953-82-402-4

١. الفرنكوفونية. أ. بلقزيز، عبد الإله (محرّر). ب. الحلقة النقاشية «الفرنكوفونية: أيديولوجيا، سياسات، تحد ثقافي ـ لغوي» (٢٠١١: بيروت).

306.0917541

العنوان بالإنكليزية

Francophonism: Ideology, Policies and Cultural-linguistic Challenge (Discussion Seminar)
Edited by Abdel Illah Belkziz

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت، فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، أيار/مايو ٢٠١١

المحتويـــات

القسم الثالث
المناقشات

مقدمــة

يوسف الشويري(*)

ـ ١ ـ

تقوم الفرنكوفونية كمؤسسة ومنظمة بدعم اللغة الفرنسية وثقافتها عبر العالم، كما أنها تعبّر عن التزام أيديولوجي بمعايير ومفاهيم معينة.

ويعلن موقع الفرنكوفونية الإلكتروني francophonie أنها «صوت التنوع» (La Voix de la diversité). ويُعزّز الموقع ادعاء التنوع بعدد من الإحصائيات، فهي تمثل ٨٩٠ مليون نسمة، وثمة ٩٠٠,٠٠٠ مدرس للغة الفرنسية في العالم. والفرنسية هي اللغة الثالثة للكرة الأرضية، و٦٠ بالمئة من متكلمي الفرنسية هم تحت سن الثلاثين. والفرنسية هي اللغة الرسمية لـ ٣٢ دولة من دول المنظمة الفرنكوفونية، واللغة الثانية الأم في الاتحاد الأوروبي.

والفرنكوفونية بمعناها المباشر البسيط هي المؤسسة التي تعنى

(*) مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.

عناية خاصة بمن يتكلم الفرنسية، سواء كلغة أُم أو كلغة ثانية، والسعي إلى تعزيز هذه الخاصة والحفاظ عليها والمساهمة في إبراز إيجابياتها على الأصعدة السياسية والثقافية والاقتصادية. وهي تضم كمنظمة ٥٦ دولة. كما إن الفرنكوفونية لا تقتصر على عمل الدول الأعضاء ومؤتمراتهم، بل إن هناك عشرات لا بل مئات الجمعيات والتنظيمات المحلية في هذه الدول، التي تقوم على نحو أكثر تركيزاً ببثّ اللغة الفرنسية وإبراز ثقافاتها وإنتاجها.

وقد خرجت منظمة الدول الرسمية إلى الوجود العام ١٩٧٠، وذلك مع الانحسار شبه النهائي للاستعمارين الفرنسي والإنكليزي. وهي بمعنى من المعاني توازي منظمة دول الكومنولث[١]، أي الدول التي تجمعت تحت هذا الاسم بعد أن نالت استقلالها من بريطانيا، واحتفظت بعد ذلك برابطة رمزية معنوية بالعرش البريطاني وروابط أخرى ترتدي هي الأخرى طابعاً ثقافياً أنغلوسكسونياً.

وتعقد الفرنكوفونية مؤتمرات قمة كل عامين، حيث يجري بحث القضايا المشتركة التي تهم الأعضاء المنتسبين. وقد عُقد مؤتمرها الثامن في بيروت (٢٠٠٢)، كما ستعقد مؤتمرها القادم (٢٠١٢) في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإلى جانب الترويج للغة الفرنسية، فهي تتبنى أهدافاً عامة مثل الديمقراطية وحكم القانون.

---

(١) والجدير بالذكر أن الكومنولث يضم ٥٤ دولة مستقلة، أي أقل من الفرنكوفونية بدولتين. غير أن أهداف الكومنولث لا تثير الاعتراض أو التساؤل مثل الفرنكوفونية، وهي مسألة تعود إلى طبيعة الصفة الهجومية للدولة الفرنسية في أثناء فترة الاستعمار وبعده. غير أن من المفيد الإشارة إلى أن أحد عشر بلداً يتمتع بالعضوية في كلٍّ من المنظمتين، وهي: الكاميرون، كندا، قبرص، الدومينيكان، غانا، موريشيوس، الموزامبيق، رواندا، سانت لوسيا، سيشِل، وفاتواتو.

- ٢ -

ومع أن لكلٍّ من الفرنكوفونية والكومنولث أهدافاً مشتركة، فإن التشديد الخاص الذي تصرّ فرنسا على إيلائه اللغة الفرنسية يمنحها طابعاً يتّسم بنوع من الحدّة، وهي خاصة لها علاقة بالتدهور النسبي والمطّرد الذي أصاب اللغة الفرنسية نتيجة الصعود المتواصل للغة الإنكليزية كلغة عالمية للاقتصاد والدبلوماسية والعلم والثقافة. غير أن هذا الصعود كان يعكس إلى حد كبير الهيمنة الأمريكية على الصعيد العالمي. وهي هيمنة كانت تجتهد كلٌّ من دولتي الاستعمار القديم للتغلب عليها بوسائل خاصة. ولعل الاجتماع المشترك الذي عقده أمين عام منظمة الفرنكوفونية العالمية عبده ضيوف وأمين عام الكومنولث كماليش شارما (Kamalesh Sharma) في ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠١١ في لندن خير دليل على هذا التوجه. فقد ذكر أن المحادثات تركّزت على الجهود المشتركة التي يبذلها كلٌّ من الطرفين من أجل حثّ الدول الغنية لمساعدة الدول الفقيرة. كما بحثا التعاون المشترك في المستقبل من أجل تعزيز الديمقراطية في العالم، ومساعدة الأجيال الشابة والتجاوب على نحو أكثر إيجابية مع المجتمع المدني.

- ٣ -

ويضم هذا الكتاب دراسةً وتعقيبات ومداخلات الحلقة النقاشية التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية في ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠١١ في بيروت. وقام د. عبد الإله بلقزيز بإعداد ورقة الحلقة النقاشية، حيث أحاط بالفرنكوفونية بما تمثله من أيديولوجيا وسياسات وتحدّ ثقافي. وأشارت الورقة إلى التأثيرات السلبية لهذه الأبعاد في النطاق العربي عامة، وأقطار المغرب خاصة. ولكن الورقة

حرصت، من جهة أخرى، «على وجوب وعي الفارق بين الفرنسية كلغة وثقافة والفرنكوفونية كأيديولوجيا.» وتولي الورقة، علاوة على ذلك، أهمية خاصة لتاريخ الاستعمار الفرنسي، وكيفية محاولة الدولة الفرنسية تجاوز تدهور هذا الاستعمار، فانحساره نهائياً عبر الفرنكوفونية كمؤسسة وشبكة مفاهيم ونشاطات. وتركز الورقة في هذا السياق على التداعيات السلبية لهذه الاستراتيجيا الجديدة، خاصة في المغرب العربي ومقاومة بلدانه ومثقفيه عبر تعميق المشاعر الوطنية وتبنّي سياسات التعريب. وتبدو الفرنكوفونية بهذا المعنى ليس مجرد تأكيد استدامة النفوذ الفرنسي بشتى وجوهه، بل عملية هجوم مضاد لاستعادة زمام المبادرة في التصدي للبرامج الوطنية، سواء تعلق الأمر بالتعريب أو بتحقيق الاستقلال الاقتصادي. ثم ترسم الورقة خطوطاً استراتيجية عامة تفيد في مواجهة هذا الهجوم الجديد.

ساهم في التعقيبات التي نوردها في القسم الثاني كل من د. حسن حنفي ود. فيصل دراج ود. جورج دورليان.

أمّا د. حسن حنفي فقد رسم علامة تساؤل حول فائدة «منهج التحليل التاريخي الوصفي» في معالجة الفرنكوفونية، معتبراً أن حضورها اللغوي والثقافي أضحى من مخلفات الماضي.

وذهب د. فيصل درّاج في اتجاه مختلف، مشدداً على تحديد أكثر وضوحاً بين الفرنسية كلغة وثقافة والفرنكوفونية، معتبراً أن لهذه الأخيرة أبعاداً أيديولوجية سلطوية، داعياً في الوقت نفسه دولة الاستقلال في المغرب إلى إعادة النظر في سياسات التعريب، وإيلاء أهمية أكبر لدور المدرسة الوطنية وبرامج التربية والتعليم.

ومثّل تعقيب د. جورج دورليان موقفاً مغايراً، إذ نظر إلى

الفرنكوفونية لا كأيديولوجيا بل كموقع لـ «حوار بين الحضارات». غير أنه أشار، في المقابل، إلى الوضع الخاص للمغرب العربي، وإمكانية تفهم ردّات الفعل التي تخرج ضد الفرنكوفونية.

ودلّت المناقشات والمداخلات التي يضمها **القسم الثالث**، التي شارك فيها أكاديميون مختصون أن الفرنكوفونية كمؤسسة وخطاب ثقافي ما تزال تثير الكثير من الجدل والأخذ والرد، وتحتاج إلى المتابعة الدائمة، واعتبار أن الحلقة الثقافية التي عقدها المركز هي مدخل وتمهيد لما يمكن القيام به.

المشاركــون

أدونيس العكرة	أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية.
أنطوان سيف	أستاذ الفلسفة والآداب في الجامعة اللبنانية.
جورج دورليان	أستاذ مشارك في جامعة البلمند.
حسن حنفي	أستاذ الفلسفة، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
خير الدين حسيب	رئيس اللجنة التنفيذية، ورئيس مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية.
عبد الإله بلقزيز	أستاذ الفلسفة في جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء.
عبد السلام المسدّي	أستاذ اللسانيات في الجامعة التونسية.
عبد القادر الفاسي الفهري	خبير لساني، مدير معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، سابقاً.
فاديا كيوان	أستاذة العلوم السياسية، ومديرة معهد العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف ـ لبنان.

فيصل درّاج	ناقد أدبي ـ الأردن.
ياسمين فاروق	مدرّسة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.
يوسف الشويري	مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.

القسم الأول

ورقة الحلقة النقاشية

الفرنكوفونية
أيديولوجيا، سياسات، تحدٍّ ثقافي ــ لغوي

عبد الإله بلقزيز(*)

ـ ١ ـ

تتناول هذه الورقة مسألة الفرنكوفونية في أبعادها اللغوية والثقافية، وفي تأثيراتها السلبية في التنمية الثقافية الوطنية في البلدان العربية، التي يحتل اللسان الفرنسي فيها مكانةً ذاتَ وزن. وإذا كان الأمر يتعلق في هذه البلدان بالمغرب العربي ولبنان، وإلى حدٍّ ما سورية ومصر، فإن الورقة تنصرف إلى مطالعة هذه المسألة في بلدان المغرب العربي على نحو خاص. وهي ورقة تشدِّد على وجوب وعي الفارق بين الفرنسية كلغة وثقافة والفرنكوفونية كأيديولوجيا، وعلى ذلك المقتضى تهتم بتحليل السياقات المختلفة لنشوء التحدي الفرنكوفوني وتطوره، وبالتفكير في ما على اللغة والثقافة العربيتين النهوض به ردّاً على ذلك التحدي.

(*) أستاذ الفلسفة، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء.

- ٢ -

ليس صحيحاً أن الدعوةَ الفرنكوفونيةَ مجرد تعبير عن حالةٍ من الخوف والهَلَع من رؤية الميراث الثقافي واللغوي الفرنسي مَرْمِيّاً على قارعة الطريق، أمام محاولة أبناء قسم من البلدان العربية استعادَةَ لسانهم المُغْتَصَب والمُصادَر، وإن يكن في ذلك نصيبٌ من الصِّحَّة ليس يُنْكَر. بل الأَوْلَى القولُ إن وطأة تلك الدعوة اشتدت في حقبة التعريب المدرسيّ والإداري، وفي امتداد الحقائق الثقافية التي أَطْلَقَتْها على صعيد الاجتماع الوطني برمَّته. أمَّا الحَرِيُّ بالعناية والتسجيل، في هذا الباب، فهو أن الفكرة الفرنكوفونية قديمةٌ قِدَمَ المشروع الاستعماري الفرنسي في بلادنا العربية ومحايثةٌ له، بمثل ما هي باقيةٌ - وستبقى - ما بقيَ في جعبةِ فرنسا بصيصٌ من تطلُّعٍ إلى مقاربة عالمنا بعينٍ كولونيالية لا ترى في مجتمعنا غير أملاكٍ استعمارية تقدِّم لها الجِزْيَة الثقافية عن حيازتها حقّاً في الاستقلال الوطني!

كانت فرنسا في جملة أَبْكَرِ الدول التي خاضت تجربة الاستعمار في نهاية القرن الثامن عشر، بُعَيْد ثورتها الكبرى في العام ١٧٨٩. ومن سوء الصُّدف أن تكون أرض الكنانة (مصر) أولى استهدافاتها بعد جوارها الأوروبي، الذي خرَّ مستسلماً بحراب بونابرت. ولكن انقلاب أحوال غلبتها في أوروبا عليها، أعاد جيشَها إلى مَوْطنه، حتى وإنْ لم يمنعه من التطاول على مَوَاطن الآخرين وأوطانهم. ولم تكن هي إلا عقود ثلاثة من الزمن على خروجها من مصر، حتى زحفت قواتها إلى الجزائر مُخرِجةً إيَّاها من إطار السلطنة، أو الرابطة العثمانية، ومجرِّبةً إخراجَها من إطارها الحضاري والثقافي العربي - الإسلامي. وحتى قبل أن تستكمل فصولَ عملية إطباقها الكامل على المغرب العربي - باحتلالها تونس في مطالع عقد الثمانينيات من

القرن التاسع عشر واحتلالها المغرب في مطالع العقد الثاني من القرن العشرين ـ ثم احتلال بلاد الشام بعده بقليل، كانت صريحةً في الجهر بطبيعة استعمارها وتميُّزِهِ من سائر أشكال الاستعمار الأخرى التي جَايَلَتْهُ، وأَخَصُّها بالذكر الاستعمار البريطاني.

ففرنسا ما كانت تكتفي من مستعمراتها بما يطلبُه منها سائرُ مِلَلِ الاستعمار ونِحَلِه: نهبُ الثروة، وجلبُ العمالة الرخيصة، وتأمين السوق للسلع الرأسمالية، وتوفير مواطئ قدم للجيوش البرّية والبحرية، وقاعدة بشرية تُسْتَخْدَم لأداء السُّخْرة العسكرية في جيش المحتل. . . ، كانت تطلب أكثر من ذلك بكثير: إنجاز جراحةٍ ثقافية ولغوية تستتبع المستعمَر للمستعمِر، وتأتي بمعاول الهدم على استقلال شخصيته وكيانه، فتدفعه إلى اقتداء الغالب والإذنابِ له، والتماهي معه، وفقدان القدرَة على وعيه لذاتِه إلا في علاقته الانجذابية به! فعلت ذلك بنجاحٍ ـ عزيزِ الأشباه والنظائر ـ في «أفريقيا السوداء»، مستثمرة بُنَاها القَبَلية والاجتماعية الانقسامية المُفَتَّتَة، وغياب عوامل التوحيد الثقافي واللِّسَاني في الأغلب الأعمّ من مجتمعاتها، ثم جرّبت تكرار ذلك النجاح في الجزائر ابتداءً ثم في سائر بلاد المغرب العربي تالياً.

ولعلّ فرنسا بهذا الخيار ـ خيار الاستعمار الثقافي ـ كانت أَحَدَّ ذكاءً من سائر الدول الاستعمارية التي شغلتها شهية النهب الاقتصادي للخيرات عن السَّعي في إحراز أهداف أخرى بعيدة المدى، عظيمة العوائد. كانت تدرك ـ على نحو حادّ ـ أن حقبة الاحتلال الاستعماري حقبة انتقالية في تاريخ البشرية، وأن جيوش الغزاة لا بُدَّ منكفئة يوماً إلى حدودها بعد أن تُحقِّق مقاومةُ الشعوب المستَعْمَرة القدر الضروري من التراكم الذي به تُجبِرُها على ذلك

الانكفاء. لذلك انصرفت بعناية إلى توفير شروط ديمومة سيطرتها في المستعمرات حتى بعد اضطرارها إلى الجلاء عنها، وأفْرَغَتْ جهيدَ جُهدٍ للاستيلاء على العقل واللسان والوجدان استدراراً لِصِلَةِ اتِّباع يرتبط بها المغلوبُ بالغالب رِبَاطَ زواجٍ كاثوليكيٍّ عصيٍّ على الفصم! ولقد كان ذلك في أساس عناية السياسة الاستعمارية الفرنسية بما من شأنه أن يُنْتِجَ الشروخَ والفواصلَ العميقةَ للنسيج الاجتماعيّ والوطنيّ لمستعمراتها، وعنايتها بنظام التعليم في تلك المستعمرات. ولعله من حسن حظ المغرب العربي، وتاريخه، ومستقبله، أن الحركات الوطنية وَعَتْ هذه الاستراتيجيا الفرنسية مبكراً، وقدَّمتْ ردّاً وطنيّاً حاسماً عليها من خلال فتحها المعركة في المغرب ضد «الظهير البربري» ـ الذي سَعَى إلى شق الوحدة الوطنية والكيان من خلال محاولة التفرقة بين العرب والبربر في النظام العدْليّ ـ كما من خلال إنشائها «المدارس الحرّة» الوطنية للدفاع عن اللغة العربية والثقافة العربية ـ الإسلامية في وجه محاولات الفَرْنَسَة اللغوية والثقافية في النظام المدرسي الفرنسي المفروض على أبناء المغاربة.

نَجَحَتْ فرنسا ـ بهذا الخيار الثقافي الاستعماري ـ في مَسْخ الشخصية الثقافية واللغوية للمجتمعات الأفريقية التي استعمرتها. ويكاد لا يوجد اليوم مجتمع أفريقي من مستعمرات فرنسا السابقة ـ باستثناء المغرب العربي ـ لا تمثّل اللغة الفرنسية لغته «الوطنية» الجامعة! ومع أن فرنسا فشلت في أن تَئِدَ اللغة العربية أو تخرجها من الميدان في بلدان المغرب العربي، كما فعلت بنجاح في سائر مستعمراتها الأفريقية، فإنه سيكون من باب المكابرة الوطنية الجوفاء الادّعاء أنها لم تُحرز نجاحاتٍ هائلةً في مجال تحقيق هدف الاغتصاب الثقافي واللغوي في بلداننا. والشواهد على ذلك ـ اليوم ـ وافرة:

يكفي أن لسان فرنسا ما زال، حتى الآن، لسان الإدارة في هذه البلدان، ولسان التعليم فيها من الطفولة حتى الكهولة، ورأس المال الأمثل لتنمية الموقع الاجتماعي!

ـ ٣ ـ

خلافاً لبريطانيا «العظمى»، وعلى نحو يبدو مفارقاً إلى حد بعيد، مَا تنبَّهت فرنسا ـ مبكّراً ـ للانقلاب الذي حَصَلَ على الصعيد الكوني في أعقاب نتائج الحرب العالمية الثانية، وحَمل إلى مسرح السياسة الدولية قوتين عُظْمَيَيْنْ جديدتيْن هما: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. كانت تحاول جاهدة أن تتدارك سقوطها خارج حدودها ـ في المستعمرات ـ بعد أن سقطت داخل حدودها أمام النازية قبل أن ينقذها الحلفاء من نهايتها! وكانت تعرف أن اشتداد وطأة ضغوط مطالب الاستقلال عليها ـ في مستعمراتها الأفريقية خاصة ـ إنما يحصل بتناغمٍ كامل مع سياسة أمريكية مندفعة نحوالتعجيل بسقوط الإمبراطوريتينِ الهرمتين: البريطانية والفرنسية، لوراثة نفوذهما في القارتين الآسيوية والأفريقية. وإذا كانت بداية نهاية النفوذ السياسي والعسكري الفرنسي هي هزيمة فرنسا في فيتنام (= معركة بيان ديان فو)، ثم في حرب السويس، أو العدوان الثلاثي على مصر، في العام ١٩٥٦، فإن نهاية حلمها الإمبراطوري كانت في الجزائر، حين أجبرتها حرب التحرير الوطنية هناك على التسليم باستقلال الجزائر، وعلى الانكفاء الاضطراري إلى حدودها القومية مهزومة!

كانت بريطانيا أذكى وأكثر يقظة منها؛ فباستثناء مشاركتِهَا فرنسا والدولةَ اليهوديةَ الحربَ ضد مصر في السويس، لم ترتكب حماقات

سياسية انتحارية كبرى كتلك التي ارتكبتها فرنسا في فييتنام، وفي المغرب، وفي الجزائر. كانت واقعية وأكثر فهماً لمعطيات التحوُّل الكوني من فرنسا الغارقة في أوحال وهمها الاستعماري المستحيل! لذلك، ما انصرفَتْ إلى ما انصرفَتْ إليه فرنسا من محاولات يائسة للحفاظ على «أملاكِ» استعمارية تهتز أرضُها من تحت أقدامها. بل عنِيَتْ بأمر ترتيب مستقبل مصالحها في مستعمراتها بعد أن تؤول أوضاعُ هذه إلى الاستقلال. وهكذا، وعلى قاعدة تسليمها بهذا الاستقلال، وَجَدَتْ في صيغة رابطة «الكومنولث» إطاراً ملائماً لحفظ مصالحها في مناطق نفوذها السابق، وتنمية تلك المصالح من خلال علاقةٍ شراكةٍ مستديمة لا تُشْعِر الدولَ المستقلة عنها بأنها تحت أحكامِ حجْر أو وصاية. ولقد أحرزت بريطانيا ـ بذلك ـ نجاحات هائلةً يَدُل عليها ـ اليوم ـ استمرار إطار «الكومنولث» على قيْد الحياة، بل صيرورته مرجعاً يُحتَذَى لدى إمبراطوريات أخرى شهدت النهايةَ نفسَها مثل الإمبراطورية السوفياتية المتداعية: الباحثة لمركزها الروسي عن مستقبل شبيه بمستقبل بريطانيا، الواجدةِ إياه في صيغة «رابطة الدول المستقلة».

أدركت فرنسا متأخرة أن لا سبيل لديها إلى ضمان مستقبل مصالحها في مستعمراتها باستمرارها في السَّيْر في مشروع الإخضاع العسكري العنيف لشعوب المستعمرات، وكَسْر شوكة قواها المسلحة وحركاتها الوطنية المطالِبَة بالاستقلال، بل من خلال مفاوضة هذه الحركات الوطنية على مستقبل تلك المصالح على قاعدة التسليم بالحق الطبيعي والمشروع لبلدانها في حيازة الاستقلال الوطني، أُسوةً بغيرها من شعوب عالم الجنوب التي اختَازتْ استقلالها السياسي من بريطانيا، وإسبانيا، وهولندا، وإيطاليا. والحق أن فرنسا ما وَصَلَتْ

إلى هذه القناعة ذاتياً ـ كما حصل لبريطانيا ـ بل بعد أن تَبَيَّنَتْ الحدودَ المتواضعة ـ بل التافهة ـ لسياسة الإخضاع العسكري التي انفلتت من عقالها في سنوات الخمسينيات.

ذلك ما يفسر انتقالها من مشروع الحكم الذاتي ـ الذي اقترحته على الدستوريين في تونس وزعيمهم الحبيب بورقيبة ـ إلى التسليم باستقلال تونس، وانتقالها من سياسة التشدّد الإرهابي لـ «الإقامة العامة» ـ والجنرال غيوم ـ من الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير والمؤسسة الملكية في المغرب، إلى التفاوض مع الحركة الوطنية في «إيكس ليبان»، والقبول بعودة الملك محمد الخامس من منفاه القَسْريّ، والاعتراف باستقلال المغرب. ثم إن ذلك ما يفسّر اضطرارها إلى التفاوض مع «جبهة التحرير الوطني» الجزائرية في «إيفيان» والتسليم باستقلال الجزائر بعد ١٣٢ عاماً من احتلالها، وبعد أزيد من نصف قرن على أوهام ضمّها الكامل إلى التراب الوطني الفرنسي. وإذا كان لا بُدَّ من إسداء اعترافٍ في هذا الباب، فإلى الجنرال شارل ديغول الذي أتقن فهم المعادلة الدولية الجديدة، وأنقذ فرنسا من أوهامها الاستعمارية البائدة! ولذلك، ما كان مستغرباً أن يسعى ديغول ـ خلال الطور الأول من «الجمهورية الخامسة» ـ إلى تصحيح صورة فرنسا في المغرب العربي ومصر وسورية، خاصة بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وفي سائر القارة الأفريقية، ضماناً لعلاقات مستقبلية أجزل عطاءً مع بلدانها المستقلة.

وعلى الرغم من خروجها المُهِين من مستعمراتها، جَرَّبَتْ فرنسا أن تستعيد بعضاً من نفوذها السياسي والاقتصادي في المناطق التي جَلاَ جيشُها وإدارتُها عنها مُكْرَهَيْنْ. ولقد رَأَتْ في الحفاظ على سلطة لسانِها أفضل سبيل إلى تلك الاستعادة، بحسبان الهيمنة الثقافية

استثماراً طويلَ الأمد في مشروع الهيمنة السياسية والاقتصادية، وخاصة حينما تكون هذه الأخيرة قد امتنعت تماماً ـ أو تكاد ـ من بوابة السياسة والاقتصاد. وفي هذا تفوَّقت فرنسا على بريطانيا: التي ما كانتْ مَعْنِيَّةً كثيراً بالمشروع الثقافي الأنغلوفوني، أو التي سَلَّمَتْ بدور السياسة الأمريكية في النهوض به. ولعلَّ ميلاد صِيَغ وأطر من قبيل: «القمة الفرنسية ـ الأفريقية»، والمنظمة الفرنكوفونية العالمية، و«القمة الفرنكوفونية» وسواها، بعضٌ من الأدوات التي توسَّلتها فرنسا ـ نظيراً لِـ «الكومونولث» ـ لصون مستقبل مصالحها.

ـ ٤ ـ

سلَّمت فرنسا باستقلال لبنان في العام ١٩٤٣ وسورية في العام ١٩٤٦، وفشلت في تمديد العمل بمعاهدة «الحماية» الموقَّعة بينها وبين الدولة المغربية، في أيار/مايو ١٩١٢، فأُجْبِرت على التسليم باستقلال المغرب ـ تحت وطأة ضربات المقاومة وجيش التحرير ـ والجلاء عسكرياً عن البلاد بعد ثلاثة وأربعين عاماً من الاحتلال. ولقيت سياستُها الفشلَ عينه في تونس التي أُجْبِرت على الجلاء عنها بعد محاولة الالتفاف على مطلب الاستقلال الوطني. وكانت ذروة الفشل في الجزائر التي أكرهتْها مقاومتُها على الطيّ النهائي لأحلام الضمّ والإلحاق. غير أن فرنسا، التي خرجت من باب السياسة، مع إعلان استقلال بلدان المشرق والمغرب العربي (١٩٤٣ ـ ١٩٦٢)، ستعود إليه من نافذة الثقافة بدون أن تَعْدِم إمكانية العودة من باب السياسة أيضاً، ولكن هذه المرَّة بغير الجيوش وموظفي إدارة الاحتلال ـ كما في الماضي ـ وإنما من طريق حوامل داخلية أو محلية، لا تثيرُ شُبْهَةً ولا تستثير غضباً!

الحوامل الداخلية، التي نعني، كنايةً عن النخب السياسية التي سَتَسْتَلِمُ الإدارة الفرنسية في المغرب العربي، وستقيم منها، أو في موازاتها، دولة الاستقلال. وهذه النخب هي التي ستهيّئ شروط تمديد العمل بأحكام السيطرة الفرنسية على الاقتصاد الوطني، ضمن إطار ما عُرِف في حينه باسم الاستعمار الجديد؛ وهي التي ستحرص على حماية مرجعية اللسان الفرنسي في الإدارة العامة وفي نظام التعليم، كما في الصحافة والإعلام! وبكلمة، هي التي سَتَنُوبُ مَنَابَ فرنسا في البلاد، لتمدِّدَ إقامتها فيه بعد أن عجزت وسائل العنف العسكري الاستعماري في تأمين ذلك التمديد. وما كان تركيب هذه الحوامل متجانساً على الصعيد السياسي، أو قُلْ على صعيد مشاربها السياسية وولاءاتها الداخلية. كان مزيجاً كيميائياً من قوى إدارية (= موظفون) اشتغلت في إطار الإدارة الاستعمارية وتكوَّنت لديها ثقافة تدبير أو تسيير من عملها الطويل في تلك الإدارة؛ ومن قوى عسكرية (= ضباط) عملت في جيش الاحتلال وشارك قسمٌ منها في حروبه في أوروبا وفي الهند الصينية، وترقَّى بعضها في سلَّم الامتيازات داخل الجيش الفرنسي؛ ثم من قوى ارتبطت مصالحُها الاقتصادية شديدَ ارتباط بمصالح رأس المال الكولونيالي الفرنسي في المغرب العربي، فَمَثَّلَت في مصالحه شريكاً أو وكيلاً أو ما شَابَه؛ و ـ أخيراً ـ من قوى سياسية حليفة لم تَزْدَرِدْ أيلولةَ السلطة في المغرب العربي إلى أهله وأبنائه، ولم تَرَ في تلك الأيلولة إلاَّ نذيراً بإقصائها من مشهد السياسة والسلطة في البلاد، وهي التي كان لها نصيب كبير فيها ناجم عن عوائد تعاملها مع المستعمر.

على تنوُّع هذه التركيبة، جَمَعَ بينها جامعٌ هو الولاء لفرنسا: قوةً، ولساناً. وهو الولاء الذي رَاهَنَ المستعمر على أن يكونَ حَامِلَهُ

إلى الداخل المغاربي وموطئ قَدَمِهِ فيه بعدَ أن تنقلب عليه الأحوال، فيحْمِلُه انقلابُها عليه على الرحيل. والحقُّ أن ما رَاهَنَ عليه لم يكن أمَلاً غامضاً أو متروكاً للمجهول، وإنما هو أعَدَّ له العُدَّة، وصَرَفَ الجَهْدَ والمال للتخْطيط له بإحكام. ولقد كان ذلك في أساس العناية الفائقة لفرنسا ـ وإدارتها الاستعمارية في المغرب العربي ـ بتكوين نُخبة حديثة من الإداريين والعسكريين والاقتصاديين والسياسيين، وبإشراكها في إدارة البلاد إبّان الاحتلال؛ مثلما كان في أساس حِرْصِها على نَشْر المدارس الفرنسية وإلحاق أبناء الأعيان والأغنياء بها، وتمكينهم من متابعة تكوينهم في المعاهد والجامعات الفرنسية، ثم تسليمهم أكثر الوظائف حساسية وأهمية بعد تخرُّجهم. وحين غادرتِ الإدارةُ الاستعماريةُ الفرنسيةُ المنطقة، تَرَكَتْ وراءَها بنية تحتية ثقافية ولغوية (فرنسية) قويّة قابلة للاستثمار خلال عقود!

بعد ما يزيد على نصف قرن على رحيل فرنسا، ما زالت هذه البنية: الثقافية ـ اللغوية تشتغل بطاقتها القصوى، وما زال يُعَادُ إنتاجُها حتى اليوم في سائر مرافق الحياة في البلاد! يكفي أن اللسان الفرنسي ظل ـ حتى الآن ـ اللسان المسيطر في معظم قطاعات الإدارة العمومية: في معاملاتها مع الموظفين، ومراسلاتها مع بعضها، وتعميماتها الداخلية على موظفيها! ويكفي أن هذا اللسان هو اللسان المسيطر في النظام التعليمي منذ المراحل الابتدائية وحتى أسلاك التعليم العالي والبحث العلمي، على الرغم من مشاريع تعريب التعليم التي فشل الواحد منها تِلْو الآخر، لا لِعِيٍّ وعَطَبٍ في اللغة العربية وأهليتها لمواكبة التطوُّر المعرفي الإنساني، بل لحاجةٍ في نفس يعقوب، وبتصميم على إفشال ذلك التعريب وابتذاله لإسقاط حُجَّةِ القائلين به! يجري ذلك كله فيما دساتير

بلدان المغرب تَنُصُّ نَصّاً على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد! هل نقول ـ إذاً ـ إن هذه الاختيارات الرسمية في مجالَيْ التعليم والإدارة اختيارات غير شرعية لأنها تتناقض مع مقتضيات القانون الأساسي للدولة، وهو الدستور! ولكن، من يحترم الدستور في هذه البلاد المغاربية؟

على أن فرنسا لم تُنْجِب فقط نُخَباً حاكمة تنفِّذ عنها سياساتها، وتقُوم من سياساتها مقام الوكيل عنها في الدَّاخل المغاربي، بل نجحت أيضاً في إنجاب نخبٍ سياسية وثقافية تَصَادَمَتْ مع الأولى، واحتجَّتْ على سياساتها الداخلية تحت عنوان المعارضة؛ غير أنها، ومع كلّ تراثها الوطني المعادي للاستعمار، لم تتحرَّر من سطوة ثقافة المستَعْمِر ولسانه!

ـ ٥ ـ

لم يكن للمغاربة ـ والمغاربيين عموماً ـ موقفُ رفضٍ مبدئيّ أو عصابيّ من اللغة الفرنسية أومن الثقافة الفرنسية، إلا قسماً تَشَرْنَقَ على الذات والماضي والتقليد، وناصَبَ الحداثة ـ والانفتاح ـ عداءً حتى ولو أَطَلَّتْ من داخل الثقافة العربية بلسانٍ عربيٍّ مبين! والسبب أن المتعلمين منهم تلقّوا في المدارس معارف تلك الثقافة بلسانها (= الفرنسية) منذ مراحل التكوين الابتدائي، وأتقنوا استعمال لغتها إتقاناً مشهوداً، وفتح أمامهم ذلك آفاقاً رحبة لتحصيل معارفَ حديثة لم تكن الترجمةُ إلى العربية لِتُشْبِعَ الحاجة إليها! وإذا كانت الملايينُ من أولئك المتعلمين ناطقةً بالفرنسية ومستعملةً إياها، في مجالات الدراسة والعمل، وأحياناً في مجال التواصل الاجتماعي في المغرب العربي، فإن آلافاً من هؤلاء يستعملونها في الكتابة كلاًّ أو جزءاً،

يشهد على هذا ذلك الجيشُ العرمرمُ من الصحفيين والأدباء والباحثين: المُفَرْنَسِين تماماً أو مزدوجي اللسان، ممن يحرّرون بها اختياراً أو اضطراراً، طائعين أو مُكْرَهين. بل إن قسماً من هؤلاء نَبَغَ في إتقان الكتابة بها ومضاهاة أهلها الفرنسيين في ذلك، إلى الدرجة التي انتزعوا فيها الاعتراف بتفوقهم في التعبير والإبانة من أهل اللغة الأصليين أنفسهم. والأهمّ أن كثيراً من هؤلاء الأخيرين ما تخلّى يوماً عن الدفاع المستميت عن مرجعية اللسان العربي في الإنتاج الثقافي، وما عَدَّ نفسَه في زُمْرة المثقفين الفرنسيين: بجنسية الثقافة واللسان لا بجنسية الدولة والوطن. . .

يصحّ بهذا المعنى ما ذهب إليه الأديب الجزائري كاتب ياسين ـ يوماً ـ بالقول إن اللغة الفرنسية كانت، بالنسبة إلى أهل المغرب العربي، بمثابة «غنيمة حرب»؛ فَهُمْ غنموها من الاحتلال الفرنسي، واستثمروا غنيمتهم لتعظيم رأس مال المعرفة والثقافة لديهم، كما غَنِمَتْ معظمُ شعوب الجنوب لغات المستعمِرين وثقافاتهم بعد أن طردتهم واحْتَازَتْ استقلالها الوطني. ولا نعرف في التاريخ أن أحداً رفَضَ غُنْماً غَنِمه في حرب بدعوى أنه من بضاعة العدوّ، إلا إذا كان رفضاً مجازيّاً لتظهير فاعلية القتال على إرادة اغتنام المغانم، كالشاعر العربي عنترة الذي يَغْشَى الوَغَى و«يَعِفُّ» عند المَغْنَم: على ما قال في معلّقته لحبيبته ابنةِ مالكٍ وهو يُشْهِدُ مَنْ «شَهِدَ الوَقيعةَ» معه على ذلك.

ما كان موقف المغاربة ـ والمغاربيين ـ من اللغة الفرنسية سلبيّاً إذاً. لكن موقفهم، أو أكثرهم، من الفرنكوفونية مختلف؛ فإلى كونهم يميّزون بين اللغة الفرنسية كاختيار لِسْنِيٍّ طوعيٍّ وحُرّ والفرنكوفونية كإكراهٍ رمزيٍّ ماديّ خارجيّ، أو محمول عبر حوامِلَ داخلية شديدة

الارتباط بمصادرَ ومراكزَ برَّانية. . .، يميّزون ـ في الوقتِ نفسه ـ بين الفرنسية كلغةٍ وثقافة والفرنكوفونية كأيديولوجيا، أو قُلْ يميزون بين وسيلةٍ معرفية يُسْعِفُهُم التوسُّل بها في تزويد منظومتهم الثقافية بأسباب الاغتناء والشفوف إلى آفاقٍ يَعْسُر عليهم ارتيادُها بعُدَّتِهِمْ اللغوية وحدها، ونظامٍ أيديولوجي لا يقترح عليهم غيرَ أن يُضْوُوا لساناً، ورموزاً، ومعارِفَ، وقيماً في منظومةٍ أخرى ليست تَمُتُّ بقريب صِلةٍ للاجتماع الوطني، والثقافي والديني، لكيانهم! وغنيٌّ عن البيان ـ هنا ـ أنهم يوضعون في سياق هذا التمييز بين امتلاك لغةٍ ملكيةَ المتصرِّف السيِّد، والإذناب والاستتباع للغةٍ ولمنظومتها الثقافية والقيميّة إذنابَ واستتباعَ عبدٍ لسيِّد!

اغتصابُ اللسان الوطني، ومسخُ الشخصية الثقافية، وتزويرُ الذاكرة الجماعية، وتنمية موقع المتغرّب المُتَغَرْبِن ـ المصنوع في مصانع الاستلاب الثقافي ـ داخل حقل الثقافة الأهلي، ثم دفعُ المغلوب ـ في هذا التوازن القهري المُخْتَلّ ـ إلى الاغتصاب لثقافة الغالب ولغته، والدفاع عنها، والانتصار لها، وتمكينها من أسباب الفشو والغلبة. . .، تلك أوجُهٌ بيِّنة لاشتغال الآلة الفرنكوفونية بحسبانها أيديولوجيا. وهو اشتغالٌ لا يستقيمُ له أمرٌ ولا تجري له أحكام بغير سياسةٍ عليا، وتخطيط برنامجيٌّ محكم، وإدارة مؤسَّسية للتدبير اليومي، وشبكة واسعة من الفَعَلَة العاملين في هذا البرنامج: المستفيدين من عوائده المادية والرمزية التي بها أوضاعُهُم تَتَحَسَّن ومواقعهُم تَتَحَصَّن!

وذلك ـ بلا زيادةٍ ولا نقصان ـ ما جرى أمرُه ويجري على قَدَمٍ وساق منذ وضعت حروبُ السياسة بين المغرب العربي وفرنسا أوزارها، قبل نحو من خمسين سنة، ليُفْتَحَ في أيامها فصلٌ طويل من فصول

الاشتباك الثقافي. وها إن فرنسا الخارجة ذليلة، تحت ضربات المقاومة الوطنية، تعود إلى رحاب الوطن من خلل لسانها وجمهرة المُغتَصِبِين لثقافتها ومثالها الحضاري، كما عَبْر ترسانة التسهيلات الهائلة التي وُضِعَتْ تحت تصرف جهازها الدبلوماسي، والشبكة الهائلة من مراكزها ومؤسساتها الثقافية المنتشرة في النسيج الترابي والاجتماعي للمغرب العربي. والأهم من ذلك كله، أن فرنسا العائدة بمشروعها الفرنكوفوني تجد مطرقتها مأمونة الاشتغال على سندانٍ جاهز: هيمنة الفرنسية في التعليم والإدارة والمعاملات الاقتصادية!

ـ ٦ ـ

تحتل المشهدَ الثقافيَّ في المغرب ثلاثُ فئات ثقافية ولغوية: فئة المثقفين المزدوجي اللغة (= عربي ـ فرنسي، أو عربي ـ فرنسي ـ إسباني كما في حالة المغرب الأقصى)، وهي الأكبر عدداً في صفوف النخب الثقافية، وربّما في صفوف المتعلمين في المدارس والجامعات. وفئة المثقفين الفرنكوفونيين الوحيدي اللسان، ثم فئة المثقفين المُعَرَّبين: التي تناظر سابقتها في واحدية اللسان (= العربي): وهما الأقلُّ عدداً وإن لم تَكُونَا الأقل تأثيراً، بل ونفوذاً، في الرأي العام.

هيمنة المدرسة الرسمية العصرية القائمة على ازدواجية التكوين اللغوي والثقافي هي ما يفسر الأرجحية العددية لمثقفي الفئة الأولى، فيما يُفَسِّرُ الضَّعفُ العدديُّ النسبيُّ لمثقفي الفئتين الثانية والثالثة بمحدودية المدارس الفرنسية أو التابعة للبعثة الفرنسية الابتدائية والثانوية، ومحدودية عدد الذين يلتحقون بالجامعات والمدارس العليا الغربيّة (= الفرنسية الخاصة) لاستكمال تكوينهم العالي، مثلما يُفَسَّر

بمحدودية المدارس الخاصة بالتعليم العربي الأصيل، وبمحدودية المؤسسات والشُعَب العلمية العليا التي يمكنها أن تستوعب خِرِّيجي تلك المدارس (كليات الشريعة، كليات أصول الدين، كليات اللغة، مدرسة دار الحديث الحسنية وشعبة الدراسات الإسلامية في كليات الآداب في المغرب. . .).

يشير هذا التصنيف إلى اتجاهات عامَّة غالبة أكثر مما يترجم واقعَ حال التشكيل اللغوي ـ الثقافي ترجمةً مطابقة. ذلك أننا نلاحظ ظاهرة وجود قسم من المثقفين المغاربة عابرٍ لهذه التخوم أو الحدود بين التكوينات اللغوية الثلاثة، وبالتالي عصيٌ على فِعْلِ الاحتجاز التعسفي فيها. ثمة ـ على الأقل ـ شواهد ثلاثة على ذلك:

أولها أن ازدواجية اللسان لم تعد قصراً على الفئة الأولى، بل طاولت الفئة الثانية (الفرنكوفونية) أيضاً، التي بات قسمٌ منها أنغلوفونياً إلى جانب تكوينه الفرنكوفوني الأصل؛ وهذه ظاهرة تُلْحَظُ، على نحو أوضح، في لبنان خاصة، وفي سورية إلى حدٍّ.

وثانيها أن قاعدةً غير قليلة العدد من الفئة الأولى أمستْ قادرةً على أن تضيف اللسان الإنكليزي إلى رصيدها اللغوي، ومنها من يملك أن يضيف إليه اللسان الإسباني (خاصة من المثقفين المنحدرين من أقاليم الشمال المغربي التي كانت إسبانيا تحتلها).

أما **ثالثها**، فهو أن جَهْداً بُذِلَ من قِبَلِ بعضٍ من مثقفي الفئتين الثانية والثالثة (= الفرنكوفونية ثم المعرَّبة) لتجاوز حال واحدية اللسان. وهكذا لاحظنا كيف نجح بعض المُفَرْنَسين في تَعَلُّم العربية وإتقان القراءة والكتابة بها، وهو عينُ ما نَجَحَ فيه بعضُ المعرَّبين تجاه اللغة الفرنسية.

لا يعكس هذا التشكيل اللغوي تشكيلاً ثقافياً مطابقاً وموازياً بالضرورة؛ ففيما ثمة فواصل وتمايزات بين هذه الفئات الثلاث على صعيد اللسان، ثمة ـ في المقابل ـ أشكال من التقاطع أو التداخل بينها على صعيد القيم الثقافية التي تحملها وتعيد إنتاجها. ولهذه الملاحظة شديد علاقةٍ وارتباط بمسألة الفرنكوفونية وحواملها الثقافية الداخلية. وهي علاقة لا تتبينُّ للتحليل إلا في ضوء حقيقتين:

الأولى هي أن المعرَّبين ـ كُلّياً أوجزئيّاً ـ ليسوا جميعاً في عداد المحافظين ثقافياً، وأن المفرنَسين ـ كلّياً أو جزئيّاً ـ ليسوا جميعاً في جملة الحداثيين كما قد يُظَنّ؛ إذ دَافَعَ مُعَرَّبون كثر عن الحداثة الثقافية على خَلْفِيَّةِ تَمَثُّلِهِمْ لتياراتها، وأنتجوا لدعواهم أهمّ المنابر الثقافية في عقد السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات، فيما تَفَاعَل قسمٌ كبير من المُفَرْنَسِين المتخرجين في المعاهد العليا العلمية، وفي كليات الطب ومدارس الهندسة، وحتى في أقسام اللغات: الفرنسية والإنكليزية، وفي الجامعات الفرنسية. . .، مع أفكار الأصالة والهوية الإسلامية، وأدبيات الحركات الإسلامية.

أما **الحقيقة الثانية**، فهي أن الفرنكوفونية لم تنشأ في رحم المناخ الثقافي لفئة المثقفين المُفَرْنَسِين حَصْراً، وما كانوا مُمَثِّلِيها الوحيدين، بل وُجِد في أوساط مزدوجي اللسان ـ بل والمعرَّبين أنفسهم ـ من دَافَعَ عنها تحت عنوان الدفاع عن الانفتاح الثقافي.

إذا كان لهذه الحقيقة الثانية أن تنبّهنا إلى أن تيار الفرنكوفونية بَاتَ فائضاً عن إطار حوامله التقليديين (المثقفين المغاربيين المُفَرْنسين)، عابراً للحدود بين الفئات الثلاث وجارفاً معه بَعْضَ مَنْ ضَعُفَتْ مناعتُهم ومُمَانَعَتُهم لِسَيْلِهِ، فإن ذلك ليس مسوّغاً للذهاب في تعميمِ

أعمى لا يوزّع المسؤوليات بشكل عادل على هذه الفئات. ذلك أننا ـ وكائنةً ما كانت مساهمة قسم من المثقفين غير المُفَرْنَسِين كلّياً في الترويج للمقالة الفرنكوفونية ـ لا نملك إلا أن نجزم بالقَطْع أنها لا تعدو أن تكون مساهمةً أقلّية غير نافذة في حقل إنتاج وإعادة إنتاج الفكرة الفرنكوفونية، وأنها لا تمثّل ـ في حساب الأشياء ـ حقيقةً ذات بال في مضمار ذلك الإنتاج إذا ما قورنت بما تقدّمه النخبة الفرنكوفونية من خدمات استراتيجية للمشروع الفرنكوفوني في المغرب العربي. ويترتب على ذلك وجوبُ الاعتراف بما تتحمّله هذه النخبة الأخيرة من مسؤولية جسيمة في تسهيل أَمْرِ العدوان الخارجي على الثقافة واللسان الوطنيَّيْن...

ـ ٧ ـ

في معرض تحليل دور النخبة الثقافية المغربية المُفَرنَسَة وفهمه، ليس هناك من بُدّ ـ سَعْياً إلى النظرة الموضوعية ـ من قراءة تاريخ العلاقة بين هذه النخبة والأيديولوجيا الفرنكوفونية، لأن في هذه القراءة ما يحقق قدراً من الإنصاف، ومن تبرئة الذّمّة، لقسم منها آثَرَ في لحظة ما من التطور الثقافي أن يجذّف ضدّ تّيار هذه الأيديولوجيا، وأن يجتهد في تحقيق التحرُّر من شِرَاكِها المنصوبة على خَلْفِيَّةِ الاعتقاد لديه بأن استعماله الاضطراري للغة الفرنسية ليس موجباً لفقدانه هويته الثقافية الأصلية. وفي الظنّ أن مثل هذا التَّأْريخ الساعي إلى الموضوعية والإنصاف، سيكون في جملة ما دعونا إليه قَبْلاً من وجوب بناء الفارق بين اللغة والثقافة الفرنسيتيْنْ والفرنكوفونية بوصفها أيديولوجيا استعمارية.

كانت حقبة الستينيات حادّة في التعبير عن معاناة جيل من

المثقفين المفرنَسين عاشَ تمَزّقاً وجدانياً وثقافياً هائلاً بين لسان «ـه» الفرنسي وثقافته الوطنية العربية. كان لسانُه جزءاً من الميراث الاستعماري الثقيل الذي فُرض على أبناء المغاربة بقوة العنف، فيما كانت قيمُه الثقافية جزءاً من تكوينه العائلي والاجتماعي والديني الذي نهضت به الأُسرة، والمجتمع، ومؤسسات الحركة الوطنية لم يَختَر هذا الجيل أن يتعَلَّم الفرنسية، وأن يَتَعَلَّمَهَا من دون سواها، ومن دون اللغة الوطنية بالتحديد، ولذلك لم يكن مسؤولاً بالتَّبَعَة عن جهله بلسان أمته وثقافته، غير أنه أمام شعوره الدراماتيكي بثقل هذا الاغتصاب اللغوي عليه، اندفع بعيداً في مقاومة مفاعيله فيه مقاومة سياسية، وثقافية، وأحياناً لغوية أيضاً:

أكثر هذا القسم من المثقفين المُفَرْنَسِين لساناً والممانِعِين ضد فَرْنَسَةِ وجدانهم وقيمهم الثقافية، انتمى إلى أحزاب اليسار («الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» في المغرب، و«جبهة التحرير الوطني» في الجزائر، الأحزاب الشيوعية في الأقطار الثلاثة)، أو كان قريباً منها. وهو فَعَلَ ذلك ـ حين فَعَلَهُ ـ بدافعِ وطنيّ وبدافعِ فكرة الالتزام بقضية الاستقلال عن الاستعمارِ الجديد: المُطِلّ على الوطن من بوّابات الاقتصاد والثقافة. ولقد انصرفت غالبية هذا القسم إلى ترجمة التزامها السياسي في صورة التزام ثقافي بالدفاع عن الثقافة الوطنية في وجه ما اعتبرتْه ـ في حينه ـ استعماراً ثقافياً، بالانفتاح أكثر على الثقافة القومية واليسارية في المشرق العربي. بل إن بعضاً من هؤلاء المثقفين بَذَلَ جَهداً استثنائياً لتعلُّم اللغة العربية، ونجح في ذلك كثيراً إلى الحدّ الذي أمكنه فيه أن يكتب بها، وأن يترجم منها إلى اللغة الفرنسية.

في أوساط الستينيات ـ مثلاً ـ تحلَّقَتْ ثلة طيبة من هؤلاء المثقفين المغاربة المُفَرْنَسين حول مجلة **أنفاس** التي أسَّسها الشاعر المغربي

عبد اللطيف اللعبي في العام ١٩٦٦، وكرَّسَتْ حيِّزاً من انشغالاتها للدفاع عن الثقافة الوطنية في وجه التبعية الثقافية لفرنسا. ومع أن إنتاج هذه المجموعة من المثقفين (عبد اللطيف اللعبي، محمد خير الدين، مصطفى النيسابوري، . . .) كان باللغة الفرنسية، فإنهم حرصوا على احتوائها بدلَ احتوائهم، وذلك من خلال الزجّ بها في مغامرة من التعبير غير مألوفة فيها. وكان ذلك في جملة شعورٍ لدى هذه النخبة بالحاجة إلى «غزو» اللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية بمضامين ونظم قيم ثقافية مغايرة، وكشكل من أشكال إثبات الذات وتحقيق هجوم معاكس على تلك الثقافة المهيمنة والمصادِرة للهوية الثقافية الوطنية. لذلك ما كان مصادفةً أن يتحول ذلك الالتزام الثقافي إلى التزام سياسيّ بعد سنوات على صدور **أنفاس** بالفرنسية، وأن تصدر المجلة إياها بالعربية كي تحوّل الصراع من صراع ثقافي مع الهيمنة الثقافية الفرنسية إلى صراع سياسيّ مع الإمبريالية وركائزها الكومبرادورية المحلية. «غزو» الفرنسية هذا بخارج ثقافيّ وقيَميّ مغاربي نعثر عليه، أيضاً، في أعمال كتّاب آخرين كبار في الجزائر وتونس، مثل كاتب ياسين ومحمد ديب ورشيد بوجدرة ومالك شبل وعبد الوهاب مودب. . . إلخ.

تلك حقبة انصرمت من نضالٍ مشرّف خَاضَهُ قسمٌ من المثقفين المُفَرْنَسين في مواجهة ما أطلقوا عليه ـ في حينه ـ اسم الاستعمار الثقافي، ومن أجل الدفاع عن الثقافة الوطنية. أما اليوم، فالصورة مختلفة عن ذي قبل: ثمة قدرٌ هائلٌ ومخيف من التماهي بين النخب المفرنَسة والدعوة الفرنكوفونية، وهو تماهٍ يجري على خَلْفية حقيقتين: **أولاهما** أن الفرنكوفونيين المغاربيين يتحجَّجون ـ في دفاعهم عن الخيار اللغوي والثقافي الفرنكوفوني ـ بأن سياسات التعريب أنتجت

«خطراً» ثقافياً وسياسياً على البلاد، وعلى الحداثة فيها! وثانيها أن الاغتصَاب الأيديولوجي للفرنكوفونية بات عظيم العوائد والفوائد والامتيازات على سائر من يخوض فيه من المثقفين، و- بالتالي - باتَ شديد الجاذبية والإغراء لكثير ممَّن يبحثون عن فرص الترقي في السّلَّم الاجتماعي بعد انسداد إمكانية ذلك الترقي عبر جهاز الدولة! لكن المثير والمروّع في أمْرِ ذينك الفعلين من التماهي والاعتصاب أن قاعدتهما من المثقفين ما عادت محصورة في الذين لا التزامَ لهم بقضية عامة، أو في الذين ينتسبون إلى «أحزاب» وظيفية خرجت من رحم وزارات الداخلية، بل دَخَل في عدادهم مثقفون كثر من أحزاب الحركات الوطنية. . . التي دافعت يوماً عن التعريب!

ـ ٨ ـ

ربما صار للفرنكوفونية في المغرب العربي ضغطٌ أكبر وسعَةُ انتشارٍ أعرض، في الحقبة الراهنة، ممّا كان عليه ضغطُها وحضورُها في الماضي. يشهد على ذلك النشاطُ «الثقافيُّ» المحمومُ للمؤسسات الفرنكوفونية في الوسط الثقافي المغاربي، وتعاظُم قاعدة جمهورها من المثقفين أولاء. بل إن المرء يَلْحَظ في هذا النشاط قدراً ما من الهلع لدى المؤسسات الفرنكوفونية من خسارة مواقعها في العقل واللسان والوجدان، بتأثير عوامل متعددة لاعبة ضدَّ رياح دعوتها. ولعله الهلع الذي يبرر لها إتيان فِعْل الجهر بدعوتها خلافاً لما دَرَجَتْ عليه في الماضي من مواربة!

ثلاثة أسباب تفسّر الهجوم الفرنكوفوني المحموم في المغرب العربي، وتُلقي الضوء على طبيعته الحقيقية كفعل دفاعيٍّ لا بِسٍ لبوس الهجوم:

أول تلك الأسباب اهتزاز التوازن الثقافي واللغوي على الصعيد العالمي، واستعصاء المنافسة النّدية على اللغة والثقافة الفرنسيتين في امتداد نتائج وحقائق الاكتساح الثقافي واللغوي الإنكليزي (= الأمريكي) للعالم. وهو اهتزاز نَجَم عن ثورة الاتصال والإعلام والمعلومات التي حققت للغة الإنكليزية والقيم الثقافية الأمريكية سعَة انتشار هائلة مَكَّنتْها من غزو كل بيت ومدرسة في العالم، وفرضت معيارية ثقافية ولغوية على المتعلمين في العالم حوّلت اللغة الإنكليزية إلى رأس مال في الترقي العلمي والاجتماعي.

وإذا كانت فرنسا قد عانت في داخلها ـ الاجتماعي والثقافي والعلمي ـ هذا الاكتساح الأنغلوفوني، فحاولت جاهدةً دَفْعَه بإجراءات ثقافية حمائية، أو بالدفاع عن **الاستثناء الثقافي** للقيم الثقافية من أحكام التجارة الحرّة. . . ، فهي عانت أكثر في مناطق نفوذ لسانها الخارجية، أي في العالم الناطق ـ كلاًّ أوجزءاً ـ بالفرنسية، خاصة في المغرب العربي وبلدان أفريقيا. وزاد من حدّة معاناتها نجاح البعثات الثقافية الأمريكية والبريطانية في الانتشار والتوسع والترسّخ، وإقبال أعداد متزايدة من المُمَدْرسين والموظفين على تَعَلُّم الإنكليزية في البلدان المسمَّاة ـ فرنسيّاً ـ بلداناً ناطقة بالفرنسية. إن هذا الخلل الاستراتيجي الذي دبَّ في التوازن الثقافي واللغوي، على الصعيد الكوني، لصالح المنظومة الأنغلوفونية، ويهدّد باستهداف اللسان الفرنسي في مناطق نفوذه التقليدية. . . ، خَلَلٌ لا يَقِلُّ فداحةً ـ في نظر فرنسا ـ عن الخلل في التوازن العسكري، أو عن الخلل في التوازن الاقتصادي. بل إن العنايةَ به أعظم عند الفرنسيين، لأن الخلل في علاقات الحرب والثورة قُضِيَ أمرُه، وما عادَ مأمولاً استدراكُه من قِبَل فرنسا. ولذا، فما تبقّى لها من وُسْع

وجَهْد هو مّما لا ينبغي صرفُه في المعارك الخاسرة، وإنما في المعارك القابلة للكسب ولو جزئياً، واللغة والثقافة ـ في نظر فرنسا ـ في جملة هذه المعارك القابلة للكسب.

وثاني تلك الأسباب الحصيلة الطيّبة لسياسات التعريب المطبَّقة في المغرب العربي، سواء على صعيد النظام التعليمي أو على صعيد النظام الإداريّ؛ وهي سياسات شهدت زخماً قوياً منذ سنوات السبعينيات تحت ضغط مطالب القوى الوطنية والرأي العام، وفي أجواء سياسات التأميم الجزئي للاقتصاد الوطني. نعم، لم يكن برنامج التعريب المطبَّق ليَبْلُغَ المدى المطلوب، ولا كان ليُرْضِيَ مطلب الحركات الوطنية في التعريب: المرفوع منذ بدايات الاستقلال في أوساط الخمسينيات؛ ومع ذلك فقد أشبع الحدّ الأدنى من الحاجة إلى إعادة الاعتبار إلى اللغة الوطنية في التكوين والتربية في مواجهة هيمنةٍ كاسحة للغة الفرنسية، وأقام الدليل على قدرة اللغة العربية على مواكبة التطور المعرفي والعلمي، وعلى الكينونة لغةَ تحصيلٍ حديثة.

ما نَظَرَتْ فرنسا بعين الرضا إلى التطور في بدءِ انطلاقته في النصف الأول من السبعينيات، لكنها لم تُبْدِ معارضةً صريحةً تجاهَه، خاصة حين ضَمِنَتْ استمرار التكوين المدرسي والجامعي ـ في المواد العلمية والاقتصادية والقانونية ـ باللغة الفرنسية. غير أن ردَّ فعلها اختلف، في عقد الثمانينيات، حين وَقَعَ تعريب المواد العلمية في أسلاك التعليم الثانوي في الجزائر والمغرب مثلاً، وحين تَوَسَّعَ تعريب بعض القطاعات الإدارية الرسمية. حينها، رأتْ في ذلك حرباً أو شيئاً يشبه الحربَ ضدّ لسانها، ودخَلَتْ سياساتُها تجاه المغرب والجزائر طوراً من التأزُّم لا سابق له.

من المصادفات أن ذلك حَصَلَ في عهد ميتران والاشتراكيين، خلال عقد الثمانينيات ومطالع التسعينيات. ولكن، ما كان مصادفةً أن تَلْجَأ حكومات بيير موروا، وميشيل روكار، ولوران فابيوس، وإيديث كريسون، بل وأن يلجأ رئيس الجمهورية ميتران إلى فتح ملف حقوق الإنسان في المغرب وتونس، سَعْياً إلى الضغط على السلطة وحشرها في الزاوية! ما كان ذلك بدافع الحرص على صوْن حقوق الإنسان، وإلا لماذا صمتت فرنسا عن أوضاع هذه الحقوق منذ بداية الستينيات؟ ولماذا فتحت ملف ما لا يزيد على ثلاثمئة معتقل سياسي في المغرب ـ خلال الثمانينيات والنصف الأول من التسعينيات ـ بينما تجاهلت وجود أزيد من عشرة آلاف معتقل في تونس ـ ما بعد عهد بورقيبة ـ وأزيد من عشرين ألف معتقل سياسي في الجزائر بعد الانقلاب العسكري على المسار الديمقراطي؟! الجواب واضح: كان ذلك عقاباً للمغرب على تَجرُّئِه على مسِّ مقدَّسٍ فرنسيّ: اللغة!

أما ثالث تلك الأسباب، فهو تصاعُد الشعور الإسلامي والقومي العربي في المغرب، وبلوغُه مدى بعيداً غير مسبوق في عقد التسعينيات. إذْ راقبت فرنسا ـ بقلق متزايد ـ المدّ المتعاظم للحركة الإسلامية في هذه البلدان، وقرأتْ في قسماته علاماتٍ دالّة على عودة قسم كبير من المجتمع إلى هويته العربية ـ الإسلامية. وإذْ حاولَتْ أنْ تَرُدَّ على ذلك بالقول إن هذا المدّ يحمل في جوفه مخاطر التراجع عن مكتسبات الحداثة والانكفاء إلى التقليد، لم تَجِدْ ما تفسّر به عنفوان الشعور العربي الصاخب ـ كما عبَّر عن نفسه في المسيرات الشعبية المليونية الحاشدة تضامناً مع الشعب الفلسطيني ـ سوى أنه احتجاج سياسي على أمريكا و«إسرائيل»، متجاهلة جوهره الثقافي

التحرُّري، الذي عبَّر عنه الخطاب الثقافي العروبي المشتبك مع الغزوة الفرنكوفونية، بل ومتجاهلة أن جموع المتظاهرين في الرباط، هتفوا ضدّ رئيسها ميتران بأقذع الأوصاف والشتائم التي ما قُذِف بها رئيس دولة حين زجَّ بجيشه في العدوان على العراق في العام ١٩٩١.

هذه أسباب كافية لتفسير حالة الهستيريا المستبدة بالمؤسسات الفرنكوفونية. وهي هستيريا لا تعبّر عن نفسها في الساحة المغربية ـ والمغاربية ـ فحسب، بل أيضاً على صعيد مجمل مناطق نفوذ اللسان الفرنسي الآيل إلى تراجع...

ـ ٩ ـ

تحركت الاستراتيجيا الفرنكوفونية تجاه المجتمعات والدول المستقلة سياسياً عن فرنسا، المرتبطة اقتصاديا وثقافياً بها، على جبهتين: على جبهةٍ رسمية من خلال ربط هذه الدول بأطر سياسية تشرف عليها باريس، وتتيح لها توجيه السياسات العليا لهذه الدول، سواء في المجال الداخلي أو في المجالَيْن الإقليمي والدولي، على النحو الذي يصبّ نتائجه في تنمية نفوذ فرنسا الثقافي والاقتصادي فيها، ويعزّز مركزها في الساحة الدولية، ثم على جبهة شعبية من خلال تكثيف نشاط المؤسسات الثقافية الفرنكوفونية في هذه المجتمعات، وخلق روابط ومؤتمرات ثقافية فرنكوفونية جامعة للبلدان المسماة (ناطقة بالفرنسية)، ولمؤسساتها الرسمية والأهلية ذات الصلة، كما من خلال تشجيع الإنتاج الثقافي باللغة الفرنسية، وإحاطته بالحوافز وبالرعاية المادية والإعلامية المؤسَّسية أو المُمَأْسَسَة في «العالم الفرنكوفوني»:

لعل «القمة الفرنسية ـ الأفريقية» السنوية، و«القمة

الفرنكوفونية»، و«المنظمة الفرنكوفونية العالمية»، من أبرز تلك الأُطر السياسية الجامعة - وأهمّها - في مضمار سياسة إنتاج وإعادة إنتاج شروط التبعية المتجددة لفرنسا من قِبل الدول التي استقلت عنها سياسياً وما زالت ترتبط بها بعلاقات اقتصادية وتجارية وثقافية. ذلك أن هذه الأُطر الفرنكوفونية مرصودة لأداء **أربع وظائف** هي - تصاعدياً - : وظيفة تكريس **التبعية الثقافية واللغوية** من خلال دفع هذه الدول إلى تكريس مركز اللغة الفرنسية في النظام التعليمي وفي الحياة الإدارية فيها؛ وظيفة تكريس علاقات **الارتباط الاقتصادي والسياسي** لهذه البلدان بالمركز الميتروبولي الفرنسي، على النحو الذي يحافظ لفرنسا على مناطق نفوذ اقتصادي لها خارج حدودها؛ وظيفة **تشكيل قطب عالمي** «فرنكوفوني» يوازن القطب الأنغلوفوني في آسيا وشمال أمريكا وأستراليا وأجزاء من أفريقيا، والقطب الجرماني في شرق أوروبا، ويكون - بمعنى ما - وكيلاً للدفاع عن السياسة الفرنسية خارج حدودها؛ وظيفة **تنمية مركز فرنسا في الساحة الدولية** وفي منظماتها الدولية الكبرى مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقمة الثماني الكبار، والأممية الاشتراكية، والمؤتمرات الدولية والمتوسطية... إلخ.

بهذا المعنى نستطيع أن نفهم أسباب ذلك الحرص الفرنسي الكبير - ومنذ سنوات الخمسينيات - على إيلاء المشروع الثقافي الفرنكوفوني أهمية استراتيجية في سياسات فرنسا تجاه البلدان التي كانت تشكل جزءاً من مستعمراتها. إن في قلب تلك الأسباب **إنتاج شروط ديمومة العلاقة بين تلك الأطراف المستقلة والمركز**؛ فحين تحتل الفرنسية مركزاً حيوياً في برامج التعليم في كثير من البلدان - خاصة الأفريقية منها، وحين تكون هذه اللغة هي لغة الإدارة

والبحث العلمي، ولغة البنوك والمصارف والبورصات والجهاز الدبلوماسي، كما هو حالها في أكثر من ثلاثة أرباع مستعمراتها السابقة. . . ، تكون قد اجتمعت سائر الشروط أمام فرنسا لتحقيق سيطرتها المتجددة على هذه الأطراف المستقلة عنها سياسياً. وبهذا المعنى، أيضاً، نستطيع القول إن فرنسا نجحت في أن تحوّل الفرنكوفونية إلى رأس مال مادي حقيقي للاستثمار في مجال تنمية مصالحها الاقتصادية وتجديد سيطرتها في البلدان التابعة لها.

لكن السياسة الفرنسية لم تَكْتَفِ بالعمل على هذه الجبهة الرسمية، على الرغم من أهميتها ومركزيتها وسُرْعة الأرباح والعوائد الناجمة عن العمل فيها، بل أَتْبَعَتْ ذلك ببذل جَهدٍ نظير على صعيد المجتمعات والشعوب في هذه البلدان، وبالذات على صعيد «مؤسسات المجتمع المدني» التي تشرف عليها نخبٌ فرنكوفونية، كما على صعيد قسم كبير من المثقفين المنفتحين على الفكرة الفرنكوفونية مباشرةً، أو مواربة، تحت اسم الدفاع عن الحداثة ومواجهة التقليد. وإذْ أسْنَدَت مهمة الاشتغال على هذا الصعيد إلى مراكزها الثقافية التابعة لسفاراتها في هذه البلدان، وإلى مؤسسات ومراكز أبحاث فرنسية «مستقلة» صورياً عن ممثلياتها الرسمية، فقد عنيَت كثيراً باستدراج المثقفين والمؤسسات الثقافية من خلال حوافز عدَّة من قبيل المنح العلمية، والجوائز الثقافية، وتمويل نشر إنتاجاتهم المكتوبة بالفرنسية، أو تمويل ندوات ثقافية تلتقي أهدافها مع أهداف المؤسسات الفرنكوفونية، أو محاولة استدراج مثقفين وطنيين آخرين تحت عنوان التعريف بإنتاجاتهم لدى القارئ الفرنسي. . . إلخ. يتوّجُ هذا الجهدَ كله عَمَلٌ موازٍ كبير على صعيد تجميع هذه المؤسسات الأهلية وهؤلاء المثقفين من مختلف البلدان

«الناطقة بالفرنسية» في أُطر ثقافية ومؤتمرات فرنكوفونية كبرى تحت إشراف فرنسي، ناهيك بتوجيه مؤسسات إعلامية ضخمة لأداء وظيفة مخاطبة جمهور هذه البلدان.

بهذه الأدوات إذاً، وبغيرها، تخوض فرنسا معركة الإخضاع الفرنكوفوني لشعوب العالم، وخاصة لشعوبنا العربية في المغرب العربي. وعلينا الاعتراف بأنها أدوات ضاربة، وأن المعركة معها ما زالت ـ حتى اليوم ـ غير متكافئة.

ـ ١٠ ـ

التشديد على التفاوت الكبير بين الإمكانات الهائلة التي في حوزة المؤسسات الفرنكوفونية، والتي تتوسَّل بها في هجمتها الثقافية ضدّ الثقافة العربية واللغة العربية، والإمكانات الذاتية المتاحة أمام المواقع الثقافية الوطنية الدفاعية، ليس مدعاة ـ في أي حالٍ من الأحوال ـ إلى الإحجام عن رفع التحدي في وجه تلك الهجمة، أو التردّد في ذلك، ليس فقط لأنه لا خيار آخر سوى الدفاع عن الهوية الثقافية واللغوية للمغرب العربي، وعن سيادته الرمزية المستباحة، بل أيضاً ـ وربَّما أساساً ـ لأن في الوُسْع تطوير تلك الإمكانات الدفاعية المتواضعة وتثميرها، وإتقان استخدامها استخداماً رشيداً في كفّ ذلك الاكتساح الثقافي واللغوي.

وفي ظننا أن الحاجة باتت ماسَّة إلى رفع معدَّل التعبئة الثقافية إلى الطاقة القصوى، وذلك من خلال تنمية عناصر القوة التي حوزة المواقع الوطنية، واستدخالها في نسقٍ شموليّ تنتظم فيه عناصرُها انتظاماً بنيوياً تتجاوز به حالة مجرّد كونها عناصر متفرقة أو غير متضامنة في مشروع عمل. وغنيّ عن البيان أن الإخراج الوحيد

الصحيح لهذا المشروع هو بناء استراتيجية عمل متكاملة لمواجهة الغزوة الثقافية الفرنكوفونية، تتحرك بسرعتينْ وعلى مرحلتَينْ متزامنَتَينْ ـ متعاقبتينْ في الآن نفسه: مرحلة دفاعية إيجابية يجري فيها تحصين موقع اللغة العربية في الحياة الوطنية، ومرحلة هجومية متحركة يجري فيها حصار النفوذ الفرنكوفوني حصاراً مُطْبِقاً. والمرحلتان معاً تقعان تحت عنوانيْن من عناوين الاشتباك الثقافي الوطني مع الغزوة الفرنكوفونية، وهما: تكريس مرجعية اللغة العربية، والدفاع عن الانفتاح الثقافي اللغوي بمقاييس العصر الراهن لا بمقاييس المواريث الاستعمارية. وليس في العنوانين تناقض، بل تضامن وتضافر في خدمة الهدف إياه: كفّ الهيمنة الفرنكوفونية.

معركة الدفاع عن مرجعية اللغة العربية هي ـ بالتعريف ـ معركة وطنية مشروعة لاستكمال الاستقلال الوطني من خلال إنجاز حلقة رئيسية منه هي: التحرُّر الثقافي. لا يُعْقَل أن يكون المغرب العربي على عتبة ستين عاماً من استقلاله السياسي، فيما اللغة المسيطرة في إدارته وفي نظامه التعليمي وفي قسم من إعلامه الرسمي هي اللغة الفرنسية. ثم لا يُعْقَل أن يجري ذلكَ فيما دستور أي بلد ـ صَوَّتَ عليه الشعب بما يشبه الإجماع ـ ينصُّ نصّاً صريحاً على أن اللغة الرسمية هي اللغة العربية.

أمام المدافعين عن لسان الشعب والوطن **ثلاث** مهمات رئيسيَة ـ في معرض السعي إلى تحقيق هذا الهدف الأول من أهداف الاستراتيجيا الوطنية المناهضة للتسلط الفرنكوفوني:

الأولى هي تجميع طاقاتهم وإمكاناتهم في أُطر عمل وطنية مشتركة تنصرف إلى العمل الدؤوب على تكوين رأي عام ضاغط وقوة مؤسسية

رديف للدفاع عن مطلب تكريس مرجعية اللغة العربية في الاجتماع الوطني ـ السياسي والمدني ـ في المغرب العربي. هذه واحدة.

أما **الثانية**، فهي إطلاق أوسع المبادرات الداعية إلى تعريب التعليم والإدارة، وإنجاز برامج ومقترحات لهذه الغاية تُقَدَّم إلى المراجع المسؤولة، أي تجاوز العمل المطلبي العام إلى تشكيل مجموعات عمل تنهض بمهمة تعريب بعض برامج التعليم والنظم الإدارية لتشجيع السلطة على النظر إلى هذه المبادرات بإيجابية أكبر.

أما **الثالثة**، فهي إقرار مبدأ مراقبة انتهاكات الدستور في هذا المجال (اللغوي)، ومقاضاة سائر الجهات التي لا تطبّق النصّ الدستوري على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد، أو التي تنتهكه في معاملاتها الرسمية.

إذا انتقلنا إلى المعركة الثانية: معركة الدفاع عن الانفتاح الثقافي واللغوي على مكتسبات العصر، تطالعنا حقيقتان:

أولاهما أن مّما يُدَافَع عنه ـ في هذا الباب ـ وينبغي أن يُدَافَعَ عنه، (هو) تحصيل اللغة الفرنسية والانتهالُ من ثقافتها ومن مكتسباتها المعرفية، ولكن لا من باب الإلزام المؤسَّسي السياسي الذي يجعل لسانها مرجعاً في البلاد، بل من باب **الاختيار الثقافي الطوعي والحرّ**، الواعي لحاجتنا إلى هذه الثقافة التي نملك لسانها، ولا مصلحة لنا في إهداره.

وثانيتهما أن الحاجة أَمْسَت مُلِحَّةً إلى الانفتاح أكثر على العالم الثقافي والعلمي الأنغلوفوني ـ في سياساتنا وبرامجنا التعليمية ـ باعتباره اليوم، وحتى إشعارٍ آخر، العالم الفعلي للثقافة والمعرفة والبحث العلمي، بل العالم الفعلي للاقتصاد والثروة والتكنولوجيا

والمصالح. لقد مُنِعْنَا طويلاً في المغرب العربي ـ من مواكبة العصر وتحوُّلاته المعرفية والتكنولوجية بسبب الهيمنة الفرنكوفونية، في وقتٍ لم تَعُدْ تمثل فيه الفرنسية ـ في سياق المنافسة العلمية ـ سوى جزء من الماضي. وعليه، فقد آن الأوان ليتحرَّر المغرب العربي من العوائق اللغوية التي حالت دونه والانخراط في مكتسبات العصر، وأولها الهيمنة الفرنكوفونية؛ آن الأوان له لكي يضع البنى الأساسية لصيرورة اللغة الإنكليزية لغته الثانية ـ بعد اللغة العربية ـ في نظامه التعليمي والإداري والاقتصادي كما هو الأمر في معظم بقاع العالم؛ آن له أن تصبح معركته مع الفرنكوفونية عنواناً آخر لمعركته من أجل الانتماء إلى العالمية.

القسم الثاني

التعقيبات

(١)

الفرنكوفونية أم اللحن؟

حسن حنفي(*)

الموضوع مكتوب بتحليل علمي راق، وبأسلوب أدبي رشيق، وبقدرة على التوضيح والإقناع، وبروح وطنية عالية. ومع ذلك، يمكن إبداء الملاحظات الثلاث الآتية:

أ ـ الموضوع قديم؛ إذ تم التطرق إليه في الفكر العربي المعاصر في الستينيات، بعد حركة التحرر الوطني، لمعرفة ظواهر ما بعد الاستعمار. وكان ذلك مطروحاً على الجزائر، خاصة بعد الاستقلال، بعد أن كان هدف الاستعمار الفرنسي القضاء على الشخصية الوطنية الجزائرية، لغة وثقافة وديناً، في ما كان يسمى وقتئذ «الجزائر الفرنسية»، واعتبار الجزائر امتداداً لفرنسا في شمال أفريقيا.

وهو خاص بالمغرب العربي وحده، تونس والجزائر والمغرب

(*) أستاذ الفلسفة، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

وموريتانيا، وفي بعض بلدان المشرق العربي، سورية ولبنان. أما مصر، فلم تكن هناك خطورة على لغتها الوطنية أو شخصيتها القومية، بل كانت موضوع النخبة في القرن التاسع عشر منذ الطهطاوي وإسماعيل، وارتباط نهضة مصر بحركة الترجمة عن فرنسا. ثم بدأ التحول من الفرنسية إلى الإنكليزية بعد الاتفاق الودي بين فرنسا وإنكلترا في مصر ١٩٠٤، وتحول النخبة من الفرنكوفونية إلى الأنغلوفونية كلغة تعليم وإدارة لا كلغة تعامل يومي في الحياة العامة. وهي تسمى الآن مشكلة التعليم «الأجنبي» أو التعليم «الخاص» في مصر، وهو مقصور على الطبقة الغنية القادرة على دفع مصاريفه؛ قلّت في عهد عبد الناصر، وزادت في عصر الرئيس المقتول. وتفاقمت في عصر الرئيس المخلوع.

ب ـ القضية الآن، بعد المحافظة على عروبة المغرب العربي لغة وثقافة وهوية، هي الدفاع عن اللغة العربية الفصحى ضد اللحن في القول، وضد النزعات العامية في الحديث اليومي وفي الإعلام والثقافة، بل وفي الكتابة الأدبية، فتتعدد اللغة العربية إلى لهجات مغربية وجزائرية وتونسية ومصرية وشامية، فيُقضى على اللغة العربية من داخلها لا من خارجها، كالفرنكوفونية أو الأنغلوفونية. ويبدأ ذلك من المدارس في مراحل التعليم الأولي بحديث المدرّس بالعامية، بحيث أصبح من يتحدث بالفصحى موضوع تندر وسخرية في المسرحيات والقصص والروايات، شخصية المعمم الأزهري المتمسك بالماضي وبالأصول دون الحاضر والفروع. الخطر على العروبة الآن من داخلها لا من خارجها، من أبنائها لا من أعدائها. ولا يوجد رئيس عربي أو وزير أو مسؤول يتحدث في خطاب مكتوب إلا ويلحن فيه، فينصب الفاعل ويرفع المفعول.

والمشكلة الآن في الترجمة هي في تعريب المصطلحات الأجنبية وتكاثر معدلها بعد أن أصبحت الإنكليزية هي اللغة السائدة في العلم الحديث: النت، الراديو، التلفزيون، السينما، الموبايل، الكمبيوتر، بدلاً من شبكة المعلومات والمذياع والخيالة والخلوي. صحيح أن القدماء عرفوا القضية في عصر الترجمة عن اليونانية والفارسية، ولكنها كانت محدودة كمّاً وكيفاً، مع أن العلم كان أجنبياً، واستعملوا «النقل»، أي الترجمة، لا التعريب؛ المقولات لا قاطيغورياس؛ الخطابة لا ريطوريقا؛ الشِّعر لا بويبطيقا؛ المغالطة لا سوفسطيقا. وفي الحياة اليومية تتداخل التعبيرات الأجنبية الشائعة مع العربية مثل: .O.K، هاي، هالو . . . إلخ.

ج ـ بالرغم من إمكانية الاتفاق مع روح الورقة ومنهج التحليل التاريخي الوصفي، فإن السؤال الذي يبرز هنا هو: ما الهدف؟ وهل خطر الفرنكوفونية ما زال موجوداً لغة وثقافة وهوية؟ وهل ما زالت تمثّل تحدياً أمام الشخصية الوطنية؟ أم هل هو استرجاع للماضي الثقافي بدون قدرة على صوغ مشكلات الحاضر الثقافي، مثل التغريب أو التقليد، التبعية أو التأصيل؟ وما الغاية من منهج الوصف التاريخي بالرغم من دقته وواقعيته؟ إذ يظل السؤال مطروحاً: وماذا بعد؟ هل الغاية تطوير القضية القديمة إلى أشكالها الحديثة؟ هل المطروح حل مسار تاريخي جديد وبيان إمكانياته، من الماضي إلى الحاضر إلى المستقبل؟ إلى أين، الفرنكوفونية والأنغلوفونية بعد قرن من الزمان؟ ربما يحتاج العنوان إلى إضافة «إلى أين» حتى يظهر الهدف من البحث، وهو تحديد المسار المستقبلي وليس وصف الماضي فحسب.

د ـ تقع الورقة في بعض الاشتباه حين التساؤل حول إمكان

التحول من الفرنكوفونية إلى العالمية. وهل العالمية إلا الفرنكوفونية ولكن بصيغة أخرى، أي إخراج الثقافة الوطنية من أسسها اللغوية إلى الأنغلوفونية باعتبارها ركيزة العالمية؟ وهل منعت العبرية أو الصينية إسرائيل أو الصين من الانتماء إلى العالمية؟ ألا تعني العالمية، والعولمة أحد أشكالها، ذوبان الخاص في العام؟ إن العالمية فرض لخصوصية معيّنة عن طريق القوة مثل الأنغلوفونية عن طريق سيطرة المركز على الأطراف، وتبعية الأطراف لغة وثقافة وعلماً إلى المركز؛ فلا عالمية في اللغة. اللغة تدخل في إطار الخصوصية والثقافة الوطنية والشخصية القومية.

(٢)

هل نقد الفرنكوفونية كافٍ بحد ذاته؟

فيصل درّاج(*)

يحيل نقد الفرنكوفونية، في مستوياتها المتعددة، إلى قضايا ثلاث أساسية:

أولاها الاستقلال الوطني الذي يتعينّ، نظرياً، بأبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية؛ إذ لا استقلال إلا بمنظور ثقافي مجتمعي يعرف الفرق بين «الأنا» و«الآخر»، بلغة معيّنة، أو بين التميّز والكونية، بلغة أخرى.

وثانية هذه القضايا ماثلة في الهوية الوطنية الثقافية التي تستطيع أن تقابل غيرها، مواجهة أو حواراً، إذا ما امتلكت قولاً خاصاً بها، يرفض الذوبان في «الآخر»، ويفرض عليه أن يعترف بهذا القول ويميّزه، بعيداً من ثنائية: السيطرة والإخضاع. لا يتعارض هذا،

(*) ناقد أدبي ـ الأردن.

بداهة، مع تعددية عناصر الهوية الثقافية، التي هي شرط فاعليتها ونموها وانفتاحها على المستقبل، ذلك أن انغلاق الهوية، كما محدودية عناصرها، إعلان عن ضعفها وفقر منظورها الثقافي.

أما القضية **الثالثة**، فتستعيد موضوعاً قديماً ـ جديداً عنوانه: التبعية الثقافية، اتكاء على مبدأ نظري يساوي بين الفكر واللغة، ويرى في اللغة أداة توصيل ومنظور للعالم في آن.

تفضي وحدة الفكر واللغة إلى موضوع: النخبة الإدارية ـ السياسية، أكان ذلك في بعض بلدان الشمال الأفريقي أم في بلدان أفريقية أخرى، تساهم، مهما تكن مقاصدها، في إضعاف الاستقلال الوطني وإعادة إنتاج التبعية السياسية التي جعل منها الاستقلال، افتراضياً، جزءاً من الماضي. تعيد اللغة ـ الفكر، في حدود النخبة الإدارية المتغرّبة (المتفرنسة) لغوياً، إنتاج التبعية، مؤكدة اللغة ممارسة سياسية، تتضمن «الثقافي»، وتفيض عنه، ما دام أن في الفكر ـ اللغة ما يحدّد صورة الأنا وصورة الآخر في آن.

* * *

تفرض هذه المقدمات الفصل، أو التمييز، بلغة أكثر دقة، بين اللغة الفرنسية والفَرْنسة والفرنكوفونية؛ فقد قام الإقبال على الفرنسية والثقافة التي تحملها، في سياق معيّن، بدور فاعل في الحداثة العربية، على المستويين السياسي والأدبي معاً. ومن العبث، كل العبث، أن تقرأ هذه الحداثة، وكما جاء في كتاب شهير لرئيف خوري، بمعزل عن أفكار الثورة الفرنسية، بدءاً من المسلم المستنير رفاعة الطهطاوي، الذي اعتبر أن الفرنسيين أقرب إلى المصريين من الأتراك، وصولاً إلى القومي اللبناني سهيل إدريس، الذي اكتشف

قوميته العربية وهو طالب في باريس، مثلما جاء في روايته الحي اللاتيني. بل إن فنون الأدب في الوطن العربي، من رواية ومسرحية وغيرهما، لم يكن لها لتنمو وتزدهر لولا التعلّم من الثقافة الفرنسية، وآية ذلك ما جاء به طه حسين ومحمد مندور وأحمد ضيف والفلسطيني روحي الخالدي وغيرهم.

أما الفَرْنَسة، فلها حديث مغاير قوامه المحاكاة، أو المطاولة بلغة ابن خلدون، التي تعني تقليد الضعيف لمن هو أكثر قوة ونفوذاً. لا يُفسّر الأمر والحالة هذه بمعايير الأخلاق، بل بعاملين موضوعيين: ميزان القوى في ترجمته الثقافية واللغوية، الذي يقنع «النخبة» أن قيمتها من صورة المثال الذي تقوم بتقليده، وفتنة المنتصر التي توهم المغلوب بأن محاكاة الطرف الذي غلبه تقوده إلى الانتصار. تُقرأ الفرنسة، في حقبها المتوالية، بمقولة الهزيمة، التي تحيل إلى فترة الاستعمار الكلاسيكي، ومقولة الإخفاق، التي تشير إلى «دولة مستقلة» أخطأت أهدافها. تنقض هاتان المقولتان كل دعوة تحريضية مجردة، ذلك أن من حق المنتصر أن يجدّد شروط انتصاره، ما دام المغلوب لم يستطع إنجاز بديل ثقافي ـ لغوي مطابق، معترفاً، صراحة أو ضمنياً، بأن من انتصر عليه، مرة، ما يزال منتصراً عليه حتى اليوم.

* * *

تطرح الورقة المقدمة، وهي تتحدث عن الفَرْنسة، موضوعاً موازياً هو: الأمركة في عناصرها الشهيرة الثلاثة:

الأول هو اللغة الإنكليزية، في شكلها الأمريكي، وهي لغة العالم المركزية في زمن العولمة الجديدة، أخذاً بالقاعدة القائلة: كلام

الملوك ملوك الكلام، التي تؤكد أن قوة الكلام من قوة المتكلم.

والثاني هو طريق العيش الأمريكي، من حيث هو تجسيد للخيار الرأسمالي وترجمة له، والطريق الوحيد الذي يُزعم أنه يؤمّن للمجتمعات جميعاً! الرفاه والديمقراطية والسعادة.

أما العنصر الثالث فواضح في الادعاء القائل بكونية المعايير الأمريكية في طرق الحياة، التي تشمل المكدونالد والجينز والمارلبورو والبطل الهوليودي...

ربما ليست الفرْنسة، مهما تكن خصوصياتها وخصائصها، إلا صورة أخرى، أكثر ضيقاً وأقل فاعلية، من الأمركة، التي تحاول أن تكون مرادفاً للعولمة. ولهذا، فإن النقد الموجّه إلى الفَرْنسة يمكن توجيهه، نظرياً، إلى الأمركة بدون أن تكون المقارنة صحيحة بسبب خصوصية الوضع المغاربي، في علاقته باللغة الفرنسية، كما أظهر د. عبد الإله بلقزيز، الأمر الذي يقضي بالابتعاد عن التعميم وقراءة الفرنكوفونية في «استعمالاتها» المشخصة.

غير أن الاعتراف بخصوصية الوضع المغربي في علاقته بالفرنكوفونية لا يلغي القاعدة القائلة بأن قوة الكلام من قوة المتكلّم، على مستوى الممارسات جميعاً؛ فأفريقيا لم تعرف قبل وصول الإسلام إليها، اللغة العربية ولا الإسلام، بل تطبّعت بما فرضه «الفتح الإسلامي» عليها. ولم تعرف الجزائر والمغرب وتونس اللغة الفرنسية قبل استعمارها، ولم تحسن إدراج اللغة الفرنسية في سياسة لغوية وطنية، بعد استقلالها، منتهية إلى حقل لغوي هجين، تتعايش فيه التبعية القديمة والتبعية الجديدة، ونزوع ملتبس إلى ما يدعى: الأصالة.

يمكن القول اتكاء على ما سبق إن في الفرنكوفونية أبعاداً ثلاثة: فهي أيديولوجيا سلطوية غايتها استثمار «الموروث اللغوي الاستعماري» في مشاريع سياسية واقتصادية وثقافية. تؤكد الدول المستعمرة فرنسياً، سابقاً، مجالاً مستمراً للسياسات الفرنسية. وهي تتضمن، في اللحظة عينها، بعداً إشارياً، أو رمزياً، يلغي المسافة بين الماضي الاستعماري وحاضر الاستقلال، من ناحية، ويقول بأن الاستقلال المفترض لا يمنع بناء صيغة جديدة بين المستعمِر والمستَعمر قوامها «لغة قوية» تتوزّع على الطرفين، من ناحية ثانية. والبعد الثالث الصريح هو: المصلحة المادية، التي ترى في دول الفضاء الفرنكوفوني مجالاً فرنسياً حيوياً يدعّم فيه «الموروث اللغوي الاستعماري» المصالح الفرنسية. ليس الاستثمار السلطوي الفرنسي للغة إلا صورة أخرى لما قامت به، وتقوم به، جميع السلطات المنتصرة في العالم، بدءاً من كسر السكان الأصليين في أمريكا اللاتينية وفرض اللغة الإسبانية، وصولاً إلى الدولة العبرية في فلسطين، التي أوهنت اللغة العربية وأدرجت، بشكل مأساوي، اللغة العبرية في الكلام الفلسطيني اليومي، كما يقول أكثر من باحث وطني فلسطيني. ولعل هذه الممارسات اللغوية، المستثمرة سياسياً، الموزعة على دول كثيرة، هي التي تقود إلى ما يمكن أن يدعى «موضوعية الأيديولوجيا الفرنكوفونية»، التي تترجم ميزاناً للقوى، فرنسياً كان الطرف المنتصر أو غير فرنسي. ومن المحقق أن هذه الأيديولوجيا لا تقاوم أيديولوجياً، لأنها مؤسسة على ما يتضمن الأيديولوجيا ويفيض عليها، المتمثّل في العلم والاقتصاد والتقنية الفرنسية، وعناصر أخرى، بدون أن يمنع ذلك فضح هذه الأيديولوجيا والتهديد الذي تشكله على الاستقلال الوطني، وهو ما سعت إليه ورقة د. عبد الإله بلقزيز.

ولهذا توقفت الورقة، ولو بشكل سريع، أمام الموضوع الأساسي الذي تحيل عليه الفرنكوفونية وهو: إخفاق الدولة الوطنية. فمن المفترض، منطقياً، أن تمتلك الدولة المستقلة، المؤمنة باستقلالها، مشروعاً ثقافياً وطنياً، يعيد بناء الثقافة من وجهة نظر الطموح الوطني، ومن وجهة نظر الحاجات الوطنية، التي تحتاج إلى ثقافة نقدية واستنهاضية وحداثية معاً؛ ذلك بأن الثقافة هي «الملاط» الذي يؤمّن وحدة المجتمع واتساق طموحه. ومن المفترض، في اللحظة عينها، أن يكون في السياسة الثقافية الوطنية العامة سياسة لغوية، تصلح اللغة وتقوم بنشرها، بشكل يوحّد بين الاستقلال الوطني والاستقلال اللغوي، ويوحّد بين التحديث الاجتماعي والحداثة اللغوية. غير أن هذه السياسة، في شكليها الثقافي واللغوي، لا تستقيم إلا بمنظور وطني ـ ديمقراطي عنوانه: حقوق المواطنة، القائمة على المساواة، والتي تتضمن حقوقاً اقتصادية وسياسية وثقافية ولغوية، تلغي مصطلحي: الأغلبية والأقلوية، مبرهنة أن المجتمع الوطني ـ الديمقراطي هو الذي لا «أقلية» فيه، ويتمتّع المواطنون فيه بحقوق متساوية.



يحيل ما سبق إلى ضرورة الاتساق الثقافي المجتمعي، الذي قوامه وحدة الانتماء الوطني، وإلى مبدأ المساواة، الذي يلغي فلسفة الفرق السلطوي، المتمثّلة في النخبة والعامة. وإذا كان في الاتساق الثقافي، الذي هو شأن من شؤون الدولة الوطنية، ما يحيل إلى «قضية البربر»، الذين ألزمتهم الدولة المخفقة بإقصاء اللغة العربية، وبالاستعاضة عنها بلغات أخرى، الفرنسية منها، فإن في النخبة

البيروقراطية التقليدية ما أنتج ازدواجية لغوية؛ إذ الفرنسية لـ «كادر الدولة المتقدم»، وإذ العربية لما تبقى. عبّر البربر عن إخفاق الدولة الوطنية، منذ عقود، بجملة متداولة: إذا عرّبت خربت، وعبّر التعريب المخفق عن ذاته بشكل لا يقل مأساوية. فقد أوكل التعريب، في الجزائر على سبيل المثال، إلى عقلية تقليدية حوّلت التعريب إلى أيديولوجيا فرنكوفونية مقلوبة، مساوية بين «بعث اللغة العربية» ومحاربة الحداثة في أشكالها المختلفة، منتهية إلى تفكك المجتمع لا إلى وحدته. غدا المتحدثون بالفرنسية نخبة ثقافية اجتماعية، مغتربة أحياناً، لا تميل إلى اللغة العربية إلا بقدر، واحترف دعاة اللغة العربية مهاجمة الحداثة والمستنيرين، كما لو كانت اللغة العربية هي المحافظة، والفرنسية مقاومة للمحافظة ودعوة إلى التجديد. ترجم الاتجاهان، بأشكال مختلفة، إخفاق الدولة في الحقلين الثقافي واللغوي، الذي حوّل «الدستور» الذي يلزم باستخدام العربية في المعاملات الرسمية، إلى كلمة فارغة المضمون. ذلك أن المطلوب لا يقوم في شكلانية دستورية، بل في تحويل الوعي الثقافي العربي إلى ممارسة اجتماعية.

لا تنفصل الازدواجية اللغوية، الواضحة بأشكال لا متكافئة في بلدان المغرب العربي، عن ثنائية: الأصالة والمعاصرة التي تربط، تلفيقياً، بين الماضي والحاضر، فإذ الماضي لغة عربية متوارثة لا يمسها الإصلاح، وإذ الحاضر لغة فرنسية مضافة إلى اللغة الموروثة. بيد أن المطلوب، الذي لم تنجزه «دولة الاستقلال»، يتمثّل في حداثة وطنية، ترهّن الموروث وتميّز «المكتسب»، أو «الغنيمة» بلغة كاتب ياسين، وتدرج الطرفين في سياسة ثقافية وطنية تلبّي الحاجات المتجدّدة، بعيداً من التلفيق الذي يقبل بالموروث اللغوي كما كان،

أكان الموروث عربياً أم فرنسياً. ولعل هذا التلفيق، الذي يترجم شرعية سلطوية، غائبة، أو ناقصة، هو الذي عطف استعمال اللغة العربية على الدستور، عوضاً عن الرجوع إلى الحاجات الاجتماعية، التي تحدّد استعمال اللغتين العربية والفرنسية. لا غرابة، والحال هذه، أن تصير اللغة العربية إلى لغات: لغة الحياة اليومية، لغة رجال الدين، لغة المثقفين، لغة العاملين في القضايا العلمية والتقنية، لغة المهتمين بالاقتصاد وشؤون المال...

* * *

تفضي هذه الأسئلة جميعاً إلى موضوع: المدرسة الوطنية التي عليها، نظرياً، تعليم اللغة العربية كلغة وطنية، تفصح عن حقوق المواطنة والهوية الثقافية معاً؛ فمثلما أن تحقُّق المواطنة يُلزم بحقوق متساوية بين المواطنين، على المستويين الاقتصادي والسياسي، فإنه يلزم، في اللحظة عينها، بمساواة لغوية، تتيح للمواطنين جميعاً تعليم اللغة العربية بمناهج ومراجع متساوية، وتتيح لغير العرب، أن يتعلّموا لغتهم ولغة المجتمع الذي يعيشون فيه. بل إن مبدأ المساواة الاجتماعية، الممارس تطبيقياً، هو الذي يجعل من اللغة، عربية كانت أو غير عربية، عنصراً ثقافياً اجتماعياً فاعلاً، يؤكد وحدة المجتمع ويصوغ هوية ثقافية وطنية متعددة العناصر. والأمر في جماعه، مهما تكن أسئلته، مرتبط بـ: المدرسة الوطنية، من حيث هي مشروع وطني في مجتمع ديمقراطي، يرهّن الموروث وينفتح على الحداثة الأدبية، بعيداً من قسمة مريضة تقصر اللغة العربية الكلاسيكية على «التراثيين»، وتقصي الخيارات الأخرى بعيداً.

أنتج «تعطيل» حقوق المواطنة ازدواجية لغوية، على مستوى

الخيار الثقافي، وازدواجية لغوية، على المستوى الاجتماعي؛ إذ للأغنياء مدارسهم وللفقراء مدارس أخرى. ودفع القمع، كما غياب الحوار المجتمعي، الازدواجية إلى تخوم أكثر تعقيداً، منتهياً إلى «مجتمعين متناقضين» داخل المجتمع الواحد، فإذ غاية «التراثيين» إخضاع غيرهم، وإذ غاية دعاة الحداثة الاجتماعية التحرر من الدولة المخفقة والتراثين معاً. ولعل هذا الإخفاق المأساوي هو الذي جعل «بعض التلاميذ»، في الجزائر وتونس يقرأ غسان كنفاني باللغة الفرنسية، ولا يقرأ من الأدب العربي الحديث إلا ما ترجمته دروس النشر الفرنسية أو المتفرنسة، وهو الذي جعله لا يستسيغ الأدب العربي من حيث هو، بدون النظر إلى منجزاته. والمثال الواضح، في هذا المجال، هو النقد الأدبي، حيث تتراصف المراجع الأجنبية بدون اقتصاد، وبدون الاقتراب من الإنجاز العربي في هذا المجال، إلا في حالات قليلة. ويمكن إضاءة السؤال، في هذا المجال، بموقع الأدب العربي الحديث في المناهج المدرسية في الوطن العربي، التي تواظب على تدريس المعلّقات، وتضع نزار قباني وعبد الوهاب البياتي ومحمد الماغوط جانباً، مثلما تدرس «المقامات» ولا تعترف بنجيب محفوظ وعبد الرحمن منيف. دفع هذا التصوّر الساكن الفقير إلى إفقار اللغة العربية التي تجدّدها الصحافة والأدب ـ وإلى اتهامها بالعجز عن تلبية النثر الروائي، وهو ما ذهب إليه المصري عادل كامل، قبل نصف قرن من الزمن، في مقدمة كتابه: **مليم الأكبر**.

يترجم إخفاق المدرسة الوطنية في توليد لغة مجتمعية موحدة، إخفاق دولة الاستقلال، التي لاذت بدستور شكلاني، وأعرضت عن القضايا المشخصة. فقد انتهى مشروع دولة الاستقلال، بعد سنوات قليلة من السيطرة الاستعمارية، إلى مشروع «تأميم السلطة»، أي

تحويلها إلى ملْكية خاصة تتمتع بها النخبة الحاكمة، بدون رقابة اجتماعية. فرض المشروع السلطوي الفقير سياسة مدرسية توائم السلطة، وقمعاً موسّعاً يصادر معنى الأصالة والحداثة معاً. وواقع الأمر أن الأدباء الجزائريين الناطقين بالفرنسية، على سبيل المثال، دافعوا عن تحرير الجزائر من الاستعمار دفاعاً حاسماً ولا تردّد فيه، مثل محمد ديب ومالك حداد وكاتب ياسين وغيرهم. بل إن روائياً لامعاً، مثل رشيد بوجدرة، كتب روايته **التفكّك** باللغة العربية، بعد أن كتب طويلاً باللغة الفرنسية. وبداهة، فإن قضايا لغة وطنية لا تختصر إلى حالات فردية، قبلوا باللغة العربية أو لم يقبلوا بها، ذلك أن وطن السؤال قائم في ثلاثة مفاهيم: مشروع دولة الاستقلال؛ وحدة السياسة اللغوية والسياسة الثقافية؛ وحدة الثقافة والمدرسة الوطنية والديمقراطية، فلا معنى للتعليم في مجتمع مستبد يختصر التعليم إلى محاربة الأمية، إن لم يستبدل أميّة لغوية محدودة بأميّة أكثر خطراً: الأميّة السياسية، الأميّة الثقافية، الأميّة القومية. . .

إن الدفاع عن الهوية الثقافية العربية، اعتماداً على تصور مجزوء يختصر التعليم إلى محاربة الأمية، ينتج هوية ثقافية أميّة، تنتمي إلى ماضٍ تجهله وإلى حاضر لا تراه وإلى مستقبل بلاغي، أقرب إلى الكارثة. وبسبب ذلك، فإن نقد الفرنكوفونية، من حيث هي أيديولوجيا، نقد ضروري ومشروع، لا ينفصل، لزوماً، عن مشروع تنويري وطني، يربط بين التعليم والديمقراطية، وبين اللغة العربية والحياة، وبين التعليم الديمقراطي وثقافة قومية عربية، تنفتح على الكوني والمتعدد والمتجدّد.

* * *

تنفتح هذه الأسئلة على موضوع جاء في الورقة المقدّمة هو: الغزو الثقافي. فقد توقف د. عبد الإله بلقزيز، الذي يدافع عن كونية العقل والثقافة، أمام شكل خاص من الغزو الثقافي، مرتبط بالحالة المغاربية، تتكامل فيه جهود داخلية سلطوية وجهود خارجية، أي فرنسية، ويفضي إلى إضعاف الهوية الثقافية العربية، وإلى اقتراح بديل ثقافي سلطوي، يلبي علاقات التبعية الشاملة ويعيد إنتاجها. وهذا ما يجعل الغزو الثقافي، في شكله الفرنكوفوني، وجهاً من التبعية الثقافية، التي هي علاقة في تبعية أكثر اتساعاً وشمولاً هي: التبعية السياسية التي لا تنفصل عن تبعية السلطات الحاكمة.

ومهما تكن أشكال هذا الغزو، في المغرب العربي أو مشرقه، فهو محصلة موضوعية لميزان القوى الثقافي في العالم، من ناحية، ولتواطؤ السلطات الحاكمة من ناحية ثانية.

قارب د. عبد الإله بلقزيز، في ورقته النقدية اللامعة، ثلاثة موضوعات:

أولها الأيديولوجيا الفرنكوفونية التي تعيد إنتاج علاقات التبعية، مستثمرة «الموروث اللغوي الاستعماري» لأغراض سياسية واقتصادية.

وثانيها التواطؤ المضمر، أو الصريح، بين الأنظمة «المتفرنسة» وفرنسا، القائم على مقايضة سياسية ـ لغوية، تقوم النخب الحاكمة فيها بالحفاظ على «الموروث اللغوي الاستعماري» مقابل أن تقوم فرنسا بتأمين الدعم المستمر لها، الأمر الذي يجعل من القرار الفرنسي عنصراً داخلياً في سياسة «الأنظمة الفرنكوفونية» في المجالات جميعاً.

أما الموضوع **الثالث**، وهو الأكثر أهمية، فيتمثل في دراسة

الفرنكوفونية في شكلها التطبيقي، الذي يقوّض الاستقلال الوطني المفترض، باسم «شعارات حضارية» زائفة، تقول بالمثاقفة، وحوار الحضارات. قرأت الورقة المقدمة، بهذا المعنى، الظاهرة، من داخلها، مبيّنة أن استعمال لغة أجنبية يتجاوز إشكالية اللغة، من حيث هي، ذلك أنه أداة لتعطيل المجتمع والدولة معاً.

جعلت هذه العناصر جميعاً من ورقة د. عبد الإله بلقزيز مداخلة نظرية، تشرح المفاهيم وأسئلتها، ومداخلة سياسية تقرأ إشكالية الدولة التابعة في شكلها المغاربي، ومداخلة أيديولوجية ـ وطنية، تقرأ موضوع الاستقلال بأفق جديد.

(٣)
الفرنكوفونية

جورج دورليان(*)

الواضح أن الفكرة الأساسية والمركزية في ورقة د. عبد الإله بلقزيز هي اعتبار «الفرنكوفونية» أيديولوجيا جديدة لاستعادة الهيمنة الفرنسية على المناطق التي خسرتها فرنسا في إثر انتصار المقاومة الوطنية ضدّها. ولكن يبدو أنه يريد الخروج من «الفرنكوفونية» لدخول المجال «الأنغلوسكسوني»، معتقداً أنه أقل من «الفرنكوفونية» طغياناً وهيمنة.

أود في ما يلي مناقشة فكرة «الفرنكوفونية» تاريخياً، ومناقشة مقولة «الأيديولوجيا الفرنكوفونية».

أ ـ تاريخ الفرنكوفونية

ـ بين انهيار الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية وانطلاق أول مؤتمر فرنكوفوني في فرساي، ربع قرن تقريباً من الزمن (٢٤ سنة)؛

(*) أستاذ مشارك في جامعة البلمند.

فمؤتمر فرساي كان في شباط/فبراير ١٩٨٦ بينما كان استقلال الجزائر في العام ١٩٦٢، وهذا يعني أن «الفرنكوفونية» لم تأت مباشرة بعد المرحلة الاستعمارية كردة فعل على الهزيمة التي منيت بها فرنسا في مستعمراتها كافة.

- تزامن انطلاق الفكرة الفرنكوفونية مع مسارين دوليين مهمّين: بدايات انهيار الاتحاد السوفياتي، وانبثاق الحاجة إلى نظام دولي جديد عُرف في بعد بالعولمة.

- وإذا كان من حاجة إلى إظهار نقيض لـ «الفرنكوفونية» وجماعاتها المتنوعة، فهو بدون شك «العولمة» بقيادة الولايات المتحدة، التي تحوّلت إلى قطب وحيد يقود المجتمع الدولي برمّته بعد انتهاء مرحلة «الثنائية القطبية»؛ فالفرنكوفونية كانت مدعوة، ضمن هذا السياق، إلى صوغ برنامج مغاير كلياً لمشروع الهيمنة الأمريكية الأنغلوسكسونية التي لا يرى فيها البعض مضموناً أيديولوجياً لأنه مضمر وغير معلن.

- في التوصيات الصادرة عن مؤتمرات الفرنكوفونية، هناك طبعاً إشارات إلى ضرورة تطوير موقع اللغة الفرنسية وترسيخها من أجل تسهيل التبادل بين الدول الأعضاء في هذه المنظمة وتنمية العلاقات بينها. ولكن إضافة إلى هذا الجانب، كان التركيز دائماً على أهمية تطوير اللغات الوطنية، وتنمية القدرات الأدبية والفنية وسائر التعبيرات الخاصة بالهويات والثقافات المختلفة المنضوية تحت راية «الفرنكوفونية».

- أن تكون اللغة الفرنسية هي الجامع بين هذه القوميات، وعلى الرغم من تذكيرها بالمرحلة الكولونيالية، فهي لا تتخطّى كونها أداة تواصل لا أكثر، تجمع قوميات وثقافات وإثنيات مختلفة لبناء مشروع

أكثر إنسانية تجاه «عولمة» أنغلوسكسونية تتسلّل أيديولوجيتها غير المعلنة بطريقة انسيابية في نسيج جميع مجتمعات وثقافات العالم.

ب ـ أيديولوجية الفرنكوفونية

ـ في اعتبار الفرنكوفونية «أيديولوجيا» الكثير من التسرّع؛ قد تصلح الفرنكوفونية لأن تكون إطاراً لهيكلية أيديولوجية، إلا أنها تفتقر إلى القواعد الموضوعية لنشوء الأيديولوجيات، كما تفتقر إلى منظومة المفاهيم النظرية التي تسمح لها بتفسير العالم. على كل حال، فإن بمجرّد الاطلاع على وثائق مؤتمرات الفرنكوفونية، نتأكّد من أن ترجّحاً وتردّداً ما يطبعان هذا المفهوم من حيث المضمون والغايات والأهداف، كما نلاحظ حاجتها المستمرّة إلى إعادة تفكير متواصل لصوغ خطابه المتعدّد. فمن «الاستثناء الثقافي» إلى «التنوع الثقافي»، وصولاً إلى «حوار الثقافات»، مشت الفرنكوفونية في مسارات متعرّجة ومعقّدة لبناء خطاب لا أعتقد أنه اكتمل إلى يومنا هذا.

ـ فمن منطلق طرحها كمنظومة تجمع إثنيات وقوميات وحضارات مختلفة، لا تتجاوز الفرنكوفونية كونها مكاناً لـ «حوار بين الحضارات» قد يؤدّي إلى إنتاج نظرة جديدة للعلاقات بين جميع مكوّناتها.

ـ الفرنكوفونية كإطار لـ «حوار الحضارات» (أو الثقافات)، كان بالضبط عنوان المؤتمر الذي عُقد في بيروت خلال العام ٢٠٠٢. وقد يكون من المفيد توضيح هذا العنوان.

ج ـ رأي أخير

لا شك في أن النظرة المعبّر عنها في الورقة بشأن الفرنكوفونية كأداة جديدة ومستحدثة للاستعمار الفرنسي الجديد تجد تفسيرها

ومسوّغاتها في التجربة الخاصة والطويلة لشعوب المغرب العربي مع الاستعمار الفرنسي؛ فهذه النظرة ترى أن «الفرنكوفونية» كانت، وما تزال، الأداة الأيديولوجية للهيمنة الاستعمارية، وليست ظاهرة بريئة كما يودّ المدافعون عنها ترويجه. تالياً، لا فصل بين الاستعمار الفرنسي والفرنكوفونية.

غير أن الورقة التي بين يدينا تنتهي إلى الدعوة إلى الخروج من المنظومة الفرنكوفونية والدخول في المنظومة الأنغلوسكسونية. صحيح أن الفرنكوفونية تسعى ـ في ظل الصراع الكوني بين الفرنسيين والأمريكيين ـ إلى إيجاد موقع لها في مواجهة الموقع الأنغلوسكسوني المهيمن بدون كبير جهد، إلا أن المطلوب من الشعوب العربية (في المشرق كما في المغرب) هو بناء موقع خاص لهم، لا الاصطفاف في منظومة عالمية لا تمتّ بصلة إلى تراثهم وتقاليدهم وقيمهم. . . إلخ.

إلا أن هذه الهجمة على الفرنكوفونية كمنظومة ثقافية استعمارية لم تستكمل بالحدة نفسها تجاه المنظومة الأنغلوسكسونية التي لا تقل «استعمارية»؛ فالكاتب يريد التخلّص من الحصار الذي تفرضه الفرنكوفونية على المغرب العربي ومشرقه ليدخل ببراءة المؤمن في منظومة الأنغلوسكسونية.

أما في ما يخصّ المشروع العربي لمناهضة الفرنكوفونية، فهو تكرار للعموميات التي نعرفها، والتي لم تؤدّ إلى نتائج إيجابية تُذكر.

القسم الثالث

المناقشات

١ ـ عبد السلام المسدّي

اسمحوا لي في البداية أن أفصّل وجهة نظري في المنهج الذي نتوسل به لطرح الموضوع الذي من أجله اجتمعنا هذا اليوم، وسأنطلق من سؤال افتراضي يلقيه كل واحد منا على نفسه أو على الحاضرين المشاركين: إلى أيّ ضرب من ضروب الخطاب نحن مدعوّون في هذا اللقاء إلى صوغه؟ فالعنوان ـ كما تم توضيبه بكل مفاهيمه وألفاظه ـ يفتح الباب على احتمالين:

الأول أن نصوغ خطاباً عقلانياً محضاً، يغيّب الذات الفرديّة والجمعية معاً بأن يوغل في ما يظنه «الموضوعية المتعيّنة»، فيسافر بها إلى أقاصي حدودها، كأن صاحبه غيرُ معنيّ بالأحاسيس المتراكمة بموجَب فعل الثقافة والتاريخ.

ومن نمط هذا الخطاب، استمعنا في هذه الحلقة النقاشيّة إلى بعض أشقائنا من المشرق العربيّ، ومن لبنانَ تحديداً، فرأيناهم كيف هم متعجبون ممّا يطرحه المشاركون المغاربة ـ من تونسَ والمغرب ـ بإجماع لم يرتبوه في ما بينهم، ولم يكن تعجّبُ المغاربة من أسلوب طرح المشارقة أقل شأناً من تعجب المشارقة من أسلوب طرح المغاربة.

والاحتمال **الثاني** أن نصوغ خطاباً يسعى إلى تشخيص الظاهرة بالتأمل النظري انطلاقاً من حيثيّات وجود الظاهرة كحقيقة حيّة معيشة. هو إذن خطاب ينخرط في القضية؛ إذ يتخذ موقعه داخل

دائرة الانتماء الثقافي، وهذا ما أنجزه مُعِدّ الورقة الأساسية لهذه الحلقة النقاشية، د. عبد الإله بلقزيز، حاسماً بذلك مشكل التذبذب المنهجي الذي رأينا نموذجاً منه في بعض الورقات التعقيبية، وأصغينا خلال النقاش إلى أصداءٍ مطابقة له.

المهم هو أننا لا نستطيع ـ ونحن نعَقّبُ على ورقة د. عبد الإله بلقزيز ـ أن نحدّد جدواها ما لم نرافق صاحبها في تمشيه المنهجي، ولو على سبيل المماهاة المنهجيّة.

لعل من المفيد أيضاً أن نتفق على بعض الأولويّات كي نتخذها كالمُسَلّمة أو المصادرة؛ إن حضور اللغة الفرنسية في الثقافة العربية ـ كحضور أية لغة أجنبيّة حذوَ أية لغة قومية ـ هو مسألة لغويّة ثقافيّة معرفيّة. أما الفرنكوفونية، فهي مسألة سياسية خالصة. إن حضور الفرنسية ـ من حيث هي لغة ـ ظاهرة تنطلق حركتها من غير الفرنسيين متجهة نحو الفرنسية، بينما الفرنكوفونية ظاهرة تنطلق حركتُها من قلب الانتماء الفرنسي متجهة نحو غير الفرنسيين لاجتلابهم.

علينا أن نحترز من سَحْب مظلة الأيديولوجيا على مقولة الفرنسية؛ فالأيديولوجيا مشروطة بقناعات يتخيل معتنقوها أنها الكفيلة وحدها برسم مسار التاريخ نحو التقدم والارتقاء. إن الفرنكوفونية لا يمكن حملها على المضمون الأيديولوجي إلا من حيث إنها ثأر من التاريخ الذي حرّر الشعوبَ من نير الاستعمار، وهي بهذا المعنى تعبير أيديولوجي يغطي على اندحار تاريخي، هي سياسة أولاً وآخراً.

في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩، بادر لبنان إلى تنظيم ما يسمّى الألعابَ الفرنكوفونية، وذلك بحضور أعلى المسؤولين السياسيين من لبنان وفرنسا. وفي أثناء حفل الافتتاح، أُعلن برنامج التظاهرة، وتُلي

بالعربية، فشنت الصحافة الفرنسية حملة غاضبة، معتبرة أن ذلك بمثابة «صفعة على خد الأم الحنون» كما أوردت ذلك صحيفة لوموند، «البريد الدولي»، بتاريخ ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩.

في مؤتمر الفرنكوفونية ببيروت عام ٢٠٠٢، شاركت الجزائر لأول مرة بعد مقاطعتها للمشروع الفرنكوفوني بصورة دائمة، وقد احتج الرأي العام في الجزائر على مبادرة حكومته، ثم ازداد غضبه حين ألقى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خطابه بالفرنسية.

في ١٩٩٦ انتهت الفترة الأولى لبطرس بطرس غالي على سُدة الأمانة العامة لمجلس الأمن الدولي، وكانت فرنسا مؤيدة لتجديد فترة ثانية له، لكن الولايات المتحدة اعترضت لأنها لم تغفر له موقفه الذي تمسك به إثر جريمة قصف إسرئيل على قانا بتاريخ ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٦. وحيث انتصرت الولايات المتحدة في معركة ليّ الذراع، بادرت فرنسا إلى اختيار بطرس غالي أميناً عاماً للمنظمة الفرنكوفونية، وذلك في المؤتمر الذي انعقد عام ١٩٩٧.

تلك شواهد محدودة من أمثلة عديدة تثبت كيف أن فكرة الفرنكوفونية نفسها ما هي في جوهرها إلا آليّة سياسية تتنزل أساساً في خضم النفوذ الدولي، بما فيه من استراتيجيات معقدة كبرى.

٢ ـ عبد القادر الفاسي الفهري

موضوع الفرنكوفونية مُلِح بالنسبة إلى دول المغرب العربي خاصة، لأن عبره تتبلور **التبعية اللغوية** والثقافية والسياسية والاقتصادية، وعدم استقلال قرار الدولة في شؤون اللغة، بل وصاية الدولة على المواطنين، وممارستها **الحجْر اللغوي**، بما يتنافى ومبادئ **الديمقراطية والحقوق اللغوية**.

ولأن الفرنكوفونية، كما تتجسد على أرض الواقع، تقف حاجزاً في وجه التحرر الثقافي واللغوي والعلمي... إلخ، وتنفي الرشد اللغوي عن شعوب البلدان المنضوية في مؤسساتها السياسية والاقتصادية... إلخ، وتذكي بخساً وعداء للغة والثقافة الوطنية، مقروناً باختلالات في التربية والتكوين، فإنها عائق أمام الديمقراطية والتنمية في آن معاً. ففي مجال اللغة على وجه الخصوص، تحول الفرنكوفونية دون النهوض باللغة الوطنية الرسمية، بل وتعمل على هز استقرارها بشتى الوسائل، وتحول أيضاً دون قيام توجهات لغوية تعددية متزنة ونافعة في دعم اللغة العربية في مرجعيتها وأدبيتها.

ولأن الفرنكوفونية تقودنا إلى الحديث عن مفاهيم وآليات وتقنيات غرس التبعية اللغوية، بعيداً من تطلعات الشعوب واختياراتها، فإن الموضوع يمكن تعميمه إلى حد ما على جميع البلدان العربية (فالخليجيون، مثلاً، لا يشتكون من الفرنكوفونية، ولكنهم يشتكون من تهميش العربية في بلدانهم، وهذا راجع إلى قواسم مشتركة في مسألة تدبير التعدد اللغوي، وإثبات الرشد اللغوي).

❊ ❊ ❊

لقد أفاضت ورقة د. عبد الإله بلقزيز (ووفقت) في تبيان الظروف التاريخية والأبعاد المختلفة لانتشار الفرنكوفونية في المغرب العربي، على حساب اللغة الوطنية الرسمية. ومّما يثير الانتباه في هذا الوضع أن الفرنكوفونية عززت مواقعها مؤخراً في هذه البلدان (وما زالت تطمح إلى المزيد)، وخاصة على مستوى النخبة السياسية والثقافية والأدبية، مستدركة تراجع شأنها عند هذه النخبة بين الستينيات والثمانينيات، نتيجة الدعوات التحررية للنخب، ونتيجة

تعريب جزئي للتعليم والإدارة والقضاء، ونتيجة إرادة شعبية وحكومية سعت إلى توازنات لغوية معقولة. والمفارقة أن البعث القوي الجديد للفرنكوفونية يأتي في اتجاه معاكس لما تشهده أوضاع فرنسا واللغة الفرنسية من تدهور على المستوى الدولي، بل على أرض فرنسا نفسها.

سأقصر مساهمتي على توضيح بعض المظاهر والأبعاد السلبية للفرنكوفونية وطبيعتها، كما اتضحت لي من خلال مسؤولياتي وخبرتي في المغرب، مخططاً لغوياً ومُرَبّياً.

أ ـ يمكن التمييز بين فرنكوفونية الشمال وفرنكوفونية الجنوب. وهذه الثنائية تقترن بثنائية أخرى هي ثنائية المتبوع والتابع، في مختلف المجالات، بما فيها المجال اللغوي؛ ففرانكوفونية الشمال تتفرد بقيادتها الفعلية فرنسا (علماً بأن لكيبيك وبلجيكا وسويسرا أوضاعاً واختيارات لغوية مختلفة). فشعار توجه فرنسا اللغوي هو: «أمة واحدة، ودولة واحدة، ولغة واحدة». وهذا يعني تهميش التنوع اللغوي على مستوى الهوية (خلافاً لاختيارات الاتحاد الأوروبي)، والحد من انتشار اللغات الأجنبية، بما فيها الإنكليزية، خلافاً لما عليه واقع هذه اللغة في الاتحاد الأوروبي، أو في الجامعات ومراكز البحث الفرنسية نفسها، أو في المجال العالمي للعلم والمعرفة والثقافة، والاتصال والاقتصاد. لقد وعت الجهات الرسمية الفرنسية أن الواقع الممارس على أرض فرنسا هو أن الإنكليزية تكاد تكون اللغة الوحيدة (في غالب الأحيان) للمؤتمرات العلمية على أرض فرنسا، وهي لغة الاقتصاد بامتياز. وفي مقابل هذا، نجد المبشرين اللغويين الفرنكوفونيين الذين يتقاطرون على المغرب من فرنسا (بل إن منهم من اتخذ المغرب إقامة له خدمة لهذه القضية!) يقرون بأن لغة الاقتصاد والعلم في المغرب هي الفرنسية (كذا!)، وأن لغة المستقبل

في التعليم هي العامية (إضافة إلى البربرية). وهؤلاء المبشرون أصبح لهم **حق الإفتاء** في شؤون البلد اللغوية، بما في ذلك فتوى إرهابية اللغة العربية، وعدم تواصليتها، وعدم حيويتها... إلخ؛ ولهم الحق في تحديد اختياراته اللغوية في التعليم... إلخ. ولا وجود في تصورهم للإنكليزية (أو الإسبانية التي محوها من الشمال المغربي)، ولا مجال للتعدد اللغوي في التعليم الثانوي والعالي، ولا وجود لدور الفصيحة التي يدعون إلى نبذها، بل إن اللغة الفرنسية يجب أن تنفرد بالتعليم العلمي والتقني وتدريس الأدب الرفيع.

ب ـ لقد قامت اللجنة الملكية الخاصة بإصلاح نظام التربية والتكوين (الذي اجتمع فيه ممثلو شرائح الأمة والخبراء) بتحرير مواد **ميثاق التربية والتكوين** في العام ١٩٩٩، وحددوا ضمنه توجهات لغوية من بينها:

(١) تعزيز اللغة العربية وتقويتها في التعليم، بما في ذلك تعريب التعليم العالي والتقني (في إطار تعددي)؛

(٢) اتخاذ سياسة تعددية في التعامل مع اللغات الأجنبية، وفسح المجال أمام لغة ثانية أجنبية بدءاً من السنة الأولى إعدادي؛

(٣) الانفتاح على اللهجات المحلية (بما فيها البربرية)؛

(٤) إرساء أكاديمية للغة العربية، مهمتها النهوض بالمشروع اللغوي والتربوي المغربي.

إلا أن مقتضيات الميثاق لم تطبّق إلا على نحو انتقائي. ورغم صدور القانون المنظم لأكاديمية اللغة العربية منذ ثماني سنوات، فإنها لم تر النور بعد. وقد شرع الفرنكوفونيون في مقاومة هذه

التوجهات، ونظموا أنفسهم للضغط في أعلى مستويات الدولة من أجل خدمة الفرنكوفونية، ونفي بقاء العربية أو النهوض بها، والدفع إلى التلهيج المفرط.

ج ـ يقوم بعض الجمعيات المدنية، إضافة إلى الدولة، بوصاية على المواطنين في مختلف الاختيارات اللغوية، نافية عنهم ضمناً **الرشد اللغوي**، ومعاملة إياهم كمحجور عليهم؛ فالاختيارات لا تخضع للآليات الديمقراطية، ولا يتمتع فيها المواطنون بحقوقهم اللغوية: الحق في اختيار اللغة الرسمية الفعلية، واللغات الأجنبية، واللغات الجهوية. . . إلخ. إن الاختيارات تحددها الدولة والحكومة، أو تروج لها جمعيات مدنية تمولها جهات فرنكوفونية (أو حتى إسرائيلية). . . إلخ. لا استفتاء لغوي، ولا احترام لما يشرّعه البرلمان، ولا تطبيق للقوانين والتشريعات اللغوية الصادرة، أو الدستور. . . إلخ. فأين نحن من الديمقراطية اللغوية؟ رسمية اللغة العربية في الدستور تعاكسها رسمية مضمرة، ولكن فعلية للغة الفرنسية في الاجتماعات الرسمية، وفي مرجعية النص القانوني، وفي المؤسسات الدولية. . . إلخ.

د ـ **لغة الفرص** في الشغل والاقتصاد والرقي الاجتماعي والحضور الثقافي والأدبي، بل والسياسي كذلك، هي لغة موليير، أو هكذا أرادت الدولة والحكومة. لغة **الإعلان** في الإذاعة والتلفزة والجرائد واللوحات الإعلانية في الشوارع هي الفرنسية أولاً، تتلوها العامية، ويتقلص دور الفصيحة يوماً بعد يوم. الجرائد والمجلات المفرنسة مدعومة بالإعلانات، والجرائد المعربة لا يكاد يصلها من الإعلانات إلا الفتات، ولو تصدرت المبيعات أضعاف المرات.

هـ ـ تبدو الفرنكوفونية أول وهلة وكأنها تجمع مصدره ثقافي ـ

لغوي، وهدفه إرساء قطبية ثقافية (وسياسية) تتفاعل مع قطبيات أخرى (إسبانوفونية، أنغلوفونية... إلخ)، إلا أن الأمر في الممارسة خلاف هذا. إن الفرنكوفونية تنفي التعددية القطبية على أرض الواقع، بل إنها **إقصائية**، تمارس الوصاية على الثقافات الأخرى، وتمارس الهجوم بالإنزال المستفز لمناضليها، والتوجيه بالتهديد، والكيل بمكيالين. لو كانت ضمن **تعددية قطبية تكاملية** لتعاونت مع العربفونية بما يخدم القطبين، ولكن واقع الأمر غير هذا. لو كالت بمكيال واحد لما اشتغل أعضاؤها في بلدهم بالإنكليزية، وأوصوا أبناءهم بإتقانها حتى لا تضيع فرصهم في الاقتصاد، في الوقت الذي يوصون غيرهم بجعل الفرنسية اللغة الوحيدة للانفتاح على العالم. وفي الوقت الذي يهمش الفرنسيون لهجاتهم، ويهددون كل من خولت له نفسه أن ينقص من شأن الفرنسية، يدعون المغاربة إلى اتخاذ اللهجة لغة في المدرسة، والتخلي عن الفصيحة. وهكذا، ففي الوقت الذي كان فيه كلود حجاج يسدي نصائحه للمغاربة في هذا الاتجاه في المغرب، كان جان فرنسوا كوبي يوصي الفرنسيين بالتخلي عن التقوقع اللغوي، والإقدام على إتقان الإنكليزية. كما وجهت L'Académie des Belles Lettres في الوقت نفسه نداء إلى الباحثين والأساتذة الفرنسيين تدعوهم فيه إلى استعمال الفرنسية في تدخلاتهم في المؤتمرات العلمية، وترك الإنكليزية للأجانب، لأن واقع الأمر أن جل المؤتمرات العلمية على أرض فرنسا تتكلم لغة شكسبير وحدها لا غير. ألا يجدر بالفرنكوفونيين والعربوفونيين أن يتعاونوا فعلاً ضد هذه الهيمنة؟ ألا ينبغي أن يكون التعاون على أساس الندية، لا على أساس التابع والمتبوع؟

و ـ إن جهاز الفرنكوفونية، الذي احتمى بجمعيات التلهيج وجمعيات التمزيغ الداعية إلى نبذ أو تهميش اللغة الفصيحة، أصبح

مصدر عداء وبخس غير مسبوق للغة العربية، رغم ما يتوافر لهذه اللغة من نقط قوة، تاريخية، ورمزية، وعددية، ورقمية تقانية، وبينية. . . إلخ. فهذا الوضع، علاوة على كونه أصبح يتهدد **الأمن والسلم اللغويين** اللذين ميزا المغرب طوال تاريخه، ساهم في تلويث البيئة اللغوية المغربية، وهو ما أدى إلى **اختلالات في تعليم وتعلم اللغات**، وفي نتائج التعليم بصفة أعم. ولم يعد سراً أن المغربي لم يعد يتقن أية لغة، نتيجة حرب اللغات، ولم يعد، بالتالي، ينجح في تعلمه (ومن هنا الإهدار وضعف النتائج المدرسية). وكلازمة لهذا، تحولت **عربية التعليم** إلى لغة منقوصة في مرجعيتها الأدبية والعلمية والتواصلية، نتيجة المواقف العدائية التي تغذيها أوساط سياسية واقتصادية وإعلامية، داعمة تآكل مختلف وظائفها الحضارية والحياتية، والاستعاضة عنها بالفرنسية والدارجة.

إن المجتمع والشعب عموماً يدافعان عن بقاء لغتهم العربية ونهوضها، رغم أن إرادة أغلبية الشعب ينبغي أن تواكبها إرادة حكومية وإرادة الدولة في مجال **تطبيق ما يصدر من تشريعات بصفة ديمقراطية**. وإن بلوغ الرشد اللغوي يستدعي تطبيق الديمقراطية، وتمتيع المواطن بحقوقه اللغوية. ثم إن الفرنكوفونية، كما هي ممارسة الآن، تحول دون تأهيل الشعب لغوياً وثقافياً، وتأهيل لغته ونموها، و**ممارسته الراشدة لحقوقه اللغوية**، ودون كف الدولة والحكومة عن ممارسة حجْر لغوي عليه، يهدد أمنه اللغوي، ونجاح نظامه التعليمي، وتقوية فرص رفاهه ونمائه. وأما فرص الشغل والاقتصاد والمعرفة، فمكبوحة بلغة واحدة؛ فأين العربية وفرصها، وأين الفرص التي تتيحها اللغات الأجنبية الأخرى؟ إن الفرنكوفونية المهدَّدة في بقائها ينبغي أن تنضج بما يكفي لدعم القطبية العربوفونية، وإقامة **شراكة نِدِّية** معها، مبنية على احترام (لا إملاء) الاختيارات اللغوية

للمواطنين العرب، مساهمة في قيام قطبيات لغوية متعددة وواعية للمصالح المتبادلة. إن الموضوعية العلمية والإحصائية تفترض الإقرار بأن **اللغة العربية في الصفوف العالمية الأولى للغات**، التي سيُكتب لها البقاء والتقدم، رغم كل من يكيد لها.

بعض المراجع

الفاسي الفهري، عبد القادر. **أزمة اللغة العربية في المغرب بين اختلالات التعددية وتعثرات «الترجمة» في المشروع الثقافي المغربي**. بيروت: دار الكتاب الجديد، ٢٠٠٧.

ـــــ . **حوار اللغة**. الرباط: منشورات زاوية، ٢٠٠٧.

ـــــ . **اللغة والبيئة: أسئلة متراكمة**. الرباط: منشورات زاوية، ٢٠٠٥.

ـــــ . «اللغة العربية في المغرب.. إلى أين؟.» **الاتحاد الاشتراكي**: ١٤/ ٧/ ٢٠١٠.

القبلي، محمد. «حول بعض جذور الوضع اللغوي الحالي بالمغرب.» **المناهل**: العددان ٦٢ ـ ٦٣، ٢٠٠١، ص ٨٣ ـ ٩٥.

المزيني، حمزة بن قبلان (مترجم). **دراسات في تاريخ اللغة العربية (نصوص مترجمة)**. الرياض: دار الفيصل الثقافية، ٢٠٠١.

Fassi Fehri, Abdelkader. «L'Elite, les croisés-linguistes et les langues.» *Libération*, 24/8.

Versteegh, Kees. *The Arabic Language*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2001.

٣ ـ فاديا كيوان

لا أفاجأ أبداً بحديث الكثير من المثقفين العرب، المفعم بالأيديولوجيا والانفعال عند ذكر الفرنكوفونية؛ فهؤلاء يرون فيها

مرادفاً للاستعمار، وفي أفضل حال مرادفاً لاستعمار بشكل جديد أو بوجه جديد. ففي الأصل كانت اللغة الفرنسية ـ وهي الأساس أو القاسم المشترك للمنظومة الفرنكوفونية ـ لغة المستعمر في أغلب الدول التي ما زال بعض نخبها يجيد الفرنسية حتى اليوم. لكن هذه لم تكن حال المشرق العربي، حيث الاستعمار كان عثمانياً صرفاً، والعلاقات الثقافية ارتبطت بالمؤسسات الدينية المسيحية في مرحلة أولى، حتى إن علاقة الموارنة بفرنسا، وهي تعود إلى القرن العاشر، إنما كانت علاقات مبنية على خلفية دينية.

لكن تأسيس المنظومة الفرنكوفونية يعود إلى العقد السادس من القرن العشرين مع تأسيس جمعية الجامعات الناطقة جزئياً أو كلياً بالفرنسية، ومن ثم إنشاء وكالة التعاون الثقافي والتقني (ACCT)، وانطلاق مؤتمرات القمة الفرنكوفونية منذ الثمانينيات من القرن الماضي وحتى اليوم، حيث انخرط الكثير من الدول الناطقة جزئياً أو كلياً في مؤسسات المنظومة الفرنكوفونية الناشئة، وآخر مؤسساتها كان تحوّل جمعية الجامعات إلى الوكالة الجامعية الفرنكوفونية (AUF)، وتحوّل وكالة التعاون الثقافي والتقني إلى الوكالة الدولية الفرنكوفونية (AIF). وقد ترافق ذلك كله مع اتساع دائرة الدول الفرنكوفونية في المنظومة لتشمل حوالى ٦٠ دولة، بينها بعض الدول كأعضاء مراقبين، والأغلبية العظمى كأعضاء ناشطين.

أما الهدف من إنشاء هذه المؤسسات، فكان بالطبع نسج شبكة علاقات دولية تنطلق من العوامل الثقافية المشتركة بحكم التحدث بالفرنسية والألفة مع الثقافة الفرنسية. وتسعى هذه الشبكة إلى توسيع التواصل وتحويله إلى تبادل حقيقي يشمل مختلف الميادين: التعاون الثقافي؛ التجارة؛ التضامن السياسي في المحافل الدولية.

من وجهة نظر العلاقات الدولية، اتخذت المنظومة الفرنكوفونية شكل شبكة متعددة الأطراف، واتخذت موقعها في الجغرافيا السياسية للمشهد الدولي المعاصر. وقد تفرعت عن هذه المنظومة أو تأسست في فلكها جمعية البرلمانيين الفرنكوفون وجمعية رؤساء بلديات المدن الفرنكوفونية، وتصاعد دور TV5 كقناة تلفزيون متخصصة، على أن يشمل بثها جميع الدول الفرنكوفونية. هذه التشكيلات كانت كلها أطراً للتواصل والتبادل والتكاتف، وكان ذلك ينطلق بالطبع من الإلمام، ولو الجزئي، باللغة الفرنسية. ولا غرابة في أن يكون نفوذ اللغة الفرنسية، ومن ورائها الشعب الفرنسي، قد اتسع، واتسعت بالنسبة نفسها دائرة علاقات التبادل بين الشعب الفرنسي والشعوب الأخرى التي تتقن لغته.

من الطبيعي أن يستفيد الشعب الفرنسي معنوياً ومادياً من أن معظم الناس في دول المنطومة يفهمون لغته، وإن لم يتقن غير قلة منهم تكلم تلك اللغة بطلاقة. ثم إن اتساع دائرة فهم اللغة وسع بدوره أمام الفرنسيين من دائرة فرص الربح والهيمنة. لكن تجدر الإشارة إلى أن فئات واسعة من الشعب الفرنسي ما زالت لليوم تتحفظ على العلاقات الفرنكوفونية.

لكن نظرة سريعة إلى موازانات نشاط المنظومة الفرنكوفونية تعكس ميزان قوى يحمل كثيراً من المدلولات؛ فهناك بضع دول فقط تمول المؤسسات الفرنكوفونية، وهي فرنسا، بنسبة ٨٥ بالمئة تقريباً، وكندا والمجموعة الفرنسية البلجيكية، وبقدر رمزي جداً، سويسرا.

لكن مشاريع المؤسسات الفرنكوفونية تتوزع على الدول الأخرى الناطقة جزئياً أو كلياً بالفرنسية. وقد انخرطت الدول التي كانت سابقاً مستعمرات فرنسية، وكذلك تلك التي نسج بعض أهلها علاقات مع فرنسا خارج نطاق الاستعمار (مثل لبنان) في المؤسسات

الفرنكوفونية على اختلافها، وكانت كل منها تطمح إلى االحصول على المساعدات والدعم والرؤيا (Visibility)، وبعض التضامن الدولي. لم يخرج عن هذه القاعدة إلا قلة من الدول، نذكر منها الجزائر، وفي وقت لاحق سورية.

وفي المقابل، أسست فرنسا، وكذلك مجموعة دول الشمال الفرنكوفونية عموماً، دائرة نفوذ دولية من خلال المنظومة الفرنكوفونية، رافقت حركة تجارتها الخارجية وعلاقاتها الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن انخراط الدول في المنظومة الفرنكوفونية لم يتناقض مع التزاماتها الأخرى أو مع انتماءات أخرى لها، مثل انتماء البلدان العربية الفرنكوفونية إلى المنظومة العربية. ونحن لا نقارن أبداً وجود البلدان العربية في منظومة عربية واحدة بانخراط بعضها في المنظومة الفرنكوفونية؛ فهذه لا تلغي تلك. وكوننا عرباً لا يلغي كون بعضنا يتحدث باللغة الفرنسية كلغة ثانية، بينما يتحدث البعض الآخر بالإنكليزية أو الألمانية أو الإيطالية.

في إطار المؤسسات الفرنكوفونية، هناك تجمعات وتحالفات واتجاهات رأي، منها المجموعة العربية التي غالباً ما يكون لها في كل مؤسسة فرنكوفونية موقف عربي موحد من إحدى القضايا في الإطار الفرنكوفوني نفسه. وقد تشكّل وعينا شخصياً، لجهة الانتماء إلى العروبة، حين كنا نتعاون مع سوانا من العرب وغير العرب في الإطار الفرنكوفوني. ليس هناك مشكلة في أن نلتقي مع شعوب أخرى، والشعب الفرنسي أحدها ـ من خلال اللغة والثقافة الفرنسيتين اللتين يشعر بعضنا بالقربى بهما، ويشعر في الوقت ذاته بالتمايز من الشعب الفرنسي نفسه، ونعي الفارق بين المصالح: مصالحنا ومصالحه، التي تلتقي حيناً ولا تلتقي حيناً آخر.

لكن المشكلة هي عندنا في الوطن العربي، وهي تكمن في مسائل أربع:

ـ غلبة الأيديولوجيا وثقافة «المؤامرة الخارجية» على تفكير كثير من المثقفين بيننا.

ـ خمول الفكر العربي واتجاهه إلى العودة إلى التاريخ وإلى الجذور، والنظر إلى الثقافة العربية على أنها كيان جامد ومنفصل عن التاريخ الاجتماعي للشعوب نفسها.

ـ ضعف الفكر النقدي، وكذلك الأبحاث الاجتماعية الأصيلة التي تساهم في التعريف بالوطن العربي عالمياً، بما يتصل بتجربته الأصيلة، وبما يتصل منها بالتجارب العالمية لسائر الشعوب.

ـ تداخل البعد الديني مع البعد القومي عند الكثير من المثقفين، وهو ما يثير القلق في نفوس الناس.

إن ضعف الثقة بالنفس، والنزعة التسلطية والظلامية عند البعض هما من بين الأسباب المباشرة التي تُضعف الشعور بالهوية العربية، وتجعل البعض يحاكي ثقافة سواه بشكل مبالغ فيه ويتماهى معها.

في حال عاد الفكر العقلاني الواقعي إلينا، فإننا سنرى أن الفرنكوفونية، التي قد تكون تأسست في الأصل على خلفية استعمارية، قد تحولت منذ ظهور النزعة الأحادية الأنغلوسكسونية إلى حليف للثقافات الأخرى في العالم، وهي الثقافات المهدَّدة جميعها بالانقراض أمام تقدم الثقافة الإنكليزية واللغة الإنكليزية.

وتجدر الإشارة إلى أن المنظومة الفرنكوفونية كانت الحليف الرئيسي لمشروع الاتفاقية الدولية لحماية التنوع الثقافي، التي أقرتها

منظمة اليونسكو منذ سنوات قليلة. وهي أيضاً رافعة أساسية لحوار الثقافات والحضارات على المستوى الكوني.

فليعرف من يريد اليوم القضاء على إحدى آخر النوافذ التي نطل منها على الثقافة العالمية، أن الفرنكوفونية في تراجع، لكنها تبقى رأس حربة المواجهة في المعركة ضد الأحادية الثقافية إلى جانب الثقافة العربية وغيرها من الثقافات؛ فهي قد تحولت اليوم من إطار لبسط النفوذ والهيمنة إلى شبكة من بين عدة شبكات تنخرط فيها الشعوب لزيادة تفاعلها في ما بينها، ولزيادة التواصل الذي يحمل الخير لجميع الفرقاء المتواصلين.

علينا أن نعدّل إدراكنا للفرنكوفونية، لأنها ستكون دائماً ما نريدها أن تكون: إما إطار تعاون وقيمة مضافة في تجربتنا الحضارية وزيادة تشبيك إنساني، وإما سلاسل جديدة تقيدنا إذا كنا نبحث عن سلاسل وقيود.

٤ ـ فيصل درّاج

لا وجود لشيء مجرد يدعى اللغة العربية؛ فقد تستخدم بشكل يحوّلها إلى أيديولوجيا محافظة، حال الشيخ سيد قطب؟ في كتابه **تحت ظلال القرآن**، أو في مواقفه من طه حسين.

إن تطوير اللغة العربية هو فصل حداثي، قومي، استهله مسيحيون مثل بطرس البستاني، وسليمان البستاني، وأكمله ساطع الحصري وطه حسين.

ولهذا نجد أن التصور المحافظ للغة العربية قاوم جميع أشكال الحداثة الأدبية، بدءاً من موقف رجال الدين من رواية المويلحي

حديث عيسى بن هشام في مطلع القرن العشرين، وصولاً إلى موقف السعودي ابن باز من الحداثة الشعرية والرواية العربية. طبعاً هذا يقودنا إلى اللغة العربية كلغة مقدسة، جاء بها القرآن الكريم. وهذا موضوع آخر.

٥ ـ ياسمين فاروق

أولاً: إيجابيات الورقة

● الورقة مكتوبة بأسلوب سهل وواضح يسمح للقارئ بأن يفهم رسالة د. عبد الإله بلقزيز بدون صعوبة.

● كما أن المصطلحات التي يستخدمها للتعبير عن أطروحته الأساسية، في ما يخص أثر المشروع اللغوي والأيديولوجي الفرنكوفوني في النخبة السياسية والثقافية والاقتصادية المغاربية، لا تترك مجالاً للشك حول الموقف الذي يتبناه د. بلقزيز تجاه هذا المشروع.

● يُشهد للمؤلف المُوَقَّر أنه طعّم استنتاجاته بقدر ما من الدلائل، في ما يخص ردة فعل فرنسا تجاه سياسات التعريب في كل من المغرب والجزائر بعد الاستقلال.

● بين الكثير من النقاط الإيجابية التي تتميز بها الورقة، تمتاز الأخيرة بالتفريق بين الفرنكوفونية كلغة والفرنكوفونية كنسق من القيم يحمل أبعاداً ثقافية وفلسفية وسياسية تضرب بجذورها في المجتمعات والنخب السياسية المغاربية. ذلك أن الاقتراب الأول يناسب مكانة الفرنكوفونية في دول المشرق العربي، التي لم تعد الفرنسية فيها لغة أولى. أما الاقتراب الثاني، فيتناسب مع المكانة والخبرة التاريخية للفرنكوفونية في المغرب العربي.

● إن المنهج التاريخي الذي يتّبعه د. بلقزيز يقدم اتجاهاً فكرياً قد يكون غائباً عن أو حتى مستبعداً بالنسبة إلى الأجيال العربية الشابة؛ حيث إن هذه الأجيال لم تعش تجارب الاستعمار والتحرر منه. وينطبق ذلك خاصة على الشعوب العربية خارج المغرب العربي.

● احتوت هذه الورقة أيضاً على اقتراحات أو خطة عمل واقعية، بانية بذلك الجسر بين تشخيص المشكلة الفكرية واقتراح حلول عملية لها؛ فالكثير من الأكاديميين أو المفكرين قد تنفصل أوراقهم عن الواقع أحياناً.

وبالرغم من هذه الإيجابيات كلها، فإن لي عدداً من الملاحظات، التي هي في جوهرها تساؤلات أتوق فيها إلى سماع إجابات لها من المؤلف والسادة الحضور، مشكورين.

ثانياً: بعض الملاحظات والتساؤلات

● أعتقد أن ملاحظاتي على الورقة ترجع في مجملها إلى الشعور بأنها لا تتعامل مع الحاضر. وأقصد بذلك أنها لا تتعامل مع واقع الفرنكوفونية في المغرب العربي، خاصة في مرحلة ما بعد سقوط حائط برلين ونهاية الحرب الباردة وحتى اليوم.

كنت أود كثيراً لو طعّم المؤلف أطروحته الأساسية عن عمق واستمرار، وتعمد الأثر السلبي للفرنكوفونية في بلاد المغرب العربي بقدر أكبر من الأدلة أو الشواهد. فالورقة تفتقد بشكل عام الأسانيد والدلائل، خاصة الكمية منها. وقد تكون الحجة هنا الاسترشاد مثلاً بمذكرات مسؤولين فرنسيين سابقين يعترفون فيها بذلك، أو بخطب لبعض هؤلاء تدل بشكل واضح وصريح على النظرة إلى الفرنكوفونية

كأداة حديثة للاستعمار، أو بيانات عن عدد الفرنكوفونيين في دول المغرب العربي ما بعد الاستعمار، أو عدد طلبة الدراسات العليا المغاربة في فرنسا الذين يعودون لينضموا إلى النخبة الحاكمة في المغرب العربي. كذلك ما هي القرائن على أن فتح ملفات حقوق الإنسان في المغرب والجزائر جاء كردة فعل على انتهاج كل من الدولتين لسياسات التعريب؟ وأنا هنا لا أشكك في مصداقية المؤلف الكبير، ولكن أعتقد أن هذه الجزئية قوية في الورقة، وكان من الأفضل التدليل عليها.

● بالرغم من أن لغة المؤلف تسهل على القارئ والمعقب التوصل إلى الأطروحة الأساسية للورقة، فإن بعض المفردات المستخدمة قد تخرج عن سياق الموضوعية والتحليل العلمي، مثل «أوهامها الاستعمارية البائدة»، و«جارفاً معه من ضعفت مناعتهم وممانعتهم لسيله...»، و«النشاط المحموم للمؤسسات الفرنكوفونية في الوسط الثقافي المغاربي»، و«معركة الدفاع عن مرجعية اللغة العربية»، و«... بمثل ما هي باقية ـ وستبقى ـ ما في جعبة فرنسا بصيص من تطلع إلى مقاربة عالمنا بعين كولونيالية لا ترى في مجتمعاتنا غير أملاك استعمارية تقدم لها الجزية الثقافية عن حيازتها حقاً في الاستقلال الوطني».

فهذه الألفاظ وغيرها توحي بشحن أيديولوجي عروبي من النوع العنيف المعادي للانفتاح والاستفادة من الخطط الثقافية الفرنسية، حتى ولو لم يعن المؤلف ذلك. وكما ذكرت آنفاً، فإن هذه المشكلة يفاقمها عدم وجود قرائن قوية في الورقة، أو أسانيد على أن فرنسا تستخدم الفرنكوفونية في ما بعد الاستقلال بهدف «اغتصاب اللسان الوطني ومسخ الشخصية الثقافية وتزوير الذاكرة الجماعية وتنمية موقع المتغرب داخل حقل الثقافة الأهلي...»؛ فهذا الافتراض قد يكون صحيحاً

في ما يخص فرنسا الاستعمارية، التي كانت تهدف بالفعل إلى القضاء على الشخصية الوطنية بغية تسهيل تبعية المستعمرات المغاربية لها. ولكن ماذا عن الحاضر؟ هل ما زال هذا هو هدف استراتيجية فرنسا الفرنكوفونية؟ هل يشعر «الفرنكوفونيون» كلهم بنوع من التبعية لفرنسا؟ وإذا كان هذا هو الهدف: فبماذا نفسر الآتي:

إن أول قرارات الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، بعد وصوله إلى سدة الحكم في فرنسا، كان خفض المنح الدراسية الفرنسية الموجهة إلى الطلاب العرب (الذين يأتون في غالبيتهم من المغرب العربي)، والأفارقة، في مواجهة تكثيف الموارد الموجهة إلى اجتذاب الطلاب الصينيين إلى الجامعات الفرنسية؟

وبماذا نفسر أيضاً قيام معاهد ومدارس النخبة الفرنسية في فرنسا بوضع برامج دراسية كاملة باللغة الإنكليزية؟ بل إن طريقة الإدارة ومناهج التدريس أصبحت تتجه شيئاً فشيئاً نحو المناهج الأمريكية، سواء في ما يخص استخدام الأساليب الكمية في البحوث الاجتماعية أو الابتعاد عن الأسلوب الفرنسي المنمق المسترسل في الكتابة، والاتجاه نحو الأسلوب الأنغلوسكسوني المختصر المباشر؟

وعليه، فأنا أعتقد أن الورقة لا تتضمن الحديث عن واقع الفرنكوفونية منذ انتهاء الاستعمار، وفي خضم الحرب الباردة، وخاصة عن واقع الفرنكوفونية منذ أن انتهت الحرب الباردة وسقط حائط برلين الأيديولوجي. فالفرنكوفونية فقدت شيئاً فشيئاً طابعها الأيديولوجي، وتحولت إلى مجرد لغة وطريقة تفكير، وليس أيديولوجيا ومعتقدات. بل إن طريقة التفكير تلك باتت تدعو اليوم إلى التعددية في مواجهة أحادية القطب الأمريكي، سواء من خلال الدعوة إلى نظام دولي متعدد الأقطاب، أو من خلال الانفتاح على

المجتمعات الأخرى عبر ترجمة الكتب والروايات والمقالات. وخير دليل على ذلك هو الحياة الثقافية الثرية في العاصمة باريس، التي لا يمر فيها شهر واحد إلا ونجد أن مؤسسة رسمية أو غير رسمية تستضيف كتّاباً ومفكرين وفرقاً موسيقية ومثقفين، بل حتى فرق مسرح من شتى بقاع العالم ممن قد لا يجيدون اللغة الفرنسية. أضف إلى ذلك أن وعي الفرنسيين تعدد الثقافات في العالم من حولهم يفوق كثيراً وعي الأمريكيين.

● لا خلاف على أن فرنسا تُعَدّ أبرع الدول الكبرى في استخدام الفرنكوفونية كلغة ونسق ثقافي وحضاري في خدمة مشاريعها السياسية والاستراتيجية. بل لا يجادل من درسوا وعرفوا الشأن الفرنسي في أن النخبة الفرنسية تؤمن بسمو إرثها اللغوي والحضاري والثقافي والتاريخي، وبمهمتها في نشر هذا الإرث. وحتى لو كانت بداية هذا التوظيف أتت في إطار استعماري عنيف، فإن فرنسا ما لبثت أن أحلّت أسلوب الترغيب عوضاً عن الترهيب في اجتذاب النخب السياسية والفكرية والثقافية المغاربية خاصة، والعربية عامة. وحذت كل الدول الكبرى حذو فرنسا، ونافستها في ذلك، حتى أن أحد أشهر المنظّرين السياسيين الأمريكيين، وهو روبرت ناي، تحدث عن أهمية «القوة الناعمة» في خدمة المصالح الأمريكية على مستوى القاعدة الشعبية العالمية، وعلى مستوى النخب. وربما ينبغي أن نراجع في هذا الإطار تصوير الدول الغربية، أو حتى فرنسا تحديداً، بأوصاف شيطانية، أو أن نشجب خططها الاستعمارية الخفية. لكن الأمر الممكن هو أن نرجع ذلك إلى اتجاه الواقعية الجديدة الذي يؤمن بأن مصادر قوة الدولة في النظام الدولي الحالي لا تقتصر على القوة المادية، وإنما تشمل أيضاً القوة والتأثير الثقافي غير المادي حول العالم.

ولذلك، فقد نحتاج إلى إعادة النظر أيضاً في مسألة تبعية المجتمعات المغاربية الفرنكوفونية السياسية المتناهية لفرنسا؛ فهذه الأخيرة تنبهت إلى تراجع النفوذ الفرنكوفوني، وبدأت تخاطب الشعوب العربية عامة، والمغاربية خاصة، بلسان عربي من خلال تعريب قنواتها الفضائية، بل إن المنشآت التعليمية العليا في فرنسا تفرض على الباحثين الفرنسيين في إطار العلوم الاجتماعية تعلم اللغة العربية إذا رغبوا في دراسة الوطن العربي. ويُعَدّ ذلك في حد ذاته دليلاً على تراجع اللغة الفرنسية في هذه الدول. ولا ينطبق ذلك على الوطن العربي فحسب، بل على لغات العالم كافة. ولمعرفة أبعاد ذلك وقيمته، يكفي أن نسأل أنفسنا عن عدد المتخصصين العرب في الدراسات الإسرائيلية ممن يتقنون العبرية، وعدد المتخصصين في الدراسات الإيرانية ممن يتقنون الفارسية، وعدد «الخبراء» في الشؤون التركية ممن يتقنون اللغة التركية.

الخلاصة إذاً هي أن فرنسا اليوم مدركة تماماً تراجع الفرنكوفونية، ومستعدة للتأقلم مع ذلك، وأن استمرار جهودها في تطويع الفرنكوفونية لخدمة مصالحها السياسية والاقتصادية، بل والاستراتيجية، في بلاد المغرب تُعَدّ منطقية ومشروعة من وجهة نظر المصلحة السياسية، بل أضحت موضع تنافس من جانب الولايات المتحدة وألمانيا وغيرهما من القوى الكبرى، وذلك من خلال المنح الدراسية والمراكز الثقافية وغيرها من المؤسسات.

● قد يكون لقصور مني، ولكني لم أر في الورقة تناول الدور العربي الرسمي في التسهيل والسماح لهذا الغزو الثقافي، سواء كان غربياً أو فرنكوفونياً أو أمريكياً في مرحلة ما بعد الاستعمار. وأنا أعترف بأن هذه النخب كانت موالية لفرنسا في معظمها، ولكن ذلك

لا يعني أن هذه الموالاة كانت غير طوعية أو لا مناص منها؛ فالعرب يتحملون جزءاً من المسؤولية في تراجع الزخم الثقافي والتعليمي العربي. كما أن التفوق العلمي للمؤسسات التعليمية الفرنسية يقابله حالياً تدني المستوى العلمي للجامعات العربية، التي عمدت الأنظمة السلطوية إلى عدم النهوض بها لكي لا تفهم الشعوب فتثور. لماذا لا تقدم البلدان العربية بديلاً مادياً ـ من حيث المنح الدراسية ـ وعلمياً للجامعات الفرنسية؟ وأستند هنا إلى ملاحظة د. أحمد يوسف أحمد، مدير مركز البحوث والدراسات العربية، عن وجود جامعات عربية تدنى فيها مستوى التعليم بسبب اكتظاظها بالطلاب، في مقابل جامعات عربية أخرى شبه خالية من الطلاب، وتتمتع بإمكانات علمية عالية نسبياً. فلماذا لا تستضيف بلدان الخليج في جامعاتها طلاب المغرب العربي أو غيره من الأقطار العربية؟ لماذا لا تسعى حكومات المغرب العربي أو مثقفوها إلى إيجاد مثل هذا التعاون؟ بل إن بلدان الخليج تعطي منحاً دراسية للجامعات الفرنسية والأمريكية لتشجيع طلابها على دراسة الشؤون الخليجية بدلاً من إعطاء هذه المنح للطلاب العرب. ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن لو كان إنتاجنا من المعارف والعلوم والآداب أكثر ثراءً وأهمية، لأُجبر الغرب على تعلم اللغة العربية بشكل أوسع، ولما احتجنا نحن العرب إلى الاستمرار في التبعية اللغوية للغرب، سواء مثّلته فرنسا أو أمريكا.

● لديّ سؤال استيضاحي: تصف الورقة، فرنسا بأنها «بهذا الخيار ـ خيار الاستعمار الثقافي ـ كانت أحدُ ذكاءً من سائر الدول الاستعمارية...»، ثم تعود لتقرر في مكانٍ آخر أن «بريطانيا كانت أكثر من فرنسا ذكاء وفطنة»، وتُرجع الورقة الحالتين إلى السبب عينه، وهو خطط فرنسا للاستعمار الثقافي ما بعد الاستعمار العسكري. ألا يوجد تضاد بين ما تقوله الصفحتان؟

● كنت أتطلع إلى تعقيب وتقييم د. عبد الإله لمشاريع فرنسا السياسية، مثل «القمة الفرنسية ـ الأفريقية» و«القمة الفرنكوفونية» و«الاتحاد من أجل المتوسط»، وغيرها من التجارب التي تُعَدّ محاولات فرنسية صريحة لتطويع اللغة والثقافة في خدمة السياسة. كذلك كنت أتطلع إلى تعرض ـ ولو بإيجاز ـ لبعض إيجابيات الإرث الفرنكوفوني في دول المغرب العربي، إن وجدت.

في النهاية، أشكر د. عبد الإله بلقزيز كل الشكر على الفكر والجهد المبذولين في الورقة.

٦ ـ أدونيس العكرة

منذ المقدمة الموجزة والمُحكَمة، يحدّد د. عبد الإله بلقزيز، بمنهجيته الأكاديمية المعروفة، خطة المشروع الذي يقدمه في بحثه المُعَنْوَن: «الفرنكوفونية: أيديولوجيا، سياسات، تحدّ ثقافي ـ لغوي»، بأنه يتناول الفرنكوفونية «في أبعادها اللغوية والثقافية، وفي تأثيراتها السلبية في التنمية الثقافية الوطنية في بعض البلدان العربية التي يحتل اللسان الفرنسي فيها مكانة ذات وزن»، ولكنه يركّز دراسة هذه المسألة على بلدان المغرب العربي على نحو خاص. وهو إذ يشدّد على «وجوب وعي الفارق بين الفرنسية كلغة وثقافة، والفرنكوفونية كأيديولوجيا»، ينتهي في الخاتمة إلى اعتبار أن الهيمنة الفرنكوفونية منعت المغرب العربي «من مواكبة العصر وتحولاته المعرفية والتكنولوجية»، وأصبح عليه وجوب التحول إلى الأنغلوفونية وجعلها لغته الثانية بعد العربية، بهدف الانتماء إلى العالمية.

تعبّر هذه الدراسة بمجملها عن الهمّ الثقافي والقومي الذي يشغل تفكير د. عبد الإله بلقزيز، وهو واحد من المفكرين العرب البارزين في

هذه الحقبة الراهنة من تاريخ الحضارة العربية، والباحثين عن صون الهوية العربية واستقلالها، والساعين في الوقت نفسه إلى الانفتاح الثقافي على العالم، وإلى الانخراط في المشروع الحضاري الإنساني المعاصر، والمشاركة فيه مشاركة نديّة وليست تابعة لأية قوة ثقافية استقطابية من شأنها أن تهيمن على الهوية العربية الأصيلة وتمحو معالمها. ولكن هذا الوجه البارز من الدراسة لا يمنع من تقديم بعض الملاحظات والتساؤلات التي أسوقها، ليس لمجرّد المقارعة والمماحكة الفكريتين، بل بذهنية مشاركة المؤلف في التفكير والتعبير حول واحدة من القضايا القومية التي يتشارك المثقفون والمفكرون العرب في الاهتمام بها.

ـ إن انصراف المؤلف إلى إبراز التأثيرات السلبية للفرنكوفونية في التنمية الثقافية الوطنية في بلدان المغرب، بدون أن يبذل جهداً إضافياً في إبراز إيجابياتها أيضاً في هذا المجال، أدى إلى إشابة الدراسة بشيء من الاختلال في التوازن الموضوعي الذي كان في إمكانه أن يخفف بعضاً من الاندفاع العدائي ضدّ الفرنكوفونية.

ـ إن العرض التاريخي والسياسي الذي استغرقته الدراسة برمّتها، يربط الفرنكوفونية بالتاريخ الكولونيالي لبعض البلدان العربية، لا سيما بلدان المغرب العربي، ويصرّ على اعتبارها هجمة ثقافية ضدّ الثقافة العربية واللغة العربية، وبالتالي وسيلة جديدة لاستئناف الاستعمار الفرنسي لهذا الجزء من الوطن العربي. ولكنني، بصفتي لبنانياً وفرنكوفونياً، لست أجد ما ينطبق من هذا التوصيف على لبنان، ولا على سورية ومصر ـ ضمن حدود ما أعرفه عن هذين البلدين العربيين. ففي لبنان، يعتمد منهج التربية والتعليم، «منذ المراحل الابتدائية وحتى أسلاك التعليم العالي والبحث العلمي» على اللغة الفرنسية بنسبة عالية، بحيث من النادر أن تجد مواطناً لبنانياً لا يعرف

استخدام اللغة الفرنسية كتابة وتحدثاً، أو فهماً على الأقل. بالاضافة إلى ذلك، فإن النشاطات الثقافية، والمؤتمرات العلمية، واللقاءات الفكرية، والناطقة باللغة الفرنسية، لا تقل أهمية في تأثيرها في الفضاء العلمي والثقافي العام في لبنان عن نظيراتها الناطقة باللغة العربية. وعلى الرغم من انتماء لبنان إلى المنظمة الفرنكوفونية العالمية، فإن ارتباط الدولة اللبنانية بالسياسة الدولية الفرنسية لا يتجاوز حدود العلاقات الدولية الطبيعية التي تربط دول العالم بعضها ببعض، وليس من إشارة في هذا المجال تدلّ على الاستتباع الكولونيالي بين لبنان وفرنسا. وإذا كنت قد فهمت دراسة د. بلقزيز جيداً، فإني أعتقد أن لبنان الفرنكوفوني يمثّل النموذج الثقافي العربي المنفتح والمعولم، الذي يطمح المؤلف إلى تحقيقه في بلدان المغرب العربي.

ـ يبدو واضحاً من خلال نصّ د. بلقزيز أن «الهيمنة الفرنكوفونية» ـ كما يسمّيها ـ ليست مفروضة فرضاً على المغاربة من جهة الدولة الفرنسية تطبيقاً لِ «أيديولوجيا» ذات وظائف أربع تسعى فرنسا بوساطتها إلى ترسيخ تبعية بلدان المغرب لسياستها. ذلك لأن شيوع الفرنكوفونية بين المغاربة متعلق، كما فهمت من النصّ، بإرادتهم الذاتية، أي بخيارهم الحرّ في تحديد رؤيتهم لمصالحهم، ولمشروعهم الثقافي والقومي وهويته. فإذا كانت الفرنكوفونية تشكّل عائقاً فعلياً على طريق الاستقلال الثقافي والقومي المغاربي، فما على الدينامية المغاربية المتوافرة لدى المثقفين والمفكرين سوى العمل على تجاوز هذا العائق وإزالته من خلال الإنتاج الفكري والبحث العلمي والنشاط الثقافي العام، الذي تعود مسؤوليته إلى مؤسسات المجتمع المدني المغاربي وإلى الجمعيات والروابط الثقافية والفكرية الفاعلة.

ـ يولي المؤلف مسألة التعريب، في مواضع كثيرة من النصّ،

أهمية أساسية في عملية التخلص من الاستعمار الثقافي والاقتصادي والسياسي الفرنسي، لا سيما في حقلي الإدارة والتعليم. إن التعريب في حقل الإدارة والمعاملات الرسمية هو مسألة أساسية وبنيوية في موضوع استقلال الدولة وسيادتها. وما يزيد الأمر خطورة أن الدستور يفرض أن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية في البلاد. إن مخالفة الدستور تشكّل جرماً لا يمكن التغاضي عنه تحت طائلة الاشتراك في الجرم. وقد أحسن د. بلقزيز في الإشارة إلى هذه المسألة، ولكن بدون إغفال حقيقة أن مبادئ الفرنكوفونية لا تدعو ولا تشجّع الدول المنتسبة إليها على ارتكاب هذا الجرم بحق شعوبها. أما بالنسبة إلى التعريب في حقل التعليم، فإنها مسألة تحتاج إلى نقاش يتجاوز إطار هذه الدراسة بحدّ ذاتها وإطار التعقيب عليها. ولكن، لا يسعني هنا إلا أن أشير باختصار صارم إلى أن تعريب العلوم من لغاتها الأم لا يفيد المتعلمين العرب إلا في مراحل مدرسية محددة وأوّلية، والاكتفاء بالتعريب في هذا المجال طمعاً في تحقيق التقدم العلمي والتنمية الثقافية الوطنية المستقلة يجعل مجتمع الدولة المعنية ملتصقاً بمستوى التأخر العلمي والثقافي، وتابعاً ثقافياً لمصادر اللغة المترجَم عنها. إن التنمية الثقافية والعلمية الوطنية المستقلة مرتبطة ارتباطاً جوهرياً بالإبداع والإنتاج بحيث تصبح الترجمة وسيلة للاطّلاع والاستعلام والتحفّز على مواجهة التحديات الضرورية. وهذا ما تشجّع عليه مبادئ الفرنكوفونية وتدعو إليه. إن التعريب المدرسي لا يفيد «معركة التحرر الثقافي» ضدّ الفرنكوفونية بالمقدار الذي توحي به هذه الدراسة.

ـ إن التمييز بين «الفرنسية كلغة وثقافة والفرنكوفونية كأيديولوجيا» فيه شيء من الإجحاف، لا سيما في استخدام المفاهيم؛ ففي تقديري أن اعتبار الفرنكوفونية أيديولوجيا من شأنه أن يحشر مفهوماً في غير سياقه. إن الاستخدام الدقيق لمفهوم الأيديولوجيا في

الأدبيات الحديثة التي تعنى بالشأن الاجتماعي والسياسي، يحدّد مضمونها بأنها منظومة من الأفكار الاجتماعية المتماسكة في منطقها وشموليتها، والهادفة إلى تحقيق مصلحة جماعة معيّنة من خلال جملة من المبادئ الكلّية التي تحدّد رؤيتها للوجود الاجتماعي بحسب ما تراه مطابقاً لمصلحة تلك الجماعة. والحال أن الفرنكوفونية ليست مختصّة بجماعة معيّنة، ولا هي تهدف إلى تحديد هويّة ذاتية مخصوصة، بل إنها، وفق ما جاء في شرعتها، تعاضدُ حكومات ودول مختلفة بلغاتها، وهوياتها القومية، وأعرافها، وثقافاتها المتنوعة، من أجل العمل معاً على تعزيز ثقافة الحوار وحوار الثقافات، وتطوير الديمقراطية وقيمها الإنسانية القائمة على مبادئ حقوق الإنسان، وإقامة دولة الحق، وتوثيق عرى التعارف والتضامن بين الشعوب المختلفة، وذلك من خلال لغة مشتركة أثبت تاريخها الحضاري قدرتها على نشر ما أنتجته من معارف وقيم ومبادئ إنسانية أصبحت ملكاً للعالم أجمع. وبعبارة مختصرة، إن الفرنكوفونية هي مشروع ثقافي واستراتيجية عمل لتحقيق هذا المشروع. لذلك، كان من الأدقّ والأكثر إنصافاً اعتبارها استراتيجيا لا أيديولوجيا. ولقد استخدم د. بلقزيز، مرات كثيرة في دراسته، عبارة الاستراتيجيا لوصف الفرنكوفونية؛ فلو أنه تناول هذه الأخيرة بهذه الصفة في دراسته، لربما كانت النتائج التي انتهى إليها أكثر إيفاءً لتحديد سبل التنمية الثقافية الوطنية في بلدان المغرب العربي.

- إنني أعتبر أن الأيديولوجيا شيء والاستراتيجيا، ماهويّاً، شيء آخر. ولتوضيح ما أذهب إليه توضيحاً تطبيقياً، أستحسن أن آخذ مثالاً الجمهورية التونسية من خلال التجربة البورقيبية؛ فمن أجل تحرير تونس من الاستعمار الفرنسي، وضع الرئيس الراحل

الحبيب بورقيبة أيديولوجيا الاشتراكية الدستورية، وقد تضمّنت جملة من الأفكار والمبادئ الاجتماعية والسياسية المترابطة التي تهدف إلى تحرير الشعب التونسي من نير الاستعمار، من جهة، وإلى بناء الدولة الوطنية التونسية المستقلة من جهة أخرى. ففي إحدى المحاضرات التي ألقاها في بيروت عام ١٩٦٥، يقول: «نحن، منذ استيقظت شعوبنا، متجهون في نهضتنا الحديثة اتجاهاً حضارياً. نروم أن تكون عناصره الأساسية الوفاء لشخصيتنا الثقافية العربية، والأخذ بالعقل والعلوم والفنون، مع الحفاظ على قيمنا الروحية الأصيلة»[١]. ولتحقيق هذه الأهداف، أسس الحزبَ الحرّ الدستوري التونسي. أما استراتيجيته في العمل، فكانت متعددة الاتجاهات، داخلياً وخارجياً. ومن جملة ما قاله في هذا المجال، «إن التحرر من الاستعمار لا يستتبع الحقد والكراهية للدول التي كانت مستعمِرة. فالتعامل مع هذه الدول، وفي طليعتها الدولة الفرنسية، ينبغي أن يتمّ على أساس الاحترام والتعاون العقلاني والمصالح المتكافئة»[٢]. لقد تحرّر الشعب التونسي من الاستعمار الفرنسي، وأصبحت له دولته المستقلة، وثقافته المتميّزة، ولم تمنعه فرنكوفونيته من تحقيق ذلك، لا بل ربما كانت عاملاً مساعداً في هذا المجال. أما في ما عدا هذا الجانب، فإن الشعب التونسي مسؤول وحده عن إصلاح وتطوير ما ينبغي داخل دولته في جميع المجالات التي يطمح إلى الخوض فيها.

ـ يبدو أن الهدف من نقد الفرنكوفونية في هذه الدراسة هو «الانتماء إلى العالمية» (أو الانخراط في العولمة) من خلال الانتقال من

---

(١) «الاشتراكية الدستورية،» محاضرات الندوة اللبنانية، السنة ١٩، العدد ٧ (١٩٦٥).

(٢) المصدر نفسه.

الفرنكوفونية إلى الأنغلوفونية. وهنا نتساءل: ألا يسري نقد الفرنكوفونية، وما يرى المؤلف فيها من تهديد لدول المغرب بالاستتباع والخضوع للهيمنة الثقافية الغربية وبفقدان الهوية الوطنية، على الأنغلوفونية من خلال مشروع العولمة؟ أليس يعني هذا الانتقال مجرّد تغيير هوية القيود واللغة الاستعمارية؟ وهل كانت هذه الدراسة ضرورية لإقناع دول المغرب العربي بأفضلية العولمة الأنغلوفونية؟

خاتمة

في المقدمة التي كتبها الفيلسوف الألماني المعاصر يورغن هابرماس خصيصاً لتصدير الترجمة العربية لكتابه: **الحداثة وخطابها السياسي**[٣]، يقول:

«... وقد صار العالم العربي بالنسبة لنا، نحن الأوروبيين، أحد أقرب الشركاء وأهمهم. تربطنا بعضنا ببعض، حضارياً، جذور دينية مشتركة، ومراحل فلسفية مشتركة. ولم تمّحِ، بعد، الآثار التي تركها تاريخ سياسي طويل، صراعي، مليء بالتقلبات، دار حول البحر المتوسط، وطُبِعَ بالانحياز والاستعمار، وبعمليات التعلّم المتبادلة على السواء. ولا يسعنا أن نغفل عن أن النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني الذي ما زال يستعر في قلب العالم العربي، إنما نشأ، إلى حدّ ما، في قلب أوروبا. لكن الأهم من ذلك هو أن نتأكد من مقاييس التعايش المدني، التي نضع عليها وحدها رجاءنا في وسط التوترات المتزايدة التي يعرفها المجتمع العالمي التعددي»[٤].

---

(٣) يورغن هابرماس، **الحداثة وخطابها السياسي**، ترجمة جورج تامر؛ مراجعة جورج كتّورة (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٢).
(٤) المصدر نفسه، ص ٩.

ينطوي هذا القول على اقتراح مشروع جديد، لا يرفض العولمة ولا يتعارض معها، وإنما يقدّم المعالم الأولى لاستراتيجيا أخرى تقوم على تحالف الوطن العربي مع العالم الأوروبي في المجالات التي يقتضيها الوجود القوي للثقافات التي تطمح إلى الانخراط في مشروع العولمة، وإلى المشاركة النديّة في إبداع قيمها وإنتاجاتها. أفليس يدعو هذا الاقتراح المفكرين العرب إلى التبصّر فيه، واتخاذ الموقف الموازي لحجم خطورته؟

٧ ـ أنطوان سيف

لا بد بادئ ذي بدء من ملاحظة منهجية تقوم على أن نذكّر بعضنا بعضاً بأن موضوع هذه الندوة هو ورقة، أو أطروحة، للدكتور عبد الإله بلقزيز بعنوان: «الفرنكوفونية: أيديولوجيا، سياسات، تحدٍّ ثقافي ـ لغوي» كنا تسلّمنا نسخة منها منذ أيام، ودُعينا إلى مناقشتها، وليس «الفرنكوفونية» كموضوع عام. أقول هذا، مع تقديري بأن مواقفنا الفكرية من الفرنكوفونية، على تنوّعها، يصعب أن تفلت أو تسترد كثيراً بعيداً عن الورقة المطروحة، نظراً إلى إحاطة الورقة بمختلف جوانب الموضوع، وإجاباتها سلفاً عن كثير من التساؤلات، وتحليلها لكثير من الطروحات ونقائضها. إلا أني أرى أن أطروحة المؤلف المركزية والأساسية حول «مسألة الفرنكوفونية» وتأثيراتها السلبية في التنمية الثقافية الوطنية في البلدان العربية التي يحتل اللسان الفرنسي فيها مكانة ذات وزن، منبّهاً إلى «أن الورقة تنصرف إلى مطالعة هذه المسألة في بلدان المغرب العربي على نحو خاص»، تبقى، مع ذلك، مونوغرافية، فيها الكثير من الخصوصيات التاريخية الوطنية التي يصعب سحب مواقفها، على سوية واحدة، على مختلف «الدول» الفرنكوفونية ومجتمعاتها، باستثناء

فرنسا بالطبع، العربية وغير العربية على حد سواء. ويصعب تالياً الارتقاء بها صعداً، بمنطق استقرائي حصري منقوص، إلى مواصفات عامة قادرة على أن تصف بدقة مختلف العلاقات للأعضاء (الأطراف) مع المركز الأم، المولج الأول والأساسي بالفرنكوفونية كلغة وثقافة (بالمشاركة) وكمنظومة، أو منظمة، دولية غير شاملة، وكأيديولوجيا أيضاً بوصفها مجموعة أفكار معلقة لجماعة (طبيعية أو مصطنعة) مؤلفة من أفراد أو من جماعات قائمة، تبطن مع ذلك، وضرورة، تأويلات وبماثلات لكسب المزيد من المصالح الفئوية والعدائية التي يكون نصيب الأقوى فيها دائماً الأوفر والأغزر.

بهذه الرؤية للأيديولوجيا، يتطلّع د. بلقزيز إلى الفرنكوفونية «وتأثيراتها السلبية»، في العلاقة بين فرنسا وبلدان المغرب العربي الذي ينتمي إليه، ويعاني مشكلاته وعوائق نهضته. هذه الرؤية، التي وصفها د. فيصل درّاج بأنها «معالجة انفعالية غاضبة»، طمست، في رأيه، التحدّي الأساسي، وهو ليس الفرنكوفونية، بل «إخفاق الدولة الوطنية» العربية عموماً المعتبرة مستقلة. أما أنا، فلا أرى في «الانفعال» الملازم لأفكارنا، ولتفكيرنا، مأخذاً منهجياً، كما علّمتنا الفلسفة الكلاسيكية التي جعلت «أنا أفكر» في مقابل «أنا أشعر»، والنفس مخالفة للجسد، فالانفعال البشري بات يُنظر إليه اليوم على أنه موقف فكري، وهو اسم آخر لبعض أفكارنا يعنف أو يخفّ على وقع قيمة هذه الأفكار والتصورات بالنسبة إلى حياتنا الخاصة. ثمة «انفعال خلاّق»، وانفعال مشوّش وسلبي.

ويبدو أن انفعال المحاضر إزاء الفرنكوفونية المعبّر عن غضب واستنكار ورفض، ليس حالة شعورية فرديّة خاصة؛ فهي، في هذه الندوة بالذات، سمة مشتركة لدى الزملاء المغاربة الذين سبقوني،

في دول مغربية مختلفة، على أنها تشكل عائقاً حقيقياً في وجه التمكن من اللغة القومية العربية بشكل شامل وتام، وخطراً على هويتهم العربية، وتعطيلاً لإمكانات إغنائها بالمستجدات الحديثة، وللتفاعل الحر والواسع والمباشر مع مختلف الثقافات وإنجازاتها الحضارية. ويبدو كلامهم انعكاساً لرأي عام واسع في بلدان المغرب العربي.

ولكن د. بلقزيز ميّز بين الفرنسية كلغة وثقافة عريقة وثرّة، والفرنكوفونية كأيديولوجيا كولونيالية الطابع والسلوك لم تتغير، في رأيه، إلا بالشكل، بعد استقلال الدول التي تدخل في إطارها، وكانت تحت السيطرة الفرنسية فترة طويلة. مثل هذا الموقف من الفرنكوفونية ليس شائعاً، على سبيل المثال، عندنا في لبنان، الذي هو أيضاً ينتمي إلى الفرنكوفونية. ثمة أسباب عدة لهذا الموقف اللبناني، أو المشرقي العربي عموماً، منها كون لبنان لم يكن «رسمياً» تحت الاستعمار بل تحت الانتداب الفرنسي، ولفترة زمنية لم تتجاوز ربع القرن (١٩١٨ ـ ١٩٤٣)، وكون انتشار اللغة والثقافة الفرنسيتين في لبنان وسورية قد تم قبل دخول الجيوش الفرنسية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، مع الإرساليات المسيحية التي أسّست مدارس عدة منذ القرن الثامن عشر، ولم تكن اللغة الفرنسية، مع ذلك، حصرية بين اللغات الأجنبية في هذه المدارس، والعامل الحاسم في عدم هيمنة الفرنسية وحدها، أن التعليم المزدهر بشكل استثنائي ضمن السلطنة العثمانية في جبل لبنان أولاً، وبعد ذلك أواسط القرن التاسع عشر في بيروت وسائر المدن، ينتمي إلى القطاع الخاص بكامله المتنوّع مذهبياً وفي تحالفاته مع الخارج المتنوع لغوياً (مدرسة كفرحَي في شمالي لبنان كانت تعلّم، على سبيل المثال، في القرن التاسع عشر، سبع لغات، شرقية وأوروبية). ولم يكن للسلطة

الرسمية شأن يُذكر في مجال التعليم، وما يزال التعليم الخاص في لبنان حتى الآن عاتياً على المنافسة الجدية من التعليم الرسمي؛ وإذ إن تعليم لغة أجنبية واحدة، إلى جانب اللغة العربية، إلزامي (هي على العموم إما الفرنسية وأما الإنكليزية)، والمدارس ذات البرنامج الفرنسي تعطي جميعها دروساً في لغة أجنبية ثانية هي الإنكليزية، من التعليم الابتدائي وحتى نهاية المرحلة الثانوية. فثمة حرية تامة للأهل، في لبنان، في أن يختاروا لأولادهم تعلم الفرنسية أو الإنكليزية كلغة ثانية بعد العربية الإلزامية في جميع المدارس. لذا، ليست الفرنكوفونية اللبنانية حصرية حتى في عقر مدارسها، وحتى في فترة الانتداب الفرنسي، حيث كانت الفرنسية هي أيضاً لغة رسمية إلى جانب العربية! ولا تشبه في أذهان اللبنانيين الوصف الذي قدمته ورقة د. بلقزيز لنا عن الفرنكوفونية «الغربية». هذا يقودنا إلى واقع أن هناك فرنكوفونيات عدّة داخل الفرنكوفونية كلغة وثقافة وكمنظّمة دولية. فمنظمة الفرنكوفونية، بزعامة فرنسا، إذ تضم دولاً لشعوب تتكلم كلياً أو جزئياً اللغة الفرنسية، تركت مفهوم «الدولة المتكلمة جزئياً الفرنسية» مبهماً وملتبساً. فكثير من هذه الدول بات يتكلم الإنكليزية أيضاً جزئياً (وفي الغالب كلياً، كلغة ثانية بعد لغته الوطنية)، وبنسبةٍ باتت أعلى كثيراً من نسبة الذين «يعرفون» الفرنسية فيها (بلغاريا، رومانيا، فييتنام. . . على سبيل المثال)، ما يجعل فعلاً الخصوصيات الفرنكوفونية «المغربية» حالة مخالفة وخطرة: فالدول الفرنكوفونية الأفريقية (كالدول الأنغلوفونية أيضاً) هيمنت بسبب تشرذم اللغات الوطنية (القبليّة)، وافتقارها إلى تراث لغوي مكتوب في الفنون والآداب. . . وهذا ما يخالف تراث اللغة العربية الزاخر بالمعارف والفنون والعلوم، بخاصة الإسلامية الواسعة الانتشار منذ قرون

عدة، وفوق هذا كله هي لغة القرآن والإسلام، أضف إلى ذلك وجود قسم كبير من العرب خارج الدائرة اللغوية والثقافية المباشرة للفرنكوفونية. . . كل ذلك يجعل من هيمنة الفرنكوفونية في المغرب العربي، على حساب العربية، حالة ملتوية وتستلزم ـ كما تقول ورقة د. بلقزيز ـ أكثر من معركة، من غير التخلي عن خيار تعلّم الفرنسية، لغةً وثقافةً، خياراً حراً حضارياً قائماً ومستمراً!

مع ذلك، فإن نكسة اللغة العربية (التعريب) في المغرب ليست كبيرة بالقدر الذي يشيّعه البعض، والخوف على اللغة العربية كوجود ليس له مبرر فعلي؛ فعلماء اللغات المحدثون يعتبرون العربية ذات خصائص تصنفها من بين اللغات الصلبة والباقية والقابلة للانتشار، والتي لا يهددها خطر الاندثار. فالخوف على اللغة العربية موهوم، ونموذجه وهْم «التتريك» (استبدال العربية بالتركية)، ذلك المشروع المتسرّع الذي أطلقه الضباط الأتراك الطورانيون في أواخر عهد الدولة العثمانية بجعل التركية لغة إلزامية في المدارس العربية، الضئيلة العدد في بيئة غارقة في الأمية! فحتى لو نجح ذالك المشروع، واكتسب العرب بعد طول زمان، اللغة التركية إلى جانب لغتهم القومية، ما كان أي خطر من تلك الأعجمية على هذه العربية. إن اللغات التي اندثرت في القرن الماضي (حوالى ثلاثة آلاف لغة من أصل ستة آلاف تقريباً) هي لغات صغيرة لا تراث مكتوباً لها، ولا جماعات كبرى تتكلّمها، وتلك ليست على أي حال وقائع لغتنا العربية.

يبقى أن أشير إلى ما ذكره د. حسن حنفي حول المخاطر الداخلية على اللغة العربية، من تشرذم العاميات في البلدان العربية، واللحن اللغوي الوافد إليها من دخول بعض المصطلحات الأعجمية الحديثة خصوصاً!

أرى أن هذا الخطر هو أيضاً موهوم، فاللغة (أو اللغات) العامية هي ثابتة داخل جميع اللغات ـ الأم، وحظّها في التشرذم والتنوّع بات متقلصاً مع انتشار وسائل الإعلام الإلكترونية التي لا تعرف حدوداً جغرافية وتعمل على توحيد اللهجات المتطورة باستمرار بدلاً من تبعثرها. فالعربية الفصحى تتطور باستمرار، لا بانزوائها عن اللغات العامية واللغات الأعجمية، واستغراقها في اللغة التراثية القديمة، بل بتفاعلها الدائم معها، فالفصحى الحيّة الحديثة المتطورة باستمرار هي توليفة تاريخية متحركة غير ثابتة بين الفصحى التقليدية والعاميات المتحركة. فالعاميات العربية قديمة، واستمرت جنباً لجنب مع الفصحى، والتركيب النحوي البنيوي للاثنتين هو عينه، والتطور بينهما متلازم لا متلاغ: فانحطاط الفصحى عن طريق الجهل المتمادي بقواعدها هو لازمة ثابتة في جميع لغات العالم، وليس ظاهرة عربية حصراً، وتعلّم اللغات ليس بالضرورة يضعف اللغة الأم. وهذا ما يجعل «خطورة» الفرنكوفونية فيها الكثير من المبالغة على المستوى اللغوي، العربي تحديداً. أضف إلى ذلك الإشارة النبيهة عند د. بلقزيز إلى أن الفرنكوفونيين ليسوا بالضرورة حداثويين ولا من أنصار الحداثة، على الرغم من أن اللغة الفرنسية تحتضن أفكار الحداثة بامتياز. فقد لاحظ ناصيف نصار، في أحد مؤتمرات الفرنكوفونية، أن الفرنكوفونيين اللبنانيين يجافون محتوى اللغة التي يتقنونها؛ إذ هم بعيدون عن الحداثة التي تحملها وعن القيم أيضاً التي تقول بها، قيم الحرية والعدالة والأخوّة والانفتاح . . .

باختصار، الفرنكوفونية لغة مشتركة، وليست بالضرورة قيماً مشتركة، ولا جبهة مشتركة، إلا إذا جعلنا الحوار الحر قاعدة تلغي كل طغيان واستبداد واستئثار، وأداةً فضلى لبناء مساواة لا يشوبها احتيال.

٨ ـ حسن حنفي

لديّ خمس ملاحظات:

الأولى: ماذا يعني التعليق على ورقة؟ لا يعني المدح، ولا يعني التنقيص، كما هو الحال في البرامج الإعلامية على طريقة نقر الديوك، بل يعني القراءة والتطوير واكتشاف أبعاد جديدة أو مستويات مغايرة لإثراء النص الأول.

الثانية: هناك طريقتان للحديث عن شيء، أولاهما منطق الجواهر، أي الحديث عن الشيء نفسه، وثانيتهما منطق العلاقات، أي الحديث عن علاقة الشيء بأشياء أخرى قرينة. والطريقتان كلتاهما صحيحتان، لا تستبعد إحداهما الأخرى. والورقة المقدَّمة مكتوبة بمنطق الجواهر، والتعليقات مكتوبة بمنطق العلاقات.

الثالثة: الحكم أن اللغة العربية ليست لغة علم، هو حكم غير صحيح؛ فقد استطاعت اللغة العربية قديماً ترجمة العلوم اليونانية والفارسية والهندية، وكانت لغة العلم في العصر الوسيط والمسيحي، فالعيب ليس في اللغة ولكن في قدرة العرب على تطوير اللغة العربية والتعامل بها كآلية للتعبير.

الرابعة: في أحد التعليقات حديث عن الاستعمار العثماني، هناك الاستعمار البريطاني والاستعمار الفرنسي بعد هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى وتقسيم الإمبراطورية العثمانية إلى دويلات تحت السلطتين الإنكليزية والفرنسية، محمد علي كان عثمانياً (ألبانياً) وهو باني الدولة الحديثة في مصر.

الخامسة: الكلمات الأجنبية في القرآن كانت معربة قبل نزول

الوحي، قبل القسطاس والمشكاة، استعملها القرآن باعتبارها ألفاظاً عربية متداولة، كلمة حق يراد بها باطل، عند بعض المستشرقين، كدليل على أن الوحي مستمد من التاريخ.

٩ ـ فيصل درّاج

أشكر الإخوة المغاربة على مداخلاتهم، التي أتاحت لي أن أقترب أكثر من مداخلة د. عبد الإله بلقزيز، وأن أراها بشكل أوضح. ولهذا أقترح أن يكون عنوان المداخلة: «الفرنكوفونية: التبعية اللغوية ودول المغرب العربي».

غير أن ما أستغربه أن يقوم د. عبد الإله، كما غيره من المتدخلين، بنقدٍ عنيف للفرنكوفونية، يكاد يصل إلى اللغة الفرنسية ذاتها، بدون أن يتوقفوا أمام إخفاق الدولة في توليد مدرسة وطنية، تعلّم اللغة العربية بمنظور يلبّي الحاجات العامة، ويفتح عقل التلميذ على ما هو حداثي، بشكل لا يساوي بين المحافظة وتعليم اللغة العربية.

أضف إلى ذلك أن إهمال المصطلحات والتراكيب اللغوية الحديثة، كما ضعف الإنتاج الثقافي والمعرفي في الأجهزة المدرسية، كل ذلك يدفع إلى محاكاة الثقافة المدرسية ومحاولة التماهي معها لغة وفكراً وسلوكاً أحياناً. والأمر كله في النهاية لا يفسّر بـ «اللغة الفرنسية» وحدها، كما لو كانت قوة غازية، بل يفسر دائماً بإخفاق الدولة التي أعقبت الاستقلال الوطني في المغرب العربي كله.

١٠ ـ خير الدين حسيب

أود أن أتقدم بالشكر إلى جميع الإخوة المشاركين على هذا المستوى الحضاري من المناقشة، الذي أتاح عرض وجهات النظر المختلفة.

من أحد إنجازات المركز التي يعتز بها أنه حقّق تواصلاً فكرياً وثقافياً كبيراً بين المفكرين والمثقفين في المغرب والمشرق العربيين. وقد أتاح لي هذا، إضافة إلى أسباب أخرى، التواصل المتتالي من العام ١٩٦٥ حتى الآن مع أقطار المغرب العربي: الجزائر والمغرب وتونس وليبيا.

في ما يتعلق بموضوع الفرنكوفونية، تساءل بعض الإخوة لماذا أدرج المركز هذه الحلقة النقاشية في برنامجه، وهي تكاد تخص المغرب العربي فحسب. المركز يهتم بجميع القضايا التي تهم الوطن العربي، سواء أكانت في المغرب أم في المشرق. واهتمامه بهذا الموضوع بالتالي ليس نتيجة أنه كان في البرنامج، وأنه ينفذ ويناقش الآن في غير الوقت المناسب، بل إننا سوف نعقد ندوة أخرى حول الأمازيغية.

في ما يتعلق بهذا الموضوع، فهو يختلف كما يقال «بين الشخص الذي يعدّ العصي والشخص الذي يأكلها». المغاربة «يأكلون» العصي، أي يدفعون نتائج محاربتها من قِبل بعضهم، ونحن «نعدّ العصي». أنا سأشير إلى اعتبارات عملية نتيجة الخبرة الشخصية بشأن سبب أهمية القضية بالنسبة إلى المغرب العربي. قضية الفرنكوفونية لها جانبان: جانب يتعلق بفرنسا ودورها وسياستها... إلخ، وجانب يتعلق بالفرنكوفونية كمشكلة داخلية في بلدان المغرب العربي؛ مشكلة بين النخب التي تتكلم الفرنسية وثقافتها الأولى فرنسية، والنخب العربية.

في الثمانينيات والتسعينيات، كان ثمة مؤسسة رسمية (حكومية) في المغرب تتولى استيراد الكتب العربية، وأخرى تتولى استيراد المجلات وتوزيعها. نحن كنا نتعامل مع المؤسستين، إضافة

إلى المعرض السنوي للكتب في الجزائر. الإقبال على الكتب باللغة العربية شديد إلى درجة أنه يؤتى بالشرطة لتنظيم شراء الكتب. ولكن عندما يكون المدير العام للمؤسسة فرنكوفونياً، فإنه لا يستورد ولا يسمح لنا بالمشاركة في المعرض السنوي للكتاب إلا بعدد قليل جداً من الكتب. مدير المؤسسة التي توزع المجلات كان أحياناً لا يتكلم العربية، ولم أستطع أن أتحدث معه، في أثناء إحدى زياراتي للجزائر إلا بعد أن أتيتُ بأحد الأصدقاء الجزائريين لكي يترجم. وكانت المجلة توزع عادة ألف نسخة شهرياً بدون مرتجعات، ولكن عندما يكون المسؤول فرنكوفونياً، ينخفض التوزيع وتزيد المرتجعات منها. وهكذا بالنسبة إلى المغاربة، فالفرنكوفونية قضية داخلية ملحّة، وهي ليست قضية الموقف من فرنسا، لكنها موقف النخب بعضها من بعض، عندما يأتي وزير تربية وتعليم من النخب الفرنسية، فهو يمارس سياسة مختلفة عن تلك التي كان يمارسها د. علي بن محمد (عروبي وكان وزيراً للتربية مرة) في الموقع نفسه.

د. فيصل دراج أشار إلى موضوع الدولة، ودور الدولة في هذا الموضوع، وأشار إلى أن ورقة د. عبد الإله تفتقد هذا الموضوع. ليس من الضروري أن نناقش في كل حلقة نقاشية المواضيع كلها؛ فموضوع الدولة كُتِب عنه الكثير، وكانت لنا ندوة خاصة كبيرة قبل نحو شهرين عن «أزمة الدولة في الوطن العربي». ربما كان من المفيد أن يشير د. عبد الإله إلى هذا الموضوع مجرد إشارة، لأن هذه النقطة فعلاً مهمة. وبسبب دور الدولة، نلاحظ الاختلاف في التعريب في الجزائر وفي دول المغرب الأخرى، خصوصاً المغرب وتونس. كانت المدارس الجزائرية، من الابتدائية إلى المتوسطة فالجامعة، تُعلّم بالفرنسية، ولكن الرئيس بومدين أدخل التعريب في

جميع مراحل الدراسة في عهده، وبدأ حتى في الجامعة في تدريس العلوم الاجتماعية، بينما لم يحصل هذا التعريب بالقوة والدرجة نفسيهما في المغرب ولا في تونس التي سبقت الجزائر في التعريب. في العام ١٩٦٥ ذهبتُ إلى الجزائر، وكان ثمة ٤٠ بطاقة دخول كُتبت عليها عبارة «تاريخ الازدياد»، ولم أفهم ما هو «تاريخ الازدياد». فكانوا قد ترجموا، في حدود معرفتهم بالعربية، «تاريخ الميلاد» إلى «تاريخ الازدياد». لكن بومدين قطع هذه المراحل كلها، ثم بدأ بتعريب الإدارات، وعرّب وزارة الدفاع كلها، ثم حصل التراجع بعد رحيله. درجة التعريب في المغرب العربي كانت لها علاقة عكسية مع درجة تأثير فرنسا في هذه الأنظمة، ولم يكن لها تأثير في عهد بومدين بل في الأنظمة الأخرى. فالجانب الأيديولوجي من الفرنكوفونية يجب ألّا يُهمل.

أما في ما يتعلق بالكلام على الفرنكوفونية وكونها خارج التاريخ، كما أشار د. جورج دورليان من لبنان، فحتى في لبنان، وهنا أختلف مع د. جورج، لكنني لا أعرف مداها، فالأمر يحتاج إلى دراسة ميدانية. لكن لغة البيت المستعملة بين بعض اللبنانيين هي الفرنسية. وفي مناسبات مختلفة اجتماعية وغيرها، وجدتهم يتحدثون في ما بينهم بالفرنسية. لديّ تواصل مع بعض اللبنانيين، قسم منهم يبدأ كلامه على الهاتف بكلمة «بونجور» بدلاً من «صباح الخير»، ويستخدم «مرسي» بدلاً من «شكراً»، وأنا أرد عليهم بالعربية لعلهم يشعرون. لا يمكننا إذن أن نهمل تداول الفرنسية في قطاع معيّن من المجتمع اللبناني. والآن لأسباب اقتصادية، ولأسباب فرص العمل، ثمة توجه إلى اللغة الإنكليزية لاعتبارات عملية، واللبنانيون يهتمون بهذا الجانب العملي.

في ما يتعلق بما قاله د. حسن حنفي وآخرون عن أن الكلام على الفرنكوفونية يُبقي الحاجة إلى تطوير اللغة العربية. هذا موضوع آخر مهم جداً، ودليل اهتمام المركز به، أن لنا مشروعاً ناقشته لجنة تحضيرية، يبحث في إمكانية إنشاء «مؤسسة لسان العرب»، ومنكم من هو عضو في اللجنة التي ستضع هذا المشروع. ومثلما فعلنا عند إقامة «المنظمة العربية للترجمة»، سيكون هناك مسح لحال اللغة العربية في مختلف الأقطار العربية، ولدور المجامع اللغوية، وما هي المشكلات، وفي ضوئها نُقيم مؤسسة اسمها «لسان العرب»، وستكون مؤسسة مستقلة مع وقفية وغيرها من الأمور، أو ربما تكون ضمن المركز. إذن، ليس كل ذلك الكلام على الفرنكوفونية هو على حساب تطوير اللغة العربية.

د. ياسمين تساءلت: هل التعليم باللغة العربية يمكن أن يُضعف المستوى العلمي؟ إسرائيل استرجعت لغة قديمة مهجورة وتُدرّس كل المواضيع، في المدارس وفي الجامعات، باللغة العبرية. اليابان، ولا يمكننا أن ننكر تقدمها العلمي والتكنولوجي، تُدرّس باللغة اليابانية، وهكذا في دول صغيرة كذلك. فالتدريس باللغة العربية ليس بالضرورة سيكون على حساب المستوى. في العراق كانت المدارس كلها رسمية، وما تزال كذلك، باستثناءات قليلة. سنوياً، قبل الاحتلال الأمريكي، ولا أعرف الوضع الآن، كان مئات الطلاب من خريجي الثانوية يذهبون في بعثات على حساب الحكومة إلى بريطانيا وأمريكا وفرنسا. . . إلخ. وتخرّج من بينهم علماء وعباقرة. أنا درست في كلية التجارة والاقتصاد باللغة العربية، مع استعمال بعض المصادر باللغة الأجنبية. وفي السنة الأخيرة، وبعد تخرجي بشهرين، قُبلت في لندن في London School of Economics، ونلتُ الماجستير فيها ثم

حصلت على الدكتوراه في كامبريدج. أنا أعتقد أن جميع تجارب الدول الأخرى أثبتت أن التدريس باللغة المحلية ليس بالضرورة على حساب المستوى العلمي. ومع ذلك، وفي ما يتعلق بالاهتمام باللغة العربية، والكلام على المصطلحات... إلخ، نظمنا قبل ٥ أو ٦ سنوات ندوة حول الترجمة، لأن الترجمة كانت الخطوة الأولى الأساسية في بناء الحضارة العربية الإسلامية في العصر العباسي الأول، ونحتاج الآن إلى الاهتمام بالترجمة كمقدمة للنهضة. وقمنا بمسح حول الترجمة، وأسسنا «المنظمة العربية للترجمة». وقد ترجمت المنظمة ونشرت في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية حتى الآن أكثر من ١٢٠ كتاباً من أمهات أصول المعرفة في العلوم الإنسانية والاجتماعية. وانتقلنا الآن إلى مرحلة أخرى، وثمة مشروع الآن لترجمة ٣٣ كتاباً في ١١ حقلاً من العلوم البحتة. وفي هذا الأسبوع، تنتهي ترجمة ١٦ كتاباً في ١١ حقلاً علمياً، في كل منها ٣ كتب، واحد للتدريس في الجامعة، واحد للتخصص، وواحد للثقافة العامة. ومن كل الكتب التي تنشرها المنظمة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، سوف تصدر كتاباً لكل المصطلحات. وللأسف، ليس ثمة تراكم معرفي. فمكتب تنسيق التعريب في المغرب أعد معاجم للمصطلحات في المواضيع المختلفة، أظن مجموعها ٣٢ أو ٣٥ معجماً، ومؤخراً تمكنا من جمعها بمساعدة الأخ عبد الإله بلقزيز، وأتينا بنسخة عن كل واحد منها، ولكن توزيعها والاستفادة منها محدودان جداً. أنا لا أستطيع أن أحكم على كل المعاجم، ولكن أستطيع أن أقول إن المعجم الخاص بالمصطلحات الاقتصادية هو أفضل ما اطلعت عليه حتى الآن. ليس ثمة تراكم معرفي إذن، وسوف يكون هناك نسخة من هذه المعاجم في مكتبة المركز، وأخرى في المنظمة العربية للترجمة، بحيث يُعطى هذه النسخة كل من يترجم

في حقل من الحقول المعجم الخاص به، ونحاول أن تكون موجودة على موقع المنظمة العربية للترجمة للاستفادة منها.

أما بالنسبة إلى ترجمة العلوم، فنحن لدينا في المركز سلسلة تدعى «سلسلة تاريخ العلوم عند العرب»، وقد ترجمنا ١٥ كتاباً في هذا المجال حتى الآن، وتجري حالياً طباعة ٥ مجلدات للحسن بن الهيثم، كتبها د. رشدي راشد، ونُشرت بالفرنسية، والآن سوف نصدرها بالعربية وبالإنكليزية. ثمة عمل إذن، لكن ليس ثمة تراكم معرفي.

تحدثت د. فاديا عن أن ليس ثمة مصادر كافية باللغة العربية، وهذا غير صحيح؛ فمن أوائل الخمسينيات، الاقتصاد والقانون يُدرّسان باللغة العربية في جامعة بغداد والقاهرة ودمشق وأقطار عربية أخرى، وقد درستها أنا شخصياً باللغة العربية. وحتى موضوع الإحصاء، فمنذ الخمسينيات، ترجم د. الشافعي، بل ألّف كتاباً عن الإحصاء بالعربية. وأكثر من هذا، في الثلاثينيات، ألّف ساطع الحصري كتاباً عن «الإحصاء». إخواننا في تونس سمحوا في كلية الحقوق بأن يدرّس الأستاذ باللغة العربية إذا توافرت المصادر، أي أن يُترك للأستاذ أن يدرّس باللغة التي يختارها، وبعض الأساتذة المتحمسون للتعريب اتصلوا، وزودناهم بعشرات الكتب والمصادر في ما يتعلق بالاقتصاد والقانون. . . إلخ. ونحن عندنا مشروع سلسلة أطروحات الدكتوراه التي تقع ضمن اهتمامات المركز، بما فيها الأطروحات التي تُنشر بلغة أجنبية، نترجمها وننشرها باللغة العربية، وقد نشرنا حتى الآن حوالى ٧٠ أطروحة. وماذا وجدنا؟ معظم الأطروحات المكتوبة في الخارج، باستثناء أطروحة د. ياسمين، مؤلفوها ليسوا مطلعين على الأدبيات العربية حول موضوع أطروحتهم. وفي الخمسين سنة الأخيرة، صدرت أدبيات عربية في

العلوم الاجتماعية والسياسية، ولا يمكن لأي باحث في الغرب أو خارج الوطن العربي أن يستغني عنها. ولذلك، في ما عدا استثناءات قليلة جداً، كل الأطروحات التي كُتبت في أمريكا وفي بريطانيا وفرنسا رُفضت ترجمتها ونشرها من قبل المركز لأنها تحتاج إلى إعادة كتابة والاستفادة من المراجع الصادرة باللغة العربية. فالمصادر موجودة، إنما ثمة نقص في التراكم المعرفي، ولتلافي هذا النقص جزئياً، يقوم المركز، وللسنة الثالثة على التوالي، بنشر مجلة فصلية باللغة الإنكليزية من قبل دار النشر روتلدج في بريطانيا اسمها **شؤون عربية معاصرة**، وفيها ننشر إنتاجاً عربياً، مّما ننشره في **المستقبل العربي** أو المجلات الأخرى الفصلية، فنختار منها مقالات ونترجمها وننشرها في المجلة الإنكليزية. الفكرة هي أن الوقت حان كي يطّلع الناطقون باللغة الإنكليزية على الإنتاج العربي. وقد بدأنا أيضاً بترجمة بعض كتب المركز إلى اللغة الإنكليزية ونشرها في بريطانيا، ونشرنا حتى الآن أكثر من ١٠ كتب. والمشروع الذي نحتاج إليه في موضوع تسهيل استعمال اللغة العربية في التدريس في الجامعات، هو الترجمة الآلية، التي ما نزال متأخرين فيها. في الاتحاد الأوروبي، هناك تقارير يجب أن تُنشر بلغات بلدان الاتحاد الأوروبي المختلفة، وفي سنة واحدة منذ نحو خمس سنوات، تُرجم ٨٠ ألف تقرير ترجمة آلية، ونشرت بمختلف لغات الاتحاد. وهي تحتاج إلى لغة وسيطة، ومنها تُترجم. وهو أمر في بداياته الأولية عربياً، ولكنه يحتاج إلى استثمار، وبدونه يصعب اللحاق بما يُنشر بلغات أجنبية.

١١ ـ عبد الإله بلقزيز (يردّ)

أشكر للإخوة المعقّبين والمشاركين في هذه الحلقة النقاشية مساهمتهم الغنية في وقائعها، وقد أفدت من أفكار عدّة وردت في

كثير من مداخلاتها. ملاحظاتي على المناقشات كالتالي:

أولها انقسمت المناقشة بين رأيين في المسألة الفرنكوفونية وموقفين منها: رأيٌ مغربي أو مغاربي كان د. خير الدين حسيب ود. حسن حنفي في صفّه. وهو رأيٌ بدا شديد الانتباه إلى حساسية الموضوع الذي تبحث فيه الحلقة النقاشية، ومتسلحاً برؤيةٍ نقدية حادة للسياسات الفرنكوفونية وما تلقيه على الثقافة واللغة العربيتينْ وسيادتهما من تبعات وأخطار. ورأيٌ مشرقيّ لا يُجاري المغاربة في مخاوفهم من وطأة التحدي الفرنكوفوني، وقد يجد فيها بعض مبالغةٍ وتهويل، بل يذهب بعض أصحاب هذا الرأي إلى الدفاع عن الفرنكوفونية بحسبانها سبيلنا إلى العالمية، وبين الرأيين هذين، وقف د. أنطون سيف موازناً ومتسائلاً بدون أن يقطع أو يجزم.

والحقُّ أني أفهم تماماً أسباب الاختلاف ودواعيه؛ فالمشرق العربي لم يعش وطأة الفرنكوفونية بالحدّة عينها التي عاشها المغرب العربي. وقد يُرد ذلك إلى عوامل تاريخية من قبيل الفترة الزمنية المحدودة للحقبة الكولونيالية الفرنسية في بلدان المشرق (ثلاثة أعوام في مصر، وثلاثة وعشرون عاماً في لبنان، وربع قرن في سورية) خلافاً لبلدان المغرب العربي (قرابة نصف قرن في المغرب، وثلاثة أرباع القرن في تونس، وقرن وثلث القرن في الجزائر)، كما قد يُرد إلى أن الانتداب الفرنسي في بلاد الشام غير الاحتلال الفرنسي في المغرب العربي، وقد بلغ ذروته في الاستيطان الفرنسي للجزائر «الفرنسية». أفهم ذلك وآخذه في الحسبان عندما أفكّر في هذا الاختلاف بين الفريقين. لكن الذي لا أملك أن أفهمه هو كيف نستصغر مسألة الفرنكوفونية لمجرد أنها ليست لبنانية أو فلسطينية أو مصرية، لمجرد أنها تهمّ المغرب العربي حصراً، بدون أن ننتبه إلى أنها

تهمّ مئة مليون إنسان في البلاد العربية هم سكان المغرب العربي! وأنا، وإن كنت من بلدٍ ومن منطقة جغرافية ليس فيها طوائف، لا أسمح لنفسي بأن أستهين بالمسألة الطائفية وأستصغر شأنها لمجرد أنها تهمّ أربعة ملايين لبناني، وإنما أستشعر خطورتها على مستقبل لبنان والمشرق العربي، وأحاول أن أفكّر فيها وكأني أعيش مشكلاتها.

وثانيها أن مقاربة المسألة بفرضية أن موضوع الفرنكوفونية تقادم زمنياً وأن فرنسا جَلَتْ عن أقطار المغرب العربي منذ عقود، تتجاهل أن معركة التحرر الوطني لم تنته بعد. نعم، أنجزنا في المغرب العربي حلقة رئيسية من حلقات هذا التحرر الوطني هي فرض الجلاء العسكري عن أراضينا وأوطاننا. ولكن، مَنْ مِنّا يمكنه أن يدّعي أننا أنجزنا حلقة التحرر من علاقات التبعية الاقتصادية؟ ومَنْ مِنّا يسعه أن يقول باطمئنان إننا أنجزنا التحرر الثقافي واللساني من علاقات الاستتباع والإذناب للمركز؟ معركة التحرر الوطني ما زالت مفتوحة على جبهات عدة، منها جبهة الاقتصاد والتجارة والمال، وجبهة الثقافة واللغة والقيم الرمزية، وهي معركة طويلة وقد تمتد عقوداً أخرى قادمة.

وثالثها يتصل بما بدا لي إجحافاً في حقّ الورقة التي قدمت، أو سوء استقبالٍ لمقاصدها (الذي قد أكون تسبّبْتُ فيه بسوءِ تعبيرٍ منّي أو تقصيرٍ في الإبانة). ومن ذلك الإجحاف ما سمعته من د. جورج دورليان ود. فيصل درّاج تعقيباً منهما على الورقة. إنها الفرصة الأولى التي أتشرّف فيها بالتعرّف مباشرةً إلى د. دورليان الذي كنت أعرف عنه ـ من بعيد ـ كمناضل في اليسار اللبناني قبل قرابة الأربعين عاماً، وعرفت عنه قبل سنوات دوره الرئيسي في التحضير للقمة الفرنكوفونية التي استضافها لبنان برئاسة الباحث الصديق د. غسان

سلامة حين كان وزيراً للثقافة في حكومة الرئيس الشهيد رفيق الحريري. وبينما أفترض أن د. جورج دورليان لا يعرفني ولم يقرأ لي قبْلاً شيئاً ممّا كتبته ـ وهذا الأرجح عندي ـ فإنني أستغرب لصديقي العزيز د. فيصل درّاج، الذي أعرفه ويعرفني وقرأت له وقرأ لي، أن يفهمني على نحوِ ما أنا لستُ عليه ولا أفكاري ومواقفي تشهد به وله!

لم يرَ د. جورج دورليان في نقدي للفرنكوفونية ـ أو قل لم يشأ أن يرى في ذلك النقد ـ غير مسعىً مني إلى الدفاع عن الأنغلوفونية بديلاً منها. وأنا ألتمس له العذر في ذلك لعدم معرفته بي وبمواقفي في المسألة ـ فكرياً ونضالياً ـ وإن كنت أجد في سوء فهمه لي شكلاً آخر من الافتراض المعكوس بأن من ينتقد الفرنكوفونية ـ التي يدافع عنها د. دورليان دفاعاً عقائدياً ـ لا يمكنه إلا أن يكون أنغلوفونياً! ولم يكن تمييزي في الورقة بين اللغة والثقافة الفرنسيتينْ ـ اللتين أُجِلّهما وأُذمن عليهما ـ والفرنكوفونية كأيديولوجيا كولونيالية متجددة ما يشفع لي عنده، فهو مصرّ على أن لا يرى في نقدي غير دعوة مبطّنة إلى التبشير بالأنغلوفونية مع أني قلت ـ في أثناء تقديم ورقتي في الجلسة الأولى من هذه الحلقة النقاشية ـ إن الفرنكوفونية والأنغلوفونية عندي سواء، وإنهما وجهان لعملة كولونيالية واحدة، وإنه ليس عندي بين القنافذ أمْلس! وأعترف بأني لا أستطيع أن أقنعه ببراءة ذمّتي في هذا الاتهام لأنه شديد اليقين بأن الأنغلوفونيين وحدهم يملكون الاجتراء على مقام الفرنكوفونية! أما نحن، من فصيلة المدافعين عن مرجعية اللغة العربية والمنفتحين على اللغات والثقافات الأجنبية، فلا مكان لنا في المعركة ضد الفرنكوفونية غير أن نكون أدواتٍ مسخّرة في الآلة الثقافية الأنغلوسكسونية!

أما صديقي العزيز د. فيصل درّاج، فشاء أن لا يرى في ورقتي

سوى أنها نص مهجوس بالأصالة، وأن لا يرى في نقدي للفرنكوفونية أكثر من هجاء، وأن يسم رأيي في المسألة بالانفعال. كفاني في أمْر الرد على «تهمة» الانفعال ما قاله عالم اللغة الجليل د. عبد السلام المسدي عن الفارق بين مَنْ يعيش مشكلة الفرنكوفونية مِنَ الداخل ويعاني وطأتها، ومَنْ ينظر إليها مِنْ خارج غير شاعرٍ بتلك الوطأة، بين مَنْ يفكّر فيها كمادة ملتهبة، حارقة، ومَنْ يفكّر فيها كمادة صمّاء باردة، لا تعنيه ولا ينفعل بها. لكنني، إزاء الحُكمين القاسيين الآخرين اللذين أنزلهما بي د. فيصل، أودّ أن أرد سريعاً بما يلي: أتمنى من أخي د. فيصل أن يقف موقفَ مراجعةٍ قليلاً ـ وهو الدقيق دوماً في تبيُّن الاصطلاح ـ على وجاهة حكمه، فيستأنف النظر في ما إذا كانت مطالعتي للفرنكوفونية نقداً فعلاً أم مجرّد هجاء؛ وأنا ـ في هذا ـ أراهن على نزاهته التي أعرفها عنه، ولا أشك في سلامتها. ثم أتمنى أن يعود إلى عشرات الصفحات ـ حتى لا أقول أكثر ـ التي كرستُها لنقد خطاب الأصالة (على الأقل في خمسة كتبٍ لي) لا ليعدل رأيه أو يصححه، بل ليحيطه ببعض الحذر النسبي الذي يعصمه من الجنوح للإطلاق، وأن يتذكّر أني نشرت ـ حتى الآن ـ كتابين حول الحداثة، هاجمهما الأصاليون أو دعاة الأصالة.

أمّا ردّه على مفهوم «الغزو الثقافي»، الذي استعملتُه في الورقة، فلم يرَ فيه غير مقارعةٍ مني للتثاقف والانفتاح على الثقافات الكونية. وأنا ـ هنا ـ سأُحسن الظن به فأذهب إلى الافتراض أنه يردّ على المفهوم جملة لا عليّ شخصياً، وإلا فليس في تاريخي الثقافي ـ منذ بدأت أكتب وأنشر قبل ثلاثين عاماً ـ ما يشهد لتأويله بالحجية والوجاهة. وإذا كان صديقي د. فيصل مصرّاً على الاشتباه في طوية مفهوم «الغزو الثقافي» عندي، فليشتبه فيه عند فرنسا ميتران

الاشتراكية ودفاعها المستميت عن «الأمن الثقافي» الفرنسي في وجه الغزو الثقافي الأمريكي. وحين يقرّ رأيه على اتهام فرنسا بالسلفية والأصالة، أكون عندها مستعداً وجاهزاً لأن أستقبل اتهامه بصدر رحب. وليطمئن د. فيصل، فإن الغزو الثقافي عندي ليس «غزو» أفكار الحرية والعقل والإبداع، وليس «غزو» الرواية والسيمفونية والفلسفة والفكر السياسي الديمقراطي والاشتراكي، وإنما غزو الفكر الظلامي والثقافة المنحطّة ـ الاستهلاكية والغرائزية ـ الغربية لمجتمعاتنا، أي تلك التي رفضتها فرنسا ـ بالذات ـ في مفاوضات «الغات» تحت عنوان «الاستثناء الثقافي» قبل سبعة عشر عاماً ونيّف.

ورابعها ما ورد من سؤالٍ وجيه في مداخلة الصديق د. أنطون سيف حول طبيعة العلاقة بين الثقافات واللغات، وما إذا كانت هذه العلاقة هي التكامل أو التلاغي. وأنا إذ أسلّم معه بأن السؤال شرعي وصائب، أستطرد قائلاً إن شرعيته لا تستقيم إلا متى سلّمنا بأن الجواب الصحيح عنها إنما يكون ممكناً فقط في الحال التي تتوافر فيها شروط التكامل أو تنعدم. تتكامل الثقافات واللغات حين تسلّم بالاختلاف بينها والتكافؤ في شروط العلاقة، أي حين تعترف الواحدة منها بالأخرى فتقيمان ـ أو تقيم علاقة حوار وتبادل بينها. أما حين تقوم العلاقة على غش متبادل، حين تستتبع الواحدة منهما الأخرى، فتنشأ الصلة بينهما على مقتضى ثنائية المركز والمحيط، السيد والعبد، الغالب والمغلوب، تنتهي إلى الصراع والتلاغي. اللغة والثقافة ـ هنا ـ مثل الاقتصاد في حسابات العلاقات: إما أن تُبنى العلاقات الاقتصادية على التكافؤ والنّدّية، فتكون متبادلة، وإما أن تُبنى على الاختلال، فتصير تبعية من جانب وإخضاعاً وهيمنةً من جانب آخر.

وخامسها أني لست مقتنعاً تماماً بأن التحديات التي تواجه اللغة العربية داخلية وليست خارجية، أي من العاميات ومن اللغات «الطرفية» وليس من اللغات الأجنبية المفروضة بالقوة على التعليم والإدارة والمعاملات العامة. العاميات العربية ـ المغاربية والمصرية والشامية والخليجية ـ جزء من النسيج اللغوي العربي، وإن تكن تفتقر إلى النظام المورفولوجي (= الصرفي والنحوي) المتطور. والأمازيغية لغة قسم من الشعب في المغرب والجزائر وليبيا، كما الكردية لغة قسم من الشعب في العراق وسورية، وليست برانية على النسيج الاجتماعي والثقافي حتى نتحسس منها أو نستعديها، بل الواجب الوطني والقومي يقضي بتمكينها من أسباب التطور، أسوة باللغة العربية. أما دق الإسفين بينها وبين اللغة العربية، فسياسة كولونيالية هدفها الإيقاع والتمزيق والتفتيت.